الرسالةُ الثالثةُ

المِنْهاجُ في الاعتقادِ، في أسماءِ اللّٰهِ وصِفاتِه (١)

(١) أصلُها: مقدِّمةُ تحقيق كتاب: «عقيدة السلف» للصابوني، ومقدِّمةُ كتابِ: «شرح لُمْعة الاعتقاد» لمحمد آل خضير.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدِّمةٌ في أسماءِ اللهِ ﷻ وصفاتِه

إنَّ الحمدَ للهِ نستعينُهُ ونستغفرُه، ونعوذُ باللهِ مِن شرورِ أنفُسِنا وسيِّئاتِ أعمالِنا، مَن يَهْدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضلِلْ فلا هاديَ له، وأَشهَدُ أنْ لا إلٰهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له، وأَشهَدُ أنَّ محمَّدًا عبدُهُ ورسولُهُ ﷺ.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ اللهَ ﷯ في كتابِهِ العظيمِ سمَّى نفسَهُ المقدَّسةَ بأسماءٍ كثيرة، كما أنه وصَفَ نفسَهُ ﷻ بصفاتٍ عديدة؛ فالواجبُ على العبدِ أن يُؤمِنَ بذلك كلِّه على الوجهِ الذي يليقُ به ﷻ؛ مِن غيرِ تحريفٍ ولا تمثيلْ، ومِن غيرِ تكييفٍ ولا تعطيلْ؛ كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١].

ومما يزيدُ هذا الأمرَ وضوحًا، والاستدلالَ على ذلك ظهورًا، دَلَالاتٌ عدَّة؛ **منها:**

الدَّلَالةُ الأُولى: أنَّ اللهَ لم يذكُرْ ذلك في آيةٍ أو آيتَيْن، أو سورةٍ أو سورتَيْن؛ بل في القرآنِ كلِّه مِن أوَّلِهِ إلى آخِرِه؛ فغالبًا ما تُختَمُ الآياتُ بذلك؛ كما هو معلوم.

الدَّلَالةُ الثانيةُ: وهذا كما جاء في القرآنِ العظيم؛ فقد جاء في السُّنَّةِ النبويَّةِ أيضًا، في أحاديثَ كثيرةٍ جِدًّا.

الدَّلَالةُ الثالثةُ: وجاء كذلك أيضًا في الكتبِ الإلهيَّةِ السابقة، وأجمعَ عليه أهلُ الكتاب؛ بل وقال به حتى المشرِكُونَ في الجاهليَّة.

فصلٌ

في إثباتِ العلماءِ أنَّ صفاتِ اللّهِ معلومةٌ عند جميعِ الخلقِ

قال ابنُ قُتَيْبَةَ الدِّينَوَريُّ في «مختلِفِ الحديث» (ص٣٩٣ ـ ٣٩٥): «ونحن نقولُ ـ في قولِهِ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ۖ﴾ [المجادلة: ٧] ـ: إنَّه معَهم بالعِلْمِ بما هم عليه؛ كما تقولُ للرجلِ وجَّهْتَهُ إلى بلدٍ شاسعٍ، ووَكَّلْتَهُ بأمرٍ مِن أمورِكَ: «احذَرِ التقصيرَ... فإني معَكَ»؛ تريدُ: أنه لا يخفى عليَّ تقصيرُكَ أو جِدُّكَ... وكيف يَسُوغُ لأحدٍ أن يقولَ: إنه [سبحانه] بكلِّ مكانٍ على الحلولِ [فيه]، مع قولِهِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]؛ أي: استقرَّ... ومع قولِهِ تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]؛ وكيف يَصعَدُ إليه شيءٌ هو معَهُ؟! أو يُرفَعُ إليه عمَلٌ وهو عندَهُ؟! وكيف تعرُجُ الملائكةُ والرُّوحُ إليه يومَ القيامةِ [وهي معه]؟!... ولو أنَّ هؤلاءِ رجَعُوا إلى فِطَرِهم وما رُكِّبَتْ عليه خِلْقَتُهم مِن معرفةِ الخالقِ سبحانه، لَعَلِمُوا أنَّ اللّهَ تعالى هو العَلِيُّ، وهو الأَعْلَى؛ وهو بالمكانِ الرفيعِ، وأنَّ القلوبَ عند الذِّكْرِ تسمو نحوَهُ، والأيديَ تُرفَعُ بالدعاءِ إليه، ومِن العلوِّ يُرجَى الفرَجُ، ويُتوقَّعُ النَّصْرُ، ويَنزِلُ الرزقُ... والأُمَمُ كلُّها عربيُّها وعجميُّها تقولُ: إنَّ اللهَ تعالى في السماءِ؛ ما تُرِكَتْ على فِطَرِها، ولم تُنقَلْ عن ذلك بالتعليم».

وقال أبو العبَّاسِ ابنُ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللهُ في «الفتوى الحمويَّة» (ص٢٨٣ ـ ٢٨٥): «وأهلُ السُّنَّةِ يقولون لهؤلاءِ: ونحن نعلمُ بالاضطرارِ أنَّ الرسلَ جاءت بإثباتِ الصفاتِ، ونصوصُ الصفاتِ في الكتبِ الإلهيَّةِ أكثرُ وأعظمُ مِن نصوصِ المعاد.

ويقولون لهم: معلومٌ أنَّ مشركي العرَبِ وغيرَهم كانوا يُنكِرون المَعَاد، وقد أنكروه على الرسولِ وناظَرُوهُ عليه، بخلافِ الصفاتِ؛ فإنه لم يُنكِرْ شيئًا منها أحدٌ مِن العرَب.

فعُلِمَ أنَّ إقرارَ العقولِ بالصفاتِ أعظمُ مِن إقرارِها بالمعادِ، وأنَّ إنكارَ المعادِ أعظمُ مِن إنكارِ الصفات؛ فكيف يجوزُ مع هذا أن يكونَ ما أخبَرَ به مِن الصفاتِ ليس كما أخبَرَ به، وما أخبَرَ به مِن المعادِ هو على ما أخبَرَ به.

وأيضًا: فقد عُلِمَ أنه ﷺ قد ذمَّ أهلَ الكتابِ على ما حرَّفوه وبدَّلوه، ومعلومٌ أنَّ التوراةَ مملوءةٌ مِن ذكرِ الصفات، فلو كان هذا ممَّا حُرِّفَ وبُدِّلَ، لَكَانَ إنكارُ ذلك عليهم أَوْلَى؛ فكيف وكانوا إذا ذكَرُوا بين يدَيْهِ الصفاتِ يَضحَكُ تعجُّبًا منهم وتصديقًا، ولم يَعِبْهُم قطُّ بما تَعِيبُ النفاةُ لأهلِ الإثبات؛ مثلُ: لفظِ التجسيمِ والتشبيهِ ونحوِ ذلك؛ بل عابَهم بقولهم: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقولِهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، وقولِهم: استراحَ لَمَّا خلَقَ السمواتِ والأرضَ، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾﴾ [ق: ٣٨]، والتوراةُ مملوءةٌ مِن الصفاتِ المطابِقةِ للصفاتِ المذكورةِ في القرآنِ والحديث، وليس فيها تصريحٌ بالمعادِ، كما في القرآن.

فإذا جاز أن نَتأوَّلَ الصفاتِ التي اتفَقَ عليها الكتابان، فتأويلُ المعادِ الذي انفرَدَ به أحدُهما أَوْلى، والثاني مما يُعلَمُ بالاضطرارِ مِن دِينِ الرسولِ ﷺ: أنه باطلٌ؛ فالأوَّلُ أَوْلى بالبُطْلان». اهـ.

ومصداقًا لكلامِ أبي العبَّاس ابن تيميَّةَ: فقد أخرَجَ البخاريُّ (٤٨١١)، ومسلمٌ (٢٧٨٦)؛ مِن طريقِ إبراهيمَ، عن عَبِيدةَ، عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رضي الله عنه، قال: «جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الأَحْبَارِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّا نَجِدُ أَنَّ اللهَ يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الخَلَائِقِ عَلَى إِصْبَعٍ، فَيَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ؛ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الحَبْرِ، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ

﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الزمر: ٦٧]»[1].

وقال العمادُ ابنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللهُ في «تفسيرِه» (١/ ١٩٩ ـ ٢٠٠): «وقد زعَمَ بعضُهم: أنَّ العرَبَ لا تَعرِفُ الرحمٰنَ، حتى ردَّ اللهُ عليهم ذلك بقولِه: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]؛ ولهذا قال كفَّارُ قريشٍ يومَ الحديبيَةِ لمَّا قال رسولُ اللهِ ﷺ لعليٍّ: «**اكْتُبْ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم**»، فقالوا: لا نَعرِفُ الرحمٰنَ ولا الرَّحِيمَ؛ رواه البخاريُّ[2]، وفي بعضِ الرواياتِ: لا نَعرِفُ الرحمٰنَ إلا رحمانَ اليمامةِ[3].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا ﴿٦٠﴾﴾ [الفرقان: ٦٠].

والظاهِرُ: أنَّ إنكارَهم هذا إنما هو جحودٌ وعنادٌ وتعنُّتٌ في كُفْرِهم؛ فإنه قد وُجِدَ في أشعارِهم في الجاهليَّةِ تسميةُ اللهِ تعالى بـ«الرحمٰنِ»، قال ابنُ جريرٍ: وقد أُنشِدَ لبعضِ الجاهليَّةِ الجُهْلاءِ:

---

(١) وجاء أيضًا مِن طريق إبراهيم، عن عَلْقمة، عن ابن مسعودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، به، في «صحيح البخاري» (٧٤١٥ و٧٤٥١)، و«صحيح مسلم» (٢٧٨٦)، وجاءت هذه القصة من حديث ابن عبَّاس عند الترمذي (٣٢٤٠)، وقال: حديث حسن صحيح غريب.

(٢) في «صحيحه» (٢٧٣١ و٢٧٣٢)؛ مِن حديثِ المِسْوَر بن مَخْرَمة ومَرْوان، ورواه أيضًا مسلم (١٧٨٤)؛ مِن حديثِ أنس.

(٣) أخرَجَ ابنُ سعدٍ في «الطبَقات» (١/ ١٣٩)؛ مِن طريق محمَّد بن السائب، عن أبي صالح، عن ابن عبَّاس، قال: «بعَثَتْ قريشٌ النضرَ بنَ الحارثِ بنِ عَلْقَمَةَ، وعُقْبَةَ بنَ أبي مُعَيْطٍ وغيرَهما إلى يهودِ يَثْرِب، وقالوا لهم: سَلُوهم عن محمَّدٍ، فقَدِمُوا المدينةَ، فقالوا: أتَيْناكم لأمرٍ حدَثَ فينا؛ منا غلامٌ يتيمٌ حقيرٌ يقولُ قولًا عظيمًا؛ يزعُمُ أنه رسولُ الرحمٰنِ، ولا نَعرِفُ الرحمٰنَ إلا رحمانَ اليمامةِ، قالوا: صِفُوا لنا صِفَتَهُ، فوصَفوا لهم، قالوا: فمَن تَبِعَهُ منكم؟ قالوا: سِفْلَتُنا، فضَحِكَ حَبْرٌ منهم، وقال: هذا النبيُّ الذي نَجِدُ نَعْتَهُ، ونَجِدُ قَوْمَهُ أشدَّ الناسِ له عَداوةً».

وأخرَجَ ابنُ أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٧١٥)؛ مِن طريقِ طَلْحة، عن عطاءٍ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الفرقان: ٦٠]: «ما نعرِفُ الرحمٰنَ إلَّا رحمان اليمامةِ»؛ فأنزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾ [البقرة: ١٦٣].

أَلَا ضَرَبَتْ تِلْكَ الْفَتَاةُ هَجِينَهَا ... أَلَا قَضَبَ الرَّحْمَنُ رَبِّي يَمِينَهَا(١)

وقال سَلَامةُ بنُ جَنْدَلٍ الطُّهَويُّ:

عَجِلْتُمْ عَلَيْنَا عَجْلَتَيْنَا عَلَيْكُم ... وَمَا يَشَأِ الرَّحْمَنُ يَعْقِدْ وَيُطْلِقِ». اهـ(٢).

ويؤيِّدُ ما قاله ابنُ كَثِيرٍ: ما جاء في «صحيح مسلم» (١٨٠٧)؛ مِن تسميةِ أحدِ المشركِين بعبدِ الرحمٰنِ الفَزَاريِّ؛ كما في حديثِ سَلَمةَ بنِ الأكوَع ﵁؛ قال: فلمَّا أصبَحْنا، إذا عبدُ الرحمٰنِ الفَزَاريُّ قد أغار على ظَهْرِ رسولِ اللهِ ﷺ، فاسْتَاقَهُ أجمعَ، وقتَلَ رَاعِيَهُ، قال: فقلتُ: يا رَبَاحُ، خُذْ هذا الفرَسَ، فأَبْلِغْهُ طَلْحةَ بنَ عُبَيْدِ اللهِ، وأَخبِرْ رسولَ اللهِ ﷺ: أنَّ المُشرِكِينَ قد أغاروا على سَرْحِهِ... إلى أنْ قال: فعقَرَ بعبدِ الرحمٰنِ فَرَسَهُ، وطَعَنَهُ عبدُ الرحمٰنِ فقتَلَهُ، وتحوَّلَ على فَرَسِهِ، ولَحِقَ أبو قَتادةَ فارسُ رسولِ اللهِ ﷺ بعبدِ الرحمٰنِ، فطعَنَهُ فقتَلَهُ.

قلتُ: فهذا الرجُلُ ـ وهو عبدُ الرحمٰنِ الفَزَاريُّ ـ كان مشرِكًا، وقُتِلَ على ذلك، وكان اسمُهُ عبدَ الرحمٰنِ؛ فدَلَّ ذلك على أنهم يَعرِفُونَ اسمَ: «الرحمٰنِ»، ويتسمَّوْنَ بالتعبيدِ له أيضًا.

---

(١) هذا البيتُ للشَّنْفَرَى؛ كما في «ديوانه» (٤٠)، و«الاشتقاق» لابن دُرَيْدٍ (٥٩)، وروايتُهُ في «الديوان» خاليةٌ مِن الشاهد، وهو بلا نسبةٍ في «المخصَّص» (١٧/ ١٥٢).

(٢) ويؤيِّدُ ذلك: ما جاء في شعرِ أميَّةَ بنِ أبي الصَّلْت.

والبيتُ الثاني لسَلَامةَ بن جَنْدَلٍ السَّعْديِّ في «ديوانه» (ص١٩)، ووقَعَ في «تفسير الطبريِّ» بطبعتَيْهِ ـ كما جاء هنا عند ابن كَثِير ـ: «سَلَامةُ بنُ جَنْدَلٍ الطُّهَويُّ»، وأشار محقِّقُه الأستاذ محمود شاكر في طبعتِهِ (١/ ١٣١ ط. دار المعارف): أنه كذلك: الطُّهَويّ، في «أصول تفسير الطبري»، قال: «وهو خطأ؛ ليس سلامةُ طُهَوِيًّا». اهـ. وقد صوَّبها إلى السَّعْديّ.

لكنْ لم يذكُرِ الشيخ شاكر ﵀ دليلًا على خطأِ نسبةِ «الطُّهَويِّ»، وقد ورَدَتْ في المصادر الخطِّيَّة، و«الطُّهَويُّ»: نسبةٌ إلى بني طُهَيَّةَ، وهم بطنٌ مِن تَمِيم، وهي طُهَيَّةُ بنتُ عبدِ شمسِ بنِ سعدِ بنِ زيدِ مَنَاةَ بنِ تَمِيم، و«السَّعْديُّ»: نسبةٌ إلى عِدَّةِ قبائلَ؛ منهم: سعدُ تميم. ينظر: «تقييد المهمَل» (٢/ ٣٣٦)، و«الأنساب» (٧/ ١٣٨ و٩/ ١١٠)؛ فبيِّنٌ أنه لا اختلاف بين من نسبه «السَّعْديُّ»، أو «الطُّهَويِّ»؛ لأن طُهَيَّةَ بطنٌ من بني سعدٍ، والله أعلم.

الدلالةُ الرابعةُ[(١)] أنَّ سياقَ الآياتِ في كتابِ اللهِ العزيزِ يدُلُّ على إثباتِ هذه الأسماءِ والصفاتِ؛ بل وتأكيدِ ذلك:

كما في قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾ [النساء: ١٦٤][(٢)]، وكما في قولِهِ تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ [الشورى: ١١]، فنفَى أن يُماثِلَهُ أحدٌ مِن خلقِه، وأثبَتَ لنفسِهِ ﷻ السمعَ والبصَر، فسمَّى نَفْسَهُ: السميعَ البصيرَ.

وكما في قولِهِ تعالى: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ٢٣﴾ [القيامة: ٢٢ ـ ٢٣]؛ ففرَّق بين «ناضِرةٍ» الأُولى، وهي مِن النُّضْرةِ والبهاءِ، وبين «ناظِرةٍ» الثانيةِ، وهي مِن النظرِ؛ فدلَّ هذا على تأكيدِ إثباتِ ذلك.

وكما في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ٤٦﴾ [طه: ٤٦]؛ فغايَرَ ما بين السمعِ والرؤية.

وكما في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشۡتَرُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَأَيۡمَٰنِهِمۡ ثَمَنٗا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيۡهِمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ٧٧﴾ [آل عمران: ٧٧]؛ وهذا في القرآنِ كثيرٌ.

الدَّلالةُ الخامسةُ: كما أنَّ هذا في القرآنِ، فهو في السُّنَّةِ أيضًا؛ ففي الحديثِ المتواترِ ـ وهو في «الصحيحَيْنِ»، و«السُّنَن»، و«المسانيد» ـ قولُهُ ﷺ: **«إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ»**[(٣)]، وفي «الصحيحَيْنِ» أيضًا؛ مِن حديثِ عَدِيِّ بنِ حاتمٍ الطائيِّ رضي الله عنه؛ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: **«مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجُمَانٌ»**[(٤)]؛

---

(١) تقدَّمت الدَّلالاتُ الثلاثُ قبلَ الفصلِ السابق.

(٢) قال الأئمَّةُ: هذه الآيةُ أقوى ما ورَدَ في الردِّ على المعتزِلة؛ قال النحَّاس: «أجمَعَ النحويُّونَ على أنَّ الفعلَ إذا أُكِّدَ بالمصدرِ، لم يكنْ مجازًا؛ فإذا قال: «تكليمًا»، وجَبَ أن يكون كلامًا على الحقيقةِ التي تُعقَلُ». ينظر: «فتح الباري» (١٣/ ٤٧٩).

(٣) أخرجه أحمد (١٩١٩٠ و١٩٢٠٥ و١٩٢٥١)، والبخاري (٥٥٤)، ومسلم (٦٣٣)، وأبو داود (٤٧٢٩)، والتِّرمِذي (٢٥٥١)، والنَّسائي في «الكبرى» (٤٦٠ و٧٧١٣ و٧٧١٤ و١١٢٦٧و١١٤٦٠)، وابن ماجه (١٧٧)؛ مِن حديث جَرير بن عبد الله.

(٤) أخرجه البخاري (١٤١٣)، ومسلم (١٠١٦).

فهذا تأكيدٌ لكلامِ اللهِ ﷻ لعبدِهِ، وأنه بلا واسطةٍ، وأمثالُ ذلك كثيرٌ.

قال ابنُ القيِّم رَحِمَهُ اللهُ ـ كما في «مختصَرِ الصواعِقِ المرسَلة» (٣/ ٩٨٤ ـ ٩٨٨) ـ: «ورَدَ لفظُ «اليَد» في القرآنِ والسُّنَّة، وكلامِ الصحابةِ والتابِعين، في أكثرَ مِن مئةِ موضعٍ، ورودًا متنوِّعًا، متصرَّفًا فيه، مقرونًا بما يدُلُّ على أنها يَدٌ حقيقةً؛ مِن الإمساكِ والطَّيّ، والقَبْضِ والبَسْط، والمصافحةِ والحَثَياتِ والنَّضْح باليد، والخَلْقِ باليدَيْنِ والمباشَرةِ بهما وكَتْبِ التوراةِ بيدِه، وغَرْسِ جَنَّةِ عَدْنٍ بيَدِه، وتخميرِ طِينَةِ آدَمَ بيَدِه، ووقوفِ العبدِ بين يدَيْه، وكونِ المُقسِطِينَ عن يمينِه، وقيامِ رسولِ اللهِ ﷺ يومَ القيامةِ عن يمينِه، وتخييرِ آدَمَ بين ما في يدَيْه، فقال: «**اخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي**»، وأخذِ الصَّدَقةِ بيمينِهِ يُرَبِّيها لصاحِبِها، وكتابَتِهِ بيَدِهِ على نَفْسِهِ: أنَّ رحمتَهُ تَغلِبُ غَضَبَهُ، وأنَّه «**مَسَحَ ظَهْرَ آدَمَ بِيَدِهِ**»، ثُمَّ قال له ـ ويداه مقبوضتانِ ـ: «**اخْتَرْ**»، فقال: «**اخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي، وكِلْتَا يَدَيْ رَبِّي يَمِينٌ مُبارَكَةٌ**»، وأنَّ يمينَهُ مَلْأَى، لا تَغيضُها نَفَقةٌ، سَحَّاءُ الليلِ والنهارِ، وبيَدِهِ الأخرى القِسْطُ، يَخفِضُ ويَرْفَعُ، وأنه خلَقَ آدَمَ مِن قبضةٍ قبَضَها مِن جميعِ الأرض، وأنه يَطْوِي السمٰواتِ يومَ القيامة، ثُمَّ يأخُذُهُنَّ بيدِهِ اليُمْنَى، ثم يَطْوِي الأرضَ بيدِهِ الأخرى، وأنه خَطَّ الألواحَ التي كتَبَها لموسَى بيدِه». اهـ(١).

الدَّلالةُ السادسةُ: أنَّ اللهَ ﷻ قد أثبَتَ لنفسِهِ صفاتٍ؛ فقال تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ١٨٠﴾ [الصافَّات: ١٨٠].

فنزَّه اللهُ ﷻ نفسَهُ عمَّا وصفَهُ به المشركونَ، بخلافِ ما وصَفَ به نفسَهُ؛ فدَلَّ هذا على إثباتِ هذه الصفاتِ له ﷻ؛ ويبيِّنُ هذا قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ﴾ [المائدة: ٦٤]؛ فنفى عن نفسِهِ ما قاله أهلُ التحريفِ والضلالِ، وأثبَتَ لنفسِهِ اليدَيْنِ، وأنَّه ﷻ قد بسَطَهُما بالعَطاء، إلى غيرِ ذلك مِن الآياتِ التي فيها الردُّ

(١) وينظر في الآياتِ والأحاديثِ والآثارِ المشارِ إليها في كلامِ ابنِ القيِّم، في الطبعةِ المحقَّقةِ مِن «مختصَرِ الصواعِقِ» ط. مكتبة أضواء السلف.

على الكفَّارِ الذين يَصِفُونَ اللهَ ﷻ بما لم يَصِفْ به نفسَه، بخلافِ الصفاتِ التي وصَفَ اللهُ بها نفسَه، أو وصَفَهُ بها رسولُه ﷺ.

ولذا قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ ـ كما تقدَّم في «الحَمَويَّة» ـ: «وأهلُ السُّنَّةِ يقولون لهؤلاءِ[(١)]: ونحن نعلمُ بالاضطرارِ أنَّ الرسلَ جاءت بإثباتِ الصفات، ونصوصُ الصفاتِ في الكتبِ الإلهيَّةِ أكثرُ وأعظمُ مِن نصوصِ المعاد...».

الدَّلَالَةُ السابعةُ: وهذا كما جاء عن اللهِ ﷻ، فقد جاء عن رسولِ اللهِ ﷺ، في إثباتِ هذه الصفاتِ لربِّه ﷻ.

فقد أخرَجَ أبو داودَ (٤٧٢٨)؛ قال: «حدَّثنا عليُّ بنُ نصرٍ، ومحمَّدُ بنُ يونُسَ النَّسائيُّ ـ المعنى ـ قالا: أخبرَنا عبدُ اللهِ بنُ يزيدَ المُقرئُ، ثنا حَرْمَلةُ ـ يعني: ابنَ عِمْرانَ ـ حدَّثني أبو يونسَ سُلَيْمُ بنُ جُبَيْرٍ مولى أبي هُرَيْرةَ، قال: سمعتُ أبا هُرَيْرةَ يقرأ هذه الآيةَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾، إلى قولِهِ تعالى: ﴿سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ۝٥٨﴾ [النساء: ٥٨]، قال: «رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ يضعُ إبْهَامَهُ على أُذُنِهِ، والتي تَلِيهَا على عَيْنِه.

قال أبو هُرَيْرَةَ: رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ يَقْرَؤُهَا ويَضَعُ إِصْبَعَيْه».

قال ابنُ يونُسَ: «قال المُقرِئُ: يعني: إنَّ اللهَ سميعٌ بصيرٌ؛ يعني: أنَّ للهِ سَمْعًا وبَصَرًا»[(٢)].

قال أبو داودَ: «وهذا ردٌّ على الجهميَّة»[(٣)].

قلتُ: وذلك أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ وضَعَ إبهامَهُ على أُذُنِه، والتي تليها على عَيْنِه، وهذا تأكيدٌ لإثباتِ هذه الصفات، وبالتالي لا يمكِنُ تأويلُ هذا النصِّ البتَّةَ، ولا النصوصِ الأخرى التي في معناه، وهذا الخبرُ إسنادُهُ جيِّدٌ، وصحَّحه ابنُ خُزَيْمَةَ، وابنُ حِبَّانَ، وقوَّاه ابنُ حَجَرٍ[(٤)].

---

(١) أي: لمن أنكَرَ الصفاتِ وتأوَّلها بغير الحق.
(٢) مِن روايةِ الأعرابي.
(٣) في بعض النُّسَخ: أنها مِن قولِ ابنِ يُونُس، وفي أخرى: أنها مِن قولِ المُقرئ.
(٤) ينظر: «صحيح ابن خُزَيْمة» (١/ ٩٧ و٩٨)، و«صحيح ابن حِبَّان» (٢٦٥)، =

وروى البخاريُّ في «صحيحه» (٧٤٠٧) مِن طريق جُوَيْرِيَةَ، عن نافعٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قال: ذُكِرَ الدَّجَّالُ عندَ النبيِّ ﷺ، فقال: **«إنَّ اللهَ لَا يَخْفَى عَلَيْكُمْ؛ إنَّ اللهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ** ـ وأشار بيَدِهِ إلى عَيْنِهِ ـ **وَإِنَّ المَسِيحَ الدَّجَّالَ أَعْوَرُ العَيْنِ اليُمْنَى، كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ»**(١).

والشاهدُ مِن الحديث: إشارتُهُ عليه الصلاة والسلام إلى عَيْنِه؛ وهذا ـ كما لا يخفى ـ فيه تأكيدٌ لهذه الصفة.

وروى مسلمٌ في «صحيحه» (١٨٧) مِن طريقِ حمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، عن ثابتٍ، عن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه؛ في قِصَّةِ آخِرِ رجلٍ يدخُلُ الجَنَّةَ، وفيها: «فَيَقُولُ: يَا ابْنَ آدَمَ، مَا يَصْرِينِي مِنْكَ؟ أَيُرْضِيكَ أَنْ أُعْطِيَكَ الدُّنْيَا وَمِثْلَهَا مَعَهَا؟ قَالَ: يَا رَبِّ، أَتَسْتَهْزِئُ مِنِّي وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟! فَضَحِكَ ابْنُ مَسْعُودٍ، فَقَالَ: أَلَا تَسْأَلُونِي مِمَّ أَضْحَكُ؟ فَقَالُوا: مِمَّ تَضْحَكُ؟ قَالَ: هَكَذَا ضَحِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالُوا: مِمَّ تَضْحَكُ يَا رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: **«مِنْ ضِحْكِ رَبِّ العَالَمِينَ حِينَ قَالَ: أَتَسْتَهْزِئُ مِنِّي، وَأَنْتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟! فَيَقُولُ: إِنِّي لَا أَسْتَهْزِئُ مِنْكَ، وَلَكِنِّي عَلَى مَا أَشَاءُ قَادِرٌ»**.

وروى أبو داودَ الطَّيَالسيُّ (١١٨٨)، وأحمدَ (١٦١٨٧ و١٦٢٠١)، وابنُ ماجه (١٨١)؛ مِن طريقِ حمَّادِ بنِ سَلَمةَ، عن يَعْلَى بنِ عَطَاءٍ، عن وَكِيعِ بنِ عُدُسٍ، عن عمِّه أبي رَزِينٍ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: **«ضَحِكَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عَبْدِهِ، وَقُرْبِ غِيَرِهِ»**، قال: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَوَيَضْحَكُ الرَّبُّ عز وجل؟ قال: **«نَعَمْ»**، قال: لَنْ نَعْدَمَ مِنْ رَبٍّ يَضْحَكُ خَيْرًا.

قلتُ: ووكيعُ بنُ حُدُسٍ أو عُدُسٍ(٢): ليس بالمشهور، لم يَرْوِ عنه سوى

= و«فتح الباري» (١٣/ ٣٧٣)، وجاء عند الحاكم (٢٩٢٥) مِن طريق أبي يحيى بن مسرَّة، عن المُقرِئ، به، موقوفًا؛ والصواب رفعُه.

(١) وله طرقٌ أخرى عن ابن عُمَرَ تنظر في «مسند أحمد» (٤٨٠٤).

(٢) والأصوبُ: «حُدُس» بالحاء؛ كما قال بعضُ ولَدِه؛ وهذا ما رجَّحه أحمدُ، والتِّرمذيّ، وله في السنن ثمانية أحاديث، أحدها علقه الترمذي، وقد صحح له حديثًا، وقال عن آخر: حسن. وصحح له ابن خزيمة (٣٥٩، ٣٦١).

يَعْلَى بنِ عطاء، ولم يَرْوِ هو إلا عن عمِّه أبي رَزِينٍ؛ قال ابن قُتَيْبَةَ: «غيرُ معروفٍ»(١)، وقال ابنُ القطَّانِ الفاسيُّ(٢): «مجهولٌ»(٣)، وذكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ في «الثقات»(٤)، كما هو منهجُهُ في أمثالِهِ، له في «السننِ» ثمانيةُ أحاديث(٥)، وقد صحَّح له التِّرمِذيُّ حديثًا، وهو: «الرؤيا على رِجْلِ طائرٍ»(٦)، وقال عن آخَرَ: «حسَنٌ»(٧)، وصحَّح له ابنُ خُزَيْمةَ في «التوحيد»؛ لأنه أخرَجَ له في كتابِهِ «التوحيد»(٨)، وقد اشترَطَ فيه الصحَّةَ.

وقال البيهقيُّ في «الأسماء والصفات» (٢/ ٢٣٦): «هذا حديثٌ تفرَّد به يَعْلَى بنُ عطاءٍ، عن وكيعِ بنِ حُدُسٍ ـ ويقالُ: ابنُ عُدُسٍ ـ ولا نَعلَمُ لوكيعِ بنِ عُدُسٍ هذا راويًا غيرَ يَعْلَى بنِ عطاءٍ».

وروى الطَّيَالسيُّ (١٣٤)، وأبو داودَ (٢٦٠٢)، والتِّرْمِذيُّ (٣٤٤٦)؛ مِن طريقِ أبي الأحوَصِ، عن أبي إسحاقَ السَّبِيعيِّ، عن عَلِيِّ بنِ ربيعةَ؛ قال: شَهِدتُّ عليًّا أُتِيَ بدابَّةٍ لِيَرْكَبَها، فلمَّا وضعَ رِجْلَهُ في الرِّكَابِ، قال: بِاسْمِ اللهِ ثلاثًا، فلمَّا استوَى على ظَهْرِها، قال: الحَمْدُ للهِ، ثُمَّ قال: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ ﴿١٣﴾﴾ [الزخرف: ١٣]، ثُمَّ قال: الحَمْدُ للهِ؛ ثَلَاثًا، اللهُ أَكْبَرُ؛ ثَلَاثًا، سُبْحَانَكَ إِنِّي قَدْ ظَلَمْتُ نَفْسِي، فَاغْفِرْ لِي؛ فَإِنَّهُ لَا

(١) «تأويل مختلِف الحديث» (ص٣٢٣).

(٢) ومنهجُ ابنِ القطَّانِ الفاسيِّ في الصناعةِ الحديثيَّةِ مقارِبٌ لمنهجِ ابنِ حزمٍ أو مثلُهُ، ومنها مسأَلةُ الجَهَالة، فمسلكُهُ في ذلك فيه بعضُ النظر، ليس هذا موضعَ بسطِ ذلك، وقد تكلَّمتُ على هذه المسألة في رسالةٍ مفرَدةٍ بعنوان: «الجَهَالةُ مسائلُ وأقسامٌ»؛ وهي في قسمِ الحديثِ مِن «جامعِ الرسائلِ والمقدِّمات».

(٣) «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٦١٧)، ولفظه: «ووكيعُ بنُ حُدُسٍ هذا لا تُعرَفُ له حال، وهو يَروِي عن عمِّه ما يروي، ولا يُعرَفُ عنه راوٍ إلا يَعلَى بنُ عطاء».

(٤) «الثقات» (٥/ ٤٩٦).

(٥) ينظر: «سنن أبي داود» (٥٠٢٠)، و«جامع التِّرمِذي» (٢٢٧٨ و٢٢٧٩ و٣١٠٩)، و«سنن النَّسَائي» (٤٢٣٣)، و«سنن ابن ماجه» (١٨٠ و١٨١ و١٨٢ و٣٩١٤). وأحدُ هذه الأحاديثِ علَّقه التِّرمِذيُّ في موضع، ووصَلَهُ في موضعٍ آخَر.

(٦) «جامع الترمذي» (٢٢٧٨ و٢٢٧٩).

(٧) «جامع التِّرمذي» (٣١٠٩).

(٨) «التوحيد» (٢/ ٤٣٨ و٤٣٩ و٨٩٤).

يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، ثُمَّ ضَحِكَ، فقُلْتُ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ ضَحِكْتَ يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ؟ قال: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَنَعَ كَمَا صَنَعْتُ، ثُمَّ ضَحِكَ، فقُلْتُ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ ضَحِكْتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قال: «**إِنَّ رَبَّكَ لَيَعْجَبُ مِنْ عَبْدِهِ، إِذَا قَالَ: رَبِّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي؛ إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ غَيْرُكَ**».

وقد وقَعَ في إسنادِ هذا الحديثِ اختلافٌ، لكنْ قال عنه أبو عيسى: «حسَنٌ صحيحٌ».

وروى مسلمٌ في «صحيحه» (٢٧٨٨)؛ مِن طريقِ يعقوبَ ـ يعني: ابنَ عبدِ الرحمٰنِ ـ حدَّثني أبو حازمٍ، عن عُبَيْدِ اللهِ بنِ مِقْسَم؛ أنه نظَرَ إلى عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ: كيف يَحْكِي رسولَ اللهِ ﷺ، قال: «**يَأْخُذُ اللهُ ﷻ سَمَوَاتِه وَأَرَضِيهِ بِيَدَيْهِ، فَيَقُولُ: أَنَا اللهُ** ـ ويَقْبِضُ أَصَابِعَهُ وَيَبْسُطُهَا ـ **أَنَا المَلِكُ**»، حَتَّى نَظَرْتُ إِلَى المِنْبَرِ يَتَحَرَّكُ مِنْ أَسْفَلِ شَيْءٍ مِنْهُ، حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ: أَسَاقِطٌ هُوَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ؟!

قلتُ: ووجهُ الاستدلالِ بهذه الأحاديثِ: كما تقدَّم في الأحاديثِ التي قبلَها.

ولذا أخرَجَ البخاريُّ (٧٣٧٥)، ومسلمٌ (٨١٣)؛ مِن حديثِ ابنِ أبي هِلَالٍ، عن أبي الرِّجَالِ، عن أُمِّهِ عَمْرةَ بنتِ عبدِ الرحمٰنِ، وكانت في حِجْرِ عائشةَ زَوْجِ النبيِّ ﷺ، عن عائشةَ؛ أنَّ النبيَّ ﷺ بعَثَ رجلًا على سَرِيَّةٍ، وكان يَقْرَأُ لأصحابِهِ في صلاتِهِ، فيَخْتِمُ بـ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [سورة الإخلاص]، فلمَّا رجعُوا، ذكَرُوا ذلك للنبيِّ ﷺ؟ فقال: «**سَلُوهُ: لِأَيِّ شَيْءٍ يَصْنَعُ ذَلِكَ؟**»، فسألوهُ، فقال: لِأَنَّهَا صِفَةُ الرحمٰنِ، وأنا أُحِبُّ أنْ أَقْرَأَ بها، فقال النبيُّ ﷺ: «**أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللهَ يُحِبُّهُ**».

والشاهِدُ مِن هذا الحديثِ: قولُ الرجُلِ: «أنَّها صِفَةُ الرحمٰنِ»، وأقرَّهُ النبيُّ عليه الصلاة والسلام على ذلك؛ بل قال: «**أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللهَ يُحِبُّهُ**».

الدَّلَالةُ الثامنةُ: أنَّ اللهَ تعالى أنكَرَ على الكفَّارِ والمشرِكِينَ عبادَتَهم لمن لا يَسمَعُ ولا يُبصِرُ ولا يُغنِي عمَّن دعاه شيئًا، وأنهم ليس لهم أرجُلٌ يَمْشُون بها ولا أيدٍ يَبطِشُونَ بها؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ۖ فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝١٩٤ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ

أَمۡ لَهُمۡ أَيۡدٖ يَبۡطِشُونَ بِهَآۖ أَمۡ لَهُمۡ أَعۡيُنٞ يُبۡصِرُونَ بِهَآۖ أَمۡ لَهُمۡ ءَاذَانٞ يَسۡمَعُونَ بِهَاۗ قُلِ ٱدۡعُواْ شُرَكَآءَكُمۡ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ ﴿١٩٥﴾ إِنَّ وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡكِتَٰبَۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٩٦﴾ وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسۡتَطِيعُونَ نَصۡرَكُمۡ وَلَآ أَنفُسَهُمۡ يَنصُرُونَ ﴿١٩٧﴾ وَإِن تَدۡعُوهُمۡ إِلَى ٱلۡهُدَىٰ لَا يَسۡمَعُواْۖ وَتَرَىٰهُمۡ يَنظُرُونَ إِلَيۡكَ وَهُمۡ لَا يُبۡصِرُونَ ﴿١٩٨﴾ خُذِ ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡعُرۡفِ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾﴾ [الأعراف: ١٩٤ ـ ١٩٩].

وقال سبحانه عن خليلِهِ إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا ﴿٤٢﴾﴾ [مريم: ٤٢].

فدَلَّتْ هذه الآياتُ على أنَّ مَن كان له بصَرٌ يُبصِرُ به، وسمعٌ يَسمَعُ به، أكمَلُ ممن ليس كذلك؛ ولذا جاء القرآنُ العظيمُ والسُّنَّةُ النبويَّةُ بوصفِ اللهِ بذلك.

قال عثمانُ بنُ سعيدٍ الدارميُّ في «ردِّه على المَريسيّ» (١/ ٣٠٤ ـ ٣٠٦): «**وأمَّا ما ادَّعيْت** في تفسيرِ قولِهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ﴿٥٨﴾﴾ [النساء: ٥٨]: أنه إنما عَنَى: عالِمًا بالأصوات، عالِمًا بالألوان، لا يَسمَعُ بسَمْع، ولا يُبصِرُ ببصَر، ثم قلتَ: ولم يَجِئْ خبَرٌ عن النبيِّ ﷺ وغيرِهِ: أنه يَسمَعُ بسَمْع، ويُبصِرُ ببصَر، ولكنَّكم قضَيْتم على اللهِ بالمعنى الذي وجدتُّموهُ في أنفُسِكم.

فيقالُ لك أيُّها المَريسيُّ: أمَّا دعواك علينا: أنَّا قضَيْنا عليه بالمعنى الذي وجَدْناهُ في أنفُسِنا، فهذا لا يَقضِي به إلا مَن هو ضالٌّ مِثْلُك؛ غيرَ أنَّ اللهَ تبارَكَ اسمُهُ أخبَرَ عن نفسِهِ: أنه يَسمَعُ بسَمْع، ويُبصِرُ ببصَر، واتَّصلَتْ عن رسولِ الله ﷺ بذلك أخبارٌ متصِلة، فإنْ حرَمَكَ اللهُ معرفتَها، فما ذَنْبُنا؟!

قال اللهُ تعالى لموسى: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ﴿٣٩﴾﴾ [طه: ٣٩]، وقال: ﴿وَدُسُرٖ ﴿١٣﴾ تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر: ١٣ ـ ١٤]، ﴿وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧]، ثُمَّ ذكَرَ رسولُ اللهِ ﷺ الدَّجَّالَ، فقال: «**إِنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ**»(١).

(١) أخرجه البخاري (٧١٣١)، ومسلم (٢٩٣٣)؛ مِن حديث أنس.

والعَوَرُ عند الناس ضِدُّ البَصَر، والأعوَرُ عندهم ضِدُّ البصيرِ بالعينَيْن[(١)].

ورَوَيْتَ أنتَ ـ أيُّها المَرِيسيُّ ـ عن أبي موسى، عن النبيِّ ﷺ، محتجًّا لِمَذْهَبِكَ؛ أنَّ النبيَّ ﷺ سَمِعَ أصحابَهُ يَرفَعُونَ أصواتَهُمْ بالتكبيرِ، فقال لهم: «**إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا**»[(٢)]؛ فالصَّمَمُ ضِدُّ السمعِ الذي هو السَّمْعُ عند الناس.

وهذا مما رَوَيْتَهُ وثبَّتَّهُ عن النبيِّ ﷺ صحيحًا في بعضِ دَعْواك به، ففيما ذكَرْنا عن اللهِ وعن رسولِهِ: بيانٌ أنَّ السمعَ غيرُ البَصَر، وأنَّ البصَرَ غيرُ السَّمْع، وأنه يَسمَعُ بسَمْعٍ، ويُبصِرُ ببَصَرٍ، غيرَ مكيَّفٍ ولا ممثَّلٍ.

ومما يَزيدُكَ بيانًا: قولُ إبراهيمَ الخليلِ ـ خليلِ اللهِ صلواتُ اللهِ عليه ـ حِينَ قال لأبيه: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا ٤٢﴾ [مريم: ٤٢]؛ يعني: إبراهيمُ: أنَّ إلهَهُ بخلافِ الصَّنَم، يَسمَعُ بسَمْعٍ، ويُبصِرُ ببَصَرٍ، ولو كان على ما تأوَّلْتَ ـ أيُّها المَرِيسِيُّ ـ لقال أبو إبراهيمَ لإبراهيمَ: فإلَهُكَ أيضًا لا يَسمَعُ بسَمْعٍ، ولا يُبصِرُ ببَصَرٍ، وكذلك قال في أصنامِ العرَب: ﴿أَمۡ لَهُمۡ أَيۡدٖ يَبۡطِشُونَ بِهَآۖ أَمۡ لَهُمۡ أَعۡيُنٞ يُبۡصِرُونَ بِهَآۖ أَمۡ لَهُمۡ ءَاذَانٞ يَسۡمَعُونَ بِهَاۗ﴾ [الأعراف: ١٩٥]؛ يعني: أنَّ اللهَ بخلافِهم؛ له يَدٌ يَبطِشُ بها، وعَيْنٌ يُبصِرُ بها، وسَمْعٌ يَسمَعُ به». اهـ.

الدَّلَالةُ التاسعةُ: أنَّ كثيرًا ممَّا دلَّ عليه السمعُ في وحدانيَّةِ اللهِ ﷻ وصفاتِهِ العلا، يُعلَمُ بالعقلِ أيضًا؛ فالقرآنُ العظيمُ يبيِّنُ ما يستدِلُّ به العقلُ ويُرشِدُ إليه وينبِّهُ عليه؛ كما ذكَرَ اللهُ ذلك في غيرِ موضعٍ مِن كتابِه؛ فإنه ﷻ بيَّنَ مِن الآياتِ الدالَّةِ عليه، وعلى وحدانيَّتِهِ وقدرتِهِ وعِلمِهِ وغيرِه، ما أرشَدَ العبادَ إليه، ودلَّهم عليه؛ كما دلَّ أيضًا على نبوَّةِ أنبيائِهِ صلَّى اللهُ عليهم وسلَّم، ودَلَّ على المعادِ وإمكانِه:

---

(١) وقال الدارمي في «ردِّه» (١٢٦): «ففي تأويلِ قولِ رسولِ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ**»، بيانٌ أنه بصيرٌ ذو عينَيْنِ خلافَ الأعوَرِ»، وقال ابن خُزَيْمَة في «التوحيد» (١/ ٩٧): «بيَّن النبيُّ ﷺ أنَّ للهِ عَيْنَيْنِ؛ فكان بيانُهُ موافِقًا لبيانِ مُحكَمِ التنزيل».

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٩٢)، ومسلم (٢٧٠٤).

قال أبو العبَّاسِ ابنُ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ في «التدمريَّة» (ص١٤٩ ـ ١٦٤):

«**والمقصودُ هنا**: أنَّ مِن صفاتِ اللهِ تعالى ما قد يُعلَمُ بالعقلِ؛ كما يُعلَمُ أنَّه عالِمٌ، وأنَّه قادرٌ، وأنه حيٌّ؛ كما أرشَدَ إلى ذلك قولُهُ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٤].

وقد اتفقَ النُّظَّارُ ـ مِن مُثبتةِ الصفاتِ ـ على أنَّه يُعلَمُ بالعقلِ عند المحقِّقين: أنه حيٌّ عليمٌ قديرٌ مُريدٌ، وكذلك السَّمْعُ والبَصَرُ والكَلَامُ: يُثبَتُ بالعقلِ عند المحقِّقين منهم.

بل وكذلك: الحُبُّ والرِّضَا والغضبُ يُمكِنُ إثباتُهُ بالعقل.

وكذلك: عُلُوُّهُ على المخلوقاتِ ومُبايَنتُهُ لها مما يُعلَمُ بالعقلِ؛ كما أثبَتَهْ بذلك الأئمَّةُ؛ مثلُ أحمدَ بنِ حَنبَلٍ، وغيرِهِ، ومثلُ عبدِ العزيزِ المَكِّيِّ، وعبدِ اللهِ بنِ سَعِيدِ بنِ كُلَّابٍ.

بل وكذلك: إمكانُ الرُّؤْيةِ يُثبَتُ بالعقل:

- **لكنَّ منهم**: مَن أثبَتَها بأنَّ كلَّ موجودٍ تَصِحُّ رؤيتُه.

- **ومنهم**: مَن أثبَتَها بأنَّ كلَّ قائمٍ بنفسِهِ تُمكِنُ رؤيتُه؛ وهذه الطريقُ أَصَحُّ مِن تلك.

- **وقد يُمكِنُ إثباتُ الرُّؤْيةِ بغيرِ هذَيْنِ الطريقَيْنِ**: بتقسيمٍ دائرٍ بين النفيِ والإثباتِ؛ كما يقالُ: «إنَّ الرؤيةَ لا تتوقَّفُ إلَّا على أمورٍ وجوديَّةٍ، فإنَّ[١] ما لا يتوقَّفُ إلا على أمورٍ وجوديَّةٍ، يكونُ الموجودُ الواجبُ القديمُ أَحَقَّ به مِن الممكِنِ المحدَثِ»...

والمقصودُ هنا: أنَّ مِن الطُّرُقِ التي يسلُكُها الأئمَّةُ ـ ومَن اتبَعَهم مِن نُظَّارِ السُّنَّةِ في هذا البابِ ـ: أنَّه: «**لو لم يكنْ موصوفًا بإحدى الصفتَيْنِ المتقابلتَيْنِ، لَلَزِمَ اتصافُهُ بالأخرى**»[٢]:

---

(١) كذا في أصول «التدمريَّة»، والصوابُ: «وإنَّ» بالواو.

(٢) هذه طريقةٌ عقليَّةٌ في إثباتِ الصفاتِ، وهي: طريقةُ التقابُلِ؛ وهي: أنَّه سبحانه لو لم يُوصَفْ بإحدى الصفتَيْنِ المتقابلتَيْنِ، لَلَزِمَ وصفُهُ بالأخرى؛ فمَن لم يُوصَفْ بالحياةِ =

- فلو لم يُوصَفْ بالحَيَاةِ، لَوُصِفَ بالموت.
- ولو لم يُوصَفْ بالقُدْرةِ، لَوُصِفَ بالعجز.
- ولو لم يُوصَفْ بالسمعِ والبصرِ والكلامِ، لَوُصِفَ بالصَّمَمِ والخَرَسِ والبَكَم.

وطَرْدُ ذلك: أنَّه لو لم يُوصَفْ بأنه مُبايِنٌ للعالَم، لكان داخلًا فيه؛ فسَلْبُ إحدى الصفتَيْنِ المتقابلتَيْنِ عنه، يَستلزِمُ ثبوتَ الأخرى، وتلك صفةُ نقصٍ يُنزَّهُ عنها الكاملُ مِن المخلوقاتِ؛ فتنزيهُ الخالقِ عنها أَوْلَى.

وهذه الطريقُ غيرُ قولِنا: «**إنَّ هذه صفاتُ كمالٍ يتصِفُ بها المخلوقُ؛ فالخالقُ أَوْلَى**»[(١)]؛ فإنَّ طريقَ إثباتِ صفاتِ الكمالِ بأنفُسِها مُغايِرٌ لطريقِ إثباتِها بنفيِ ما يُناقِضُها.

وقد اعترَضَ طائفةٌ مِن النفاةِ على هذه الطريقةِ: باعتراضٍ مشهورٍ[(٢)] لبَّسوا به على الناسِ؛ حتَّى صار كثيرٌ مِن أهلِ الإثباتِ يَظُنُّ صحتَهُ، ويضعِّفُ الإثباتَ به؛ مثلُ ما فعَلَ مَن فعَلَ ذلك مِن النُّظَّارِ، حتى الآمِديُّ وأمثالُهُ ـ مع أنَّه أصلُ قولِ القرامطةِ الباطنيَّةِ، وأمثالِهم مِن الجهميَّةِ ـ:

فقالوا[(٣)] «القولُ بأنَّه لو لم يكنْ متصِفًا بهذه الصفاتِ؛ كالسمعِ والبصَرِ

= والعِلْم، وُصِفَ بالموتِ والجهلِ ضرورةً.

(١) هذه طريقةٌ عقليَّةٌ أخرى في إثباتِ الصفاتِ، وهي: طريقةُ الكَمَالِ؛ وهي: أنَّ هذه صفاتُ كمالٍ يتصِفُ بها المخلوقُ؛ فالخالقُ أَوْلى بالاتصافِ بها. وهاتانِ الطريقتانِ متغايِرتانِ ـ كما قال شيخُ الإسلام ـ فإنَّ طريقَ إثباتِ صفاتِ الكمالِ بأنفُسِها مغايِرٌ لطريقِ إثباتِها بنفيِ ما يناقِضُها.

(٢) ذكَرَ هذا الاعتراضَ (الاعتراضَ بتقابُلِ العَدَمِ والمَلَكةِ) الآمِديُّ في «أبكار الأفكار» (١/ ٢٧١ ـ ٢٧٣)، و«غاية المرام» (ص٥٠ ـ ٥١)، وغيرُهُ.
وهذه الشبهةُ للفلاسِفةِ: لَبَّسَتْ على طائفةٍ مِن أهلِ النظرِ؛ فظنُّوا أنَّه إذا لم يُوصَفْ بصفاتِ الكمالِ مِن الحياةِ والعلم، والسمعِ والبصَرِ والكلامِ، لم يَلزَمْ أن يتصِفَ بصفاتِ النقصِ؛ لأنَّهما متقابِلانِ عندَهم تقابُلَ «العَدَمِ والمَلَكةِ»، لا تقابُلَ «النقيضَيْنِ»؛ زعَموا.

(٣) هذا كلامُ الآمِديِّ في «أبكار الأفكار» (١/ ٢٧١ ـ ٢٧٣) ـ ونحوُهُ في «غاية المَرَام» له =

والكَلَام(١)، مع كونِهِ حيًّا، لكان متصِفًا بما يقابِلُها ـ: فالتحقيقُ فيه متوقِّفٌ على بيانِ حقيقةِ المتقابِلَيْنِ(٢)، وبيانِ أقسامِهما:

فنقولُ: أمَّا المتقابِلانِ: فلا يجتمِعانِ في شيءٍ واحدٍ، مِن جهةٍ واحدةٍ؛ وهو:

- إمَّا ألَّا يصحَّ اجتماعُهما في الصِّدْقِ، ولا في الكَذِب.
- أو يصحَّ ذلك في أحدِ الطرفَيْن:

فالأولُ: هما «المتقابِلانِ بالسَّلْبِ والإيجابِ»؛ وهو «تقابُلُ التناقُضِ»، و«التناقُضُ، هو: اختلافُ القضيتَيْنِ بالسلبِ والإيجابِ؛ على وجهٍ لا يجتمِعانِ في الصِّدْقِ ولا في الكَذِبِ؛ لذاتَيْهِما»؛ كقولِنا: «زَيْدٌ حَيَوانٌ، زَيْدٌ ليس بِحَيَوانٍ»، ومِن خاصَّةِ استحالةِ اجتماعِ طرَفَيْهِ في الصدقِ والكذبِ: أنَّه لا واسطةَ بين الطرفَيْنِ، ولا استحالةَ لأحدِ الطرفَيْنِ إلى [الآخَرِ.

والثاني(٣) فلا يخلُو: إمَّا أن يتحافَظَا، أو لا يتحافَظَا(٤):

= (ص٥٠ ـ ٥١) ـ وقد نقَلَ شيخُ الإسلامِ كثيرًا من كلامِ الآمِديِّ هذا في «الدرء» (٤/ ٣٤ ـ ٣٦)، وأجاب عنه (٤/ ٣٦ ـ ٤٠) مِن ثلاثةِ أوجُهٍ.
وسنُثبِتُ ـ إنْ شاءَ الله ـ الفروقَ المهمَّةَ بين ما وقَعَ هنا وبين ما في «الأبكار»، وما ورَدَ منه في «الدَّرْء» (٤/ ٣٤ ـ ٣٦).

(١) قولُه: «كالسمعِ والبصَرِ والكَلَام» ليس في هذا الموضعِ من «الأبكار»، ولا «الدرء»؛ لكنَّ شيخَ الإسلامِ زاده من كلامٍ سابقٍ للآمديِّ. ينظر: «أبكار الأفكار» (١/ ٢٧٠).

(٢) بعده في «الدرء» (٤/ ٣٥ فما بعدها): «يعني: المتنافِيَيْن، وذكَرَ التقسيمَ المشهورَ فيه للفلاسفة، وأنَّه أربعةُ أقسام: تقابُلُ السلبِ والإيجابِ، والعدَمِ والمَلَكةِ، والتضايُفِ، والتضادِّ، وأنَّ تقابُلَ العلمِ والجهلِ، والعمَى والبصَرِ، هو عندهم مِن بابِ تقابُلِ العَدَمِ والمَلَكةِ».

(٣) قولُهُ فيما بين المعقوفَيْن: «الآخَرِ، والثاني...»، إلى آخرِ كلامِ الآمديِّ: «مِن ضرورةِ نفيِ البصَرِ والسَّمْعِ والكَلَامِ عنه»، سقَطَ من أصولِ «التدمريَّة»، وزدناه بطولِهِ مِن «الأبكار» (١/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣)؛ لاقتضاءِ السياقِ له؛ كما يَظهَرُ مِن جوابِ شيخِ الإسلامِ المفصَّلِ عليه، وقد نقَلَ بعضًا منه في «الدرء» ولعلَّه سقَطَ هنا؛ لانتقالِ النظَرِ. وكذلك سقَطَ بعد كلامِ الآمديِّ: أوَّلُ رَدِّ شيخِ الإسلامِ عليه، وسنجتهِدُ في استكمالِ ذلك.

(٤) كذا في «الأبكَار»: «إمَّا أن يتحافَظَا، أو لا يتحافَظَا».

فإن تحافَظَا: فهما «**المتقابِلانِ بالتضايُفِ**»؛ وهما: اللذانِ لا تعقُّلَ لكلِّ واحدٍ منهما إلا مع تعقُّلِ الآخَرِ؛ كقولِنا: «زَيْدٌ أَبٌ»، «زَيْدٌ ابْنٌ»، وخاصيَّتُهُ: توقُّفُ كلِّ واحدٍ مِن طرَفَيْهِ على الآخَرِ في الفهم.

وإن لم يتحافَظَا: فإمَّا أن يَسُدَّ كلُّ واحدٍ منهما الآخَرَ، أو لا يَسُدَّ[(١)]:

فإنْ كان الأولَ: فهما «**المتقابِلانِ بالتضادِّ**»؛ والمتضادَّانِ: كلُّ أمرَيْنِ يُتصوَّرُ اجتماعُهما في الكذبِ، دون الصدقِ، وسَدُّ كلِّ واحدٍ منهما الآخَرَ، وسواءٌ كانا وجودَيْنِ؛ كالسوادِ والبياضِ، أو وجودٍ وعدمٍ؛ كالزوجيَّةِ والفرديَّةِ.

ومِن خواصِّهِ: جوازُ استحالةِ كلِّ واحدٍ مِن طَرَفَيْهِ إلى الآخَرِ، في بعضِ صورِهِ، وجوازُ وجودِ واسطةٍ بين الطرفَيْنِ تَمُرُّ عليه الاستحالةُ مِن أحدِ الطرفَيْنِ إلى الآخَرِ؛ كالصفرةِ والحمرةِ، بين السوادِ والبياضِ.

وإن كان لا يَسُدُّ[(٢)] كلُّ واحدٍ منهما الآخَرَ، فهو «تَقابُلُ العَدَمِ والمَلَكةِ».

أمَّا المَلَكَةُ[(٣)] بالمعنى الخاصِّ: فهو معنًى وجوديٌّ[(٤)] أمكَنَ أن يكونَ ثابتًا للشيءِ: إمَّا بحقِّ جنسِهِ؛ كالبصرِ للإنسانِ[(٥)]، أو بحقِّ نوعِهِ؛ ككتابةِ زَيْدٍ[(٦)]، أو بحقِّ شخصِهِ؛ كاللِّحْيةِ للرَّجُلِ[(٧)].

وأما العدَمُ المقابِلُ لها: فهو ارتفاعُ هذه المَلَكةِ، وسواءٌ[(٨)] كان ذلك في وقتِ الإمكانِ؛ كالأُمِّيَّةِ بعد البلوغ، أو قبلَهُ؛ كعدمِ الكتابةِ في حالِ الصِّغَرِ، وسواءٌ كان ممَّا يزولُ؛ كالمُرُودةِ[(٩)]، أو لا يزولُ؛ كالعَمَى.

---

(١) كذا في «الأبكار»؛ ولعلَّ الصواب: «فإمَّا أن ينافِيَ كلُّ واحدٍ منهما الآخَرَ، أو لا ينافِيَ»، أو: «فإمَّا أن يَنفِيَ كلُّ واحدٍ منهما الآخَرَ، أو لا يَنفِيَ».
(٢) كذا في «الأبكار»؛ ولعلَّ الصواب: «وإنْ كان لا ينافِيَ»، أو «وإنْ كان لا يَنفِيَ».
(٣) هذا إلى قولِه: «فهو ارتفاعُ هذه المَلَكةِ»، نقَلَهُ شيخُ الإسلامِ في «الدرء».
(٤) في «الدرء»: «والمَلَكةُ ـ على اصطلاحِهم ـ: كلُّ معنًى وجوديٍّ».
(٥) فسَّره في «الدرء»؛ فقال: «فإنَّ البصَرَ يمكنُ ثبوتُهُ لجنسِهِ؛ وهو الحَيَوانُ».
(٦) فسَّره في «الدرء»؛ فقال: «فإنَّ هذا ممكِنٌ لنوعِ الإنسانِ».
(٧) فسَّره في «الدرء»؛ فقال: «فإنَّها ممكِنةٌ في حقِّ الرَّجُلِ».
(٨) هذا إلى قولِه: «ولا عكسَ»، لم ينقُلْهُ شيخُ الإسلامِ في «الدرء».
(٩) الأمرَدُ: الشابُّ طُرَّ شاربُهُ، ولم تنبُتْ لِحْيَتُه، ومَرِدَ ـ كفَرِحَ ـ مَرَدًا ومُرُودةً، وتمرَّدَ: =

ولمَّا لم تكنْ ملَكَةُ البصرِ ـ بالتفسيرِ المذكورِ ـ ثابتةً للحَجَرِ، لا يقالُ له: «أعمَى»، ولا «بصيرٌ».

ومِن خواصِّ هذا التقابُلِ: جوازُ انقلابِ المَلَكةِ إلى العَدَمِ، ولا عكسَ.

وعلى هذا(١):

ـ **إن أُرِيدَ بالتقابُلِ هاهنا: «تقابُلُ التناقُضِ بالسلبِ والإيجابِ»**(٢) وهو أنَّه لا يخلو مِن كونِهِ سميعًا وبصيرًا ومتكلِّمًا، أَوْ ليسَ ـ: فهو ما يقولُهُ الخَصْمُ، ولا يُقبَلُ نفيُهُ مِن غيرِ دليلٍ.

ـ **وإن**(٣) **أُرِيدَ بالتقابُلِ: «تقابُلُ المتضايفَيْنِ»** ـ: فهو غيرُ متحقِّقٍ بين البصرِ والعَمَى، والسمعِ والطَّرَشِ، ونحوِه.

ثُمَّ وإن كان مِن قَبِيلِ تقابُلِ التضايُفِ، فلا يَلزَمُ مِن نفيِ أحدِ المتضايِفَيْنِ ثبوتُ الآخَرِ؛ بل ربَّما انتفيَا معًا.

ـ **وإن أُرِيدَ بالتقابُلِ: «تقابُلُ الضِّدَّيْنِ»** ـ: فإنَّما يَلزَمُ أنْ لو كان واجبُ الوجودِ قابلًا لتوارُدِ الأضدادِ عليه؛ وهو غيرُ مسلَّمٍ، وإن كان قابلًا، فلا يَلزَمُ مِن نفيِ أحدِ الضدَّيْنِ وجودُ الآخَرِ؛ لجوازِ اجتماعِهِما في العَدَمِ، ووجودِ واسطةٍ بينهما؛ ولهذا يصحُّ أن يقالَ: «الباري تعالى ليس بأسودَ، ولا أبيضَ».

ـ **وإن**(٤) **أُرِيدَ بالتقابُلِ: «تقابُلُ العَدَمِ والمَلَكةِ»** ـ: فلا يَلزَمُ أيضًا مِن نفيِ المَلَكةِ تحقُّقُ العَدَمِ، ولا بالعكسِ؛ إلا في مَحَلٍّ يكونُ قابلًا لهما؛ ولهذا يصحُّ أن يقالَ: «الحَجَرُ لا أعمى، ولا بصيرٌ»، والقولُ بكونِ الباري تعالى قابلًا للبصرِ والعَمَى، دعوى مَحَلِّ النزاعِ، والمصادَرةِ على المطلوبِ.

= بَقِيَ زمانًا، ثُمَّ التَحَى. «تاج العَرُوس» (م ر د).

(١) هذا إلى قولِه: «مِن غيرِ دليلٍ»، نقله شيخُ الإسلامِ في «الدرء».

(٢) في «الدرء»: «فإن أُرِيدَ بتقابُلِ الإدراكِ ونفيِهِ: تقابُلُ التناقُضِ بالسلبِ والإيجاب».

(٣) هذا إلى قولِه: «ولهذا يصحُّ أن يقال: «الباري تعالى ليس بأسوَدَ، ولا أبيَضَ»، لم ينقُلْهُ شيخُ الإسلامِ في «الدرء».

(٤) هذا إلى آخرِ كلامِ الآمديِّ، نقله شيخُ الإسلامِ في «الدرء».

وعلى هذا: فقد امتنَعَ [نفيُ][١] لزوم العَمَى والخَرَسِ والطَّرَشِ في حقِّ اللهِ تعالى؛ مِن ضرورةِ نفي البَصَرِ والسَّمْعِ والكَلَامِ عنه»][٢].

[**وهو اعتراضٌ فاسدٌ مِن وجوهٍ**][٣]:

الأوَّلُ: **أن يقالَ**[٤]: هذا التقسيمُ غيرُ حاصرٍ؛ إذْ لم يَدخُلْ في «النقيضَيْنِ» تقسيمُ الموجودِ إلى واجبٍ بِنَفْسِهِ، وممكِنٍ بنفسِهِ؛ فهما نقيضانِ بغيرِ السَّلْبِ والإيجابِ؛ إذْ إنَّهما لا يجتمِعانِ في شيءٍ واحدٍ][٥]، مِنْ جهةٍ واحدةٍ، ولا يصحُّ اجتماعُهما في الصدقِ ولا في الكذبِ؛ إذْ كَوْنُ الموجودِ واجبًا بنفسِهِ وممكِنًا بنفسِهِ، لا يجتمِعانِ ولا يرتفِعانِ.

---

(١) زيادةٌ لازمةٌ من «الدرء» يستقيمُ بها السياقُ، وقد سقَطَتْ من «الأبكار»؛ ولم يُشِرِ محقِّقُهُ إليها.

(٢) هذا آخرُ اعتراضِ الآمِديِّ؛ وبه ينتهي السقطُ الطويلُ المشارُ إليه في كلامه.
وقد صاغ الآمديُّ هذا الاعتراضَ في «غاية المَرَام» (ص٥٠ ـ ٥١) ـ وهو كالاختصارِ لما في «أبكار الأفكار» ـ بصورةٍ أوضحَ ممَّا وقع هنا؛ فراجِعْهُ إن شئتَ.

(٣) نقَضَ شيخُ الإسلام هذه الشبهةَ هنا مِن سبعةِ أوجُهٍ، وفي الأصلِ الأوَّلِ من «التدمريَّة» مِن ثلاثةِ أوجُه، وفي القاعدةِ الأُولى مِن أربعةِ أوجُه، وفي «الدرء» (٣/ ٣٦٦ ـ ٣٦٨) مِن خمسةِ أوجُه، وفي (٤/ ٩ ـ ١٠) من وجهٍ واحد، وفي (٤/ ٣٦ ـ ٤٠) مِن ثلاثةِ أوجُه، وفي (٤/ ١٥٨ ـ ١٥٩) من ثلاثةِ أوجه، وفي (٥/ ٢٧٢ ـ ٢٧٤) من أربعةِ أوجُه، وفي (٦/ ١٣٥ ـ ١٣٧) من وجهٍ واحدٍ جامع، وفي «الصَّفَديَّة» (١/ ٨٩ ـ ٩٩) من سبعةِ أوجُه، وفي «شرح الأصبهانيَّة» (ص٥١٣ ـ ٥١٤) مِن وجهٍ واحد، وفي «الجواب الصحيح» (٣/ ٢١٧ ـ ٢٢٠) من أربعةِ أوجُه، وفي «مجموع الفتاوى» (٦/ ٨٨ ـ ٩٤/ الرسالة الأكمليَّة) من ثلاثةِ أوجُه، و(٦/ ٥٣٨ ـ ٥٣٩) مِن وجهٍ واحد، و(٨/ ٢١ ـ ٢٤) مِن ثلاثةِ أوجُه، و(١٢/ ٣٥٦ ـ ٣٥٨/ الرسالة الكيلانيَّة) مِن ثلاثةِ أوجُه.
وقد قال في «الدرء» (٤/ ٣٦ ـ ٤٠): «وهذا الإيرادُ إيرادٌ معروفٌ للمعطِّلةِ نفاةِ الصفاتِ؛ وهو إيرادٌ فاسدٌ من وجوه».

(٤) وهو: خَطَؤُهم بإخراجِ النقيضَيْنِ بغيرِ السَّلْبِ والإيجابِ مِن تقابُلِ التناقُضِ. وينظر هذا الوجهُ في «الدرء» (٥/ ٢٧٢).

(٥) قولُه فيما بين المعقوفَيْنِ: «وهو اعتراضٌ فاسدٌ مِن وجوهٍ...»، إلى هنا، زيادةٌ يستقيمُ بها السياقُ؛ استفَدْناها من «الدرء» (٤/ ٣٧)، والظاهر: أنها وقعَتْ ضمنَ السقطِ السابقِ؛ لانتقالِ النظر، والله أعلم.

فإذا جعَلْتُم هذا [القَسِيمَ][١] ـ وهما النقيضانِ ـ ما لا يجتمِعانِ ولا يرتفِعانِ ـ: فهذانِ لا يجتمِعانِ ولا يرتفِعانِ، وليس هما السَّلْبَ والإيجابَ؛ فلا يصحُّ حصرُ النقيضَيْنِ ـ اللذَيْنِ لا يجتمِعانِ ولا يرتفِعانِ ـ في السلبِ والإيجابِ.

وحينئذٍ: فقد ثبَتَ وصفانِ: شيئانِ لا يجتمِعانِ ولا يرتفِعانِ، وهو خارجٌ عن الأقسامِ الأربعةِ[٢].

وعلى هذا: فمَن جعَلَ الموتَ معنًى وجوديًّا، فقد يقولُ: «إنَّ كونَ الشيءِ لا يخلو مِن الحياةِ والموتِ، هو مِن هذا البابِ؛ وكذلك: العِلْمُ والجَهْلُ، والصَّمَمُ، والبَكَمُ، ونحوُ ذلك»[٣].

الوجهُ الثاني: **أن يقالَ**:[٤] هذا التقسيمُ يتداخَلُ؛ فإنَّ العدَمَ والمَلَكةَ يَدخُلُ في السلبِ والإيجابِ، وغايتُه: أنه نوعٌ منه، والمتضايِفانِ يدخُلانِ في المتضادَّيْنِ[٥]، وإنَّما هو نوعٌ منه.

---

(١) في أصول «التدمريَّة»: «التقسيم»؛ والصوابُ ما أثبتناه.

(٢) يعني: أقسامَ التقابُلِ الأربعةَ التي ذكَرها الفلاسفةُ؛ وهي المذكورةُ في «الأبكارِ»، و«غايةِ المَرَامِ». وينظر التعليق السابق على قولِهِ: «متوقِّفٌ على بيانِ حقيقةِ المتقابلَيْن».

(٣) أي: السمعُ والصَّمَمُ، والكلامُ والبَكَمُ؛ فإنَّ الصَّمَمَ يقابِلُ السمعَ، والبَكَمَ يقابِلُ الكلامَ، وكذلك: الموتُ يقابِلُ الحياةَ، والعمى يقابِلُ البصَرَ، والفناءُ يقابِلُ البقاءَ، والعَدَمُ يقابِلُ الوجودَ، والفقرُ يقابِلُ الغِنَى، والمبايَنةُ تقابِلُ المحايَثةَ. ينظر: «لوامع الأنوار البهيَّة» للسَّفَّارينيّ (١/ ٢٦٣).

(٤) وهو: خَطَؤُهم في تعديدِ أقسامِ التقابُلِ، وجعلِها أربعةً، والتحقيقُ: أنَّها قسمان فقطْ:
الأوَّلُ: تقابُلُ السلبِ والإيجاب.
والثاني: تقابُلُ المتضادَّيْن.
ويدخُلُ في الأوَّلِ: تقابُلُ العَدَمِ والمَلَكةِ؛ فهو نوعٌ منه، ويدخُلُ في الثاني: تقابُلُ المتضايِفَيْنِ؛ فهو نوعٌ منه. وينظر هذا الوجه أيضًا في «الدرء» (٤/ ٣٦ ـ ٤٠).

(٥) الكلامُ على: «المتضايِفَيْنِ»، و«المتضادَّيْنِ»، مذكورٌ في كلامِ الآمِديِّ الذي زدناهُ في كلامِ شيخِ الإسلامِ.

فإنْ قال: «أعني بـ [«التقابُلِ»]: السلبَ والإيجابَ[(١)]؛ فلا يدخُلُ [فيه][(٢)] العَدَمُ والمَلَكَةُ؛ وهو: أن يُسلَبَ عن الشيءِ ما ليس بقابلٍ له؛ ولهذا جعَلَ مِن خواصِّهِ[(٣)]: أنَّه لا استحالةَ لأحدِ طَرَفَيْهِ إلى الآخَرِ»[(٤)]:

قِيلَ له: عن هذا جَوابانِ:

أحدُهما: أنَّ غايةَ هذا: أنَّ السَّلْبَ يَنقسِمُ إلى نوعَيْنِ:

أحدُهما: سَلْبُ ما يُمكِنُ اتصافُ الشيءِ به.

والثاني: سَلْبُ ما لا يُمكِنُ اتصافُهُ به.

ويُقابِلُ الأولَ: إثباتُ ما يُمكِنُ اتصافُهُ، ولا يجبُ.

والثاني: إثباتُ ما يجبُ اتصافُهُ به؛ فيكونُ المرادُ به: سلبَ الممتنِعِ، وإثباتَ الواجبِ[(٥)]؛ كقولنا: «زَيْدٌ حَيَوانٌ»؛ فإنَّ هذا إثباتُ واجبٍ، و«زَيْدٌ ليس بحَجَرٍ»؛ فإنَّ هذا سلبُ ممتنِعٍ.

* **وعلى هذا التقديرِ**: فالممكِناتُ التي تَقبَلُ الوجودَ والعَدَمَ؛ كقولِنا: «المثلَّثُ[(٦)]: إمَّا موجودٌ، وإمَّا معدومٌ» ـ: تكونُ[(٧)] مِن قِسْمِ العَدَمِ والمَلَكة.

وليس كذلك؛ فإنَّ ذلك القِسْمَ يخلو فيه الموصوفُ الواحدُ عن المتقابِلَيْنِ جميعًا؛ ولا يخلو شيءٌ مِن الممكِناتِ عن الوجودِ والعدمِ.

---

(١) في أصول «التدمريَّة»: «أعني بالسلبِ والإيجابِ»؛ والتصويبُ من «الدرء» (٤/ ٣٧)؛ والمرادُ: أعني بـ «التقابُلِ»: تقابُلَ السلبِ والإيجابِ؛ وهو: أن يُسلَبَ عن الشيءِ ما هو قابلٌ له.

(٢) في أصول «التدمريَّة»: «في»؛ والصوابُ ما أثبتناه.

(٣) أي: جعَلَ الآمديُّ مِن خواصِّ التقابُلِ بالسلبِ والإيجاب.

(٤) في «مجموع الفتاوى»: «إلى آخرِهِ»؛ وهو وَهَمٌ.

(٥) أي: فيكونُ المرادُ بتقابُلِ العدَمِ والمَلَكةِ: سلبَ الممتنِعِ، ويكونُ المرادُ بمقابِلِهِ: إثباتَ الواجب.

(٦) كذا في أصول «التدمريَّة»، والظاهرُ أنه تحريف؛ ولعلَّ الصوابَ أن يقالَ: «الشيءُ: إمَّا موجودٌ، وإمَّا معدومٌ»؛ ويدُلُّ عليه قولُ شيخ الإسلام الآتي: «ولا يخلو شيءٌ مِن الممكِناتِ عن الوجودِ والعَدَم»؛ ولا مَدخَلَ للمثلَّثِ هنا؛ اللَّهُمَّ إلَّا أن يكونَ مثالًا، والله أعلم.

(٧) في أصول «التدمريَّة»: «يكونُ»؛ والأَوْلى ما أثبتناه.

* **وأيضًا: فإنَّه على هذا التقديرِ**: فصفاتُ الربِّ كلُّها واجبةٌ له:

فإذا قيل: «إمَّا أن يكونَ حيًّا أو عليمًا أو سميعًا أو بصيرًا أو متكلِّمًا، أو لا يكونَ» ـ: **كان مِثلَ قولِنا**: «إمَّا أن يكونَ موجودًا، وإمَّا ألَّا يكونَ»؛ وهذا متقابِلٌ تقابُلَ السلبِ والإيجابِ؛ فيكونُ الآخَرُ مِثلَه؛ وبهذا يحصُلُ المقصودُ.

فإن قيل: «هذا لا يصحُّ حتى يُعلَمَ إمكانُ قَبُولِهِ لهذه الصفات»:

قيل له: هذا إنما اشتُرِطَ فيما أمكَنَ أن يثبُتَ له ويَزُولَ؛ كـ«الحَيَوانِ»، فأمَّا الربُّ تعالى: فإنَّه بتقديرِ ثبوتِها له، فهي واجبةٌ؛ ضرورةَ أنَّه لا يُمكِنُ اتصافُهُ بها وبِعَدَمِها؛ باتفاقِ العقلاءِ؛ **فإنَّ ذلك يُوجِبُ أن يكونَ؛ تارَةً**: حَيًّا، **وتارَةً**: مَيِّتًا، **وتارَةً**: أَصَمَّ، **وتارَةً**: سميعًا؛ وهذا يُوجِبُ اتصافَهُ بالنقائص؛ وذلك منتفٍ قطعًا.

بخلافِ مَن نفاها، وقال: «إنَّ نَفْيَها ليس بنقصٍ»؛ لظنِّه أنَّه لا يَقبَلُ الاتصافَ بها؛ فإنَّ مَن قال هذا، لا يُمكِنُهُ أن يقولَ: «إنَّه ـ مع إمكانِ الاتصافِ بها ـ لا يكونُ نَفْيُها نقصًا»؛ فإنَّ فسادَ هذا معلومٌ بالضرورة.

* **وقيل له ـ أيضًا ـ**: أنت في تقابُلِ السلبِ والإيجاب:

- إنِ اشترَطْتَ العِلْمَ بإمكانِ الطرفَيْنِ، لم يصحَّ أن تقولَ: «واجبُ الوجودِ: إمَّا موجودٌ، وإمَّا معدومٌ، والممتنِعُ الوجودِ: إمَّا موجودٌ، وإمَّا معدومٌ»؛ لأنَّ أحدَ الطرفَيْنِ ـ هنا ـ معلومُ الوجودِ، والآخَرُ معلومُ الامتناع.

- وإنِ اشترَطْتَ العِلْمَ بإمكانِ أحدِهما، صَحَّ أن تقولَ: «إمَّا أن يكونَ حيًّا، وإمَّا ألَّا يكونَ، وإمَّا أن يكونَ سميعًا بصيرًا، وإمَّا ألَّا يكونَ»؛ لأنَّ النفيَ إنْ كان ممكِنًا، صَحَّ التقسيمُ، وإنْ كان ممتنِعًا، كان الإثباتُ واجبًا، وحصَلَ المقصودُ.

فإنْ قِيلَ: «هذا يُفِيدُ أنَّ هذا التأويلَ يقابِلُ السلبَ والإيجابَ[(١)]، ونحنُ نسلِّمُ ذلك، كما ذُكِرَ في الاعتراضِ؛ لكنْ غايتُهُ أنَّه: إمَّا سميعٌ، وإمَّا ليس بسميعٍ، وإمَّا بصيرٌ، وإمَّا ليس ببصيرٍ؛ والمنازِعُ يختارُ النفيَ»:

(١) كذا في أصول «التدمريَّة»؛ ولعلَّه تحريف، وصوابُه: «هذا يفيدُ أنَّ هذا التقابُلَ تقابُلُ السلبِ والإيجاب».

فيقالُ له: على هذا التقديرِ: فالمثبَتُ واجبٌ، والمسلوبُ ممتنِعٌ؛ فإمَّا أن تكونَ هذه الصفاتُ واجبةً له، وإمَّا أن تكونَ ممتنِعةً عليه؛ والقولُ بالامتناعِ لا وجهَ له؛ إذْ لا دليلَ عليه بوجهٍ.

بل قد يقالُ: نحنُ نَعلَمُ ـ بالاضطرارِ ـ بُطْلانَ الامتناعِ؛ فإنه لا يُمكِنُ أن يُستدَلَّ على امتناعِ ذلك إلَّا بما يُستدَلُّ به على إبطالِ أصلِ الصفاتِ، **وقد عُلِمَ فسادُ ذلك؛ وحينئذٍ**: فَيَجِبُ القولُ بوجوبِ هذه الصفاتِ له.

واعلَمْ: أنَّ هذا يُمكِنُ أن يُجعَلَ طريقةً مُستقِلَّةً في إثباتِ صفاتِ الكمالِ له[١]؛ فإنَّها إمَّا واجبةٌ له، وإمَّا ممتنِعةٌ عليه؛ والثاني باطلٌ؛ فتعيَّن الأولُ؛ لأنَّ كونَهُ قابلًا لها خاليًا عنها، يقتضي أن يكونَ ممكِنًا؛ وذلك ممتنِعٌ في حقِّه؛ وهذه طريقةٌ معروفةٌ لِمَنْ سلَكَها مِن النُّظَّار.

الجوابُ الثاني: **أن يقالَ**[٢]: فعلى هذا: إذا قلنا: «زَيْدٌ إمَّا عاقلٌ، وإمَّا غيرُ عاقلٍ، وإمَّا عالمٌ، وإمَّا ليس بعالمٍ، وإمَّا حَيٌّ، وإمَّا غيرُ حَيٍّ، وإمَّا ناطقٌ، وإمَّا غيرُ ناطقٍ»، وأمثالَ ذلك ممَّا فيه سلبُ الصفةِ عن مَحَلٍّ قابلٍ لها ـ: لم يكن هذا داخلًا في قسمِ تقابُلِ السلبِ والإيجابِ.

ومعلومٌ: أنَّ هذا خلافُ المعلومِ بالضرورةِ، وخلافُ اتفاقِ العقلاءِ، وخلافُ ما ذكَرُوهُ في «المَنطِقِ»، وغيرِه.

ومعلومٌ: أنَّ مِثلَ هذه القضايا تتناقَضُ بالسلبِ والإيجابِ؛ على وجهٍ يَلزَمُ مِن صِدْقِ إحداهُما كَذِبُ الأخرى؛ فلا يجتمِعانِ في الصدقِ والكذبِ؛ فهذه شروطُ التناقُضِ موجودةٌ فيها.

وغايةُ فَرْقِهم أن يقولوا: إذا قلنا: «هو إمَّا بصيرٌ، وإمَّا ليس ببصيرٍ»، كان إيجابًا وسلبًا، وإذا قلنا: «إمَّا بصيرٌ، وإمَّا أعمى»، كان مَلَكةً وعَدَمًا.

---

(١) هذه طريقةٌ عقليَّةٌ ثالثةٌ في إثباتِ الصفاتِ، وهي: طريقةُ الوجوبِ والامتناعِ؛ وسبَقَتِ الإشارةُ إلى الطريقتَيْنِ الأخريَيْن.

(٢) وهو: خَطَؤُهم بإدخالِ بعضِ ما هو متناقِضٌ بالسلبِ والإيجابِ في تقابُلِ العَدَمِ والمَلَكة.

وهذا منازَعةٌ لفظيَّةٌ؛ وإلَّا فالمعنى في الموضعَيْنِ سواءٌ.

فعُلِمَ: أنَّ ذلك نوعٌ مِن تقابُلِ السلبِ والإيجابِ؛ وهذا يُبطِلُ قولَهم في حدِّ ذلك التقابُلِ[(١)]: «إنَّه لا استحالةَ لأحدِ الطرفَيْنِ إلى الآخرِ»؛ فإنَّ الاستحالةَ هنا ممكِنةٌ؛ كإمكانِها إذا عُبِّرَ بلفظِ «العَمَى»[(٢)].

الوجهُ الثالثُ[(٣)]: **أن يقالَ**: التقسيمُ الحاصرُ: أن يقالَ: المتقابِلانِ: إمَّا أن يختلِفَا بالسلبِ والإيجابِ، وإمَّا ألَّا يختلِفا بذلك؛ بل يكونانِ إيجابَيْنِ أو سلبَيْنِ:

فالأوَّلُ: هو النقيضان.

والثاني: إمَّا أن يُمكِنَ خُلُوُّ المَحَلِّ عنهما، وإمَّا ألَّا يُمكِنَ:

والأوَّلُ: هما الضِّدَّانِ؛ كالسوادِ والبياض.

والثاني: هما في معنى النقيضَيْنِ، وإن كانا ثبوتَيْنِ؛ كالوجوبِ والإمكانِ، والحدوثِ والقِدَمِ، والقيامِ بالنَّفْسِ والقيامِ بالغَيْرِ، والمبايَنةِ [والمحايَثةِ][(٤)]، ونحوِ ذلك.

ومعلومٌ: أنَّ الحَيَاةَ والموتَ، والصَّمَمَ والبَكَمَ، والسَّمْعَ [والكَلَامَ][(٥)]، ليس ممَّا إذا خلا الموصوفُ عنهما، وُصِفَ بوصفٍ ثالثٍ بينهما؛ كالحُمْرةِ بين السوادِ والبياضِ؛ فعُلِمَ أنَّ الموصوفَ لا يخلو عن أحدِهما، فإذا انتفى، تعيَّنَ الآخرُ.

---

(١) يعني: تقابُلَ التناقُضِ بالسلبِ والإيجاب.

(٢) أي: الاستحالةُ ممكِنةٌ مِن البصَرِ إلى عدَمِه؛ إذا عبَّرنا وقلنا: «هو إمَّا بصيرٌ، وإمَّا ليس ببصيرٍ»، كإمكانِها مِن البصَرِ إلى العمَى؛ إذا قلنا: «إمَّا بصيرٌ، وإمَّا أعمَى»؛ وهذا مبطِلٌ لإخراجِهم تقابُلَ العدَمِ والمَلَكةِ مِن تقابُلِ التناقُضِ بالسلبِ والإيجاب.

(٣) قد ذكَرَ شيخُ الإسلامِ في الوجهِ الأوَّلِ: أنَّ تقسيمَهم غيرُ حاصرٍ، وفي الوجهِ الثاني: أنَّ تقسيمَهم متداخِلٌ؛ وهنا ذكَرَ التقسيمَ الصحيحَ الحاصرَ غيرَ المتداخِل.

(٤) في أصول «التدمريَّة»: «والمجانَبةِ»؛ والمثبَتُ هو الصوابُ هنا؛ فـ «المبايَنةُ» تقابِلُها «المحايَثةُ»؛ وهذا مستعمَلٌ كثيرًا في كلامِ شيخِ الإسلام.

(٥) زيادةٌ ليست في أصول «التدمريَّة»؛ يقتضِيها السياق.

الوجهُ الرابعُ: المَحَلُّ الذي لا يَقبَلُ الاتصافَ بالحَيَاةِ والعِلْمِ، والقُدْرةِ والكَلَامِ ونحوِها، أنقصُ مِن المَحَلِّ الذي يَقبَلُ ذلك ويخلو عنها؛ ولهذا كان الحَجَرُ ونحوُهُ أنقصَ مِن الحيِّ الأعمَى.

وحينئذٍ: فإذا كان الباري منزَّهًا عن نفيِ هذه الصفاتِ ـ مع قَبُولِهِ لها ـ فتنزيهُهُ عن امتناعِ قَبُولِهِ لها أَوْلَى وأَحْرَى:

ـ **إذْ بتقديرِ قَبُولِهِ لها**: يمتنِعُ منعُ المتقابِلَيْنِ، واتصافُهُ بالنقائصِ ممتنِعٌ؛ فيجبُ اتصافُهُ بصفاتِ الكمال.

ـ **وبتقدير عدمِ قَبُولِهِ**: لا يُمكِنُ اتصافُهُ؛ لا بصفاتِ الكمالِ، ولا بصفاتِ النقصِ؛ وهذا أشدُّ امتناعًا.

فثبَتَ: أنَّ اتصافَهُ بذلك ممكِنٌ، وأنَّه واجبٌ له؛ وهو المطلوبُ؛ **وهذا في غايةِ الحُسْن**.

الوجهُ الخامسُ: **أن يقالَ**: أنتم جعَلْتُم تقابُلَ العَدَمِ والمَلَكةِ، فيما يُمكِنُ اتصافُهُ بثبوتٍ[(١)]:

* **فإن عنَيْتُم بالإمكانِ: الإمكانَ الخارجيَّ؛ وهو: أن يُعلَمَ ثبوتُ ذلك في الخارجِ، كان هذا باطلًا مِن وجهَيْنِ**:

أحدُهما: أنَّه يَلزَمُكم أن تكونَ الجامداتُ[(٢)] لا تُوصَفُ بأنَّها لا حيَّةٌ ولا ميِّتةٌ، ولا ناطقةٌ ولا صامتةٌ؛ وهو قولُكم ـ لكنْ هذا اصطلاحٌ محضٌ ـ وألَّا تَصِفُوا[(٣)] هذه الجماداتِ بالموتِ والصمت.

---

(١) كذا في أصول «التدمريَّة»؛ ولعلَّ الصوابَ: «بشيءٍ»، والمرادُ: بشيءٍ ثبوتيٍّ وجوديٍّ، ولا يكونُ الشيءُ عدميًّا؛ خلافًا للمعتزِلة.

(٢) كذا في أصول «التدمريَّة»؛ ولعلَّها: «الجمادات».

(٣) في (غ) مِن أصول «التدمريَّة»: «وإلا يصفون»، وفي «مجموع الفتاوى»: «وإلا تَصِفُوا»، وفي طبعة السعوي: «وإلا [فالعرَبُ] يَصِفُونَ»؛ قال: «والصوابُ ما أثبتُّ».
وقد يقالُ: لا داعيَ لهذه الزيادةِ؛ فضلًا عن تصويبِها دون سواها؛ والمرادُ: أنَّه يَلزَمُكم أن تكونَ الجامِداتُ لا تُوصَفُ بأنَّها لا حيَّةٌ ولا ميِّتةٌ؛ كما يَلزَمُكم ألا تَصِفُوا هذه الجماداتِ بالموتِ والصَّمْت.

وقد جاء القرآنُ بذلك؛ قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۝٢٠ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ۝٢١﴾ [النحل: ٢٠ ـ ٢١]؛ فهذا في الأصنامِ وهي مِن الجماداتِ، وقد وُصِفَتْ بالموت.

والعَرَبُ تقسِّمُ الأرضَ إلى: «الحَيوانِ»، و«المَوَتانِ»:

قال أهلُ اللغةِ(١): «المَوَتانْ؛ بالتحريكِ: خِلافُ الحَيوانْ؛ يقالُ: «اشترِ المَوَتانْ، ولا تَشترِ الحَيوانْ»(٢)؛ أي: اشترِ الأَرَضِينَ والدُّورَ، ولا تَشترِ الرقيقَ والدَّوَابَّ».

وقالوا أيضًا(٣): «المَوَاتُ: ما لا رُوحَ فيه».

فإن قِيلَ: «فهذا إنَّما سُمِّيَ: «مَوَاتًا»؛ باعتبارِ قَبُولِهِ للحياةِ، التي هي إحياءُ الأرضِ»:

قيل: وهذا يقتضي أنَّ الحياةَ أعمُّ مِن حياةِ الحَيَوان، وأنَّ الجمادَ يُوصَفُ بالحياةِ: إذا كان قابلًا للزَّرْعِ والعِمارة.

و«**الخَرَسُ: ضدُّ النُّطْقِ**»، والعَرَبُ تقولُ(٤): «**لَبَنٌ أخرَسُ**»؛ أي: خاثرٌ لا صَوْتَ له في الإناءِ، و«**سَحابةٌ خَرْساءُ**»: ليس فيها رَعْدٌ ولا بَرْقٌ، و«**عَلَمٌ أَخرَسُ**»: إذا لم يُسمَعْ له في الجَبَلِ صَوْتُ صَدًى، ويقالُ: «**كَتِيبةٌ خَرْساءُ**»(٥)؛ قال أبو عُبَيْدٍ(٦): «هي التي صمَتَتْ مِن كثرةِ الدروعِ، ليس لها

(١) هذا، إلى قولِهِ: «والدَّوَابَّ» من «الصَّحاح» للجوهريِّ (١/ ٢٦٧) بلفظِه.
(٢) هذا مثَلٌ نُسِبَ إلى اللِّحْيانيِّ في «سر صناعة الإعراب» لابن جِنِّيْ (٢/ ٥٩١)، وإلى الأصمعيِّ في «مجمَلِ اللغةِ» (ص٨١٩)، و«مقاييس اللغة» (٥/ ٢٨٣)؛ كلاهما لابن فارس، وبلا نسبةٍ في «كتاب الألفاظ» لابن السِّكِّيت (ص٣٢٧)، و«ديوان الأدَب» للفارَابي (٣/ ٣٨٧)، و«الصَّحاح» (١/ ٢٦٧)، و«مَجْمَع الأمثال» (١/ ٣١٠)، و«المصباح المنير» (م وت)، و«حياة الحَيوان الكبرى» للدَّميريِّ (١/ ٤٠٢).
(٣) كما في «الصَّحاح» (١/ ٢٦٧).
(٤) هذا، إلى قولِهِ: «قَعاقِعُ» من «الصَّحاح» (٣/ ٩٢٢) بلفظِهِ.
(٥) في «الصَّحاح»: «وكتيبةٌ خَرْساءُ: هي التي لا تَسمَعُ لها صوتًا؛ مِن وَقَارِهِم في الحَرْبِ»، ثم ذكَرَ قولَ أبي عُبَيْد.
(٦) في كتابه «الغريب المصنَّف» (١/ ٢٨٧). وفي «مجموع الفتاوى»: «أبو عُبَيْدة»؛ =

قَعاقِعُ»[(١)].

وأبلغُ مِن ذلك: «**الصَّمْتُ**»، و«**السُّكُوتُ**»؛ فإنَّه يُوصَفُ به القادرُ على النطقِ: إذا تركَهُ، **بخلافِ** «**الخَرَسِ**»؛ فإنَّه عَجْزٌ عن النطق:

ومع هذا: فالعَرَبُ تقولُ[(٢)]: «**ما له صامتٌ، ولا ناطقٌ**»؛ فـ«**الصامتُ**»: الذَّهَبُ والفِضَّةُ، و«**الناطقُ**»: الإِبِلُ والغَنَمُ، و«**الصامتُ مِن اللَّبَنِ**»: الخاثرُ، و«**الصَّمُوتُ**»: الدِّرْعُ التي [إذا صُبَّتْ]، لم يُسمَعْ لها صوتٌ[(٣)].

ويقولون[(٤)]: «**دَابَّةٌ عَجْماءُ، وخَرْساءُ**»: لِمَا لا يَنطِقُ، ولا يُمكِنُ منه النُّطْقُ في العادة؛ ومنه قولُ النبيِّ ﷺ: «**العَجْماءُ جُبَارٌ**»[(٥)].

وكذلك في العَمَى؛ تقولُ العَرَبُ: «**عَمَى المَوْجُ يَعْمِي عَمْيًا**»[(٦)]: إذا رَمَى القَذَى والزَّبَدَ، و«**الأَعْمَيَانِ**»[(٧)] السَّيْلُ، والجَمَلُ الهائجُ، و«**عَمِيَ عليه الأمرُ**»[(٨)]

= وهو تحريفٌ شائع؛ إذْ يتحرَّفُ كلٌّ منهما إلى الآخر، والتصويبُ مِن أصول «التدمريَّة» الأخرى، و«الغريب المصنَّف»، وكتبِ اللغةِ الأخرى.

(١) في أصول «التدمريَّة»: «فقاقع»؛ والتصويبُ من «الصَّحَاح»، و«الغريب المصنَّف»، ومعاجم اللغة.

(٢) هذا، إلى قولِهِ: «لم يُسمَعْ لها صوتٌ»، من «الصَّحَاح» (١/ ٢٥٧).

(٣) في أصول «التدمريَّة»: «الدِّرْعُ التي صُبَّتْ؛ إذا لم يُسمَعْ لها صوتٌ».

(٤) كما في «الصَّحَاح» (٥/ ١٩٨٠ ع ج م). وينظر: «مقاييس اللغة» (٤/ ٢٤٠).

(٥) أخرجه البخاري (١٤٩٩)، ومسلم (١٧١٠)؛ مِن حديث أبي هُرَيْرة.
وإنَّما سُمِّيَتِ البهيمةُ عَجْماءَ؛ لأنَّها لا تتكلَّمُ؛ كما في «الصَّحَاح»؛ وهو الذي ذكَرَهُ شيخُ الإسلام هنا، أو لأنَّ البهيمةَ لا تُفصِحُ عمَّا فى نفسِها؛ ومنه قيل لصلاةِ الظهرِ والعصرِ: «العَجْماوانِ»؛ لأنَّه لا يُفصَحُ فيهما بالقراءة؛ كما في «الخصائص» لابن جِنِّيْ (٣/ ٧٨)؛ قال الراغبُ: «مِن حيثُ إنَّها لا تُبينُ عمَّا في نفسِها في العبارةِ إبانةَ الناطق». ينظر: «الصَّحَاح» (٥/ ١٩٨٠)، و«المفرَدات» للراغب (ص٣٢٤)، و«النهاية» (١/ ٢٣٦)، و«المُغْرِب» للمطرِّزي (ص٣٠٦)، و«المصباح المنير» (ج ب ر)، و«تاج العَرُوس» (٣٣/ ٦٣ ع ج م).

(٦) «الصَّحَاح» (٦/ ٢٤٣٩)، و«المحكَم والمحيط الأعظم» (٢/ ٢٦٦).

(٧) «إصلاح المنطق» (ص٢٧٨ ط. دار إحياء التراث العربي)، و«تهذيب اللغة» (٦/ ٤٧٦).

(٨) «الصَّحَاح» (٦/ ٢٤٣٩).

إذا التبسَ؛ ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ﴾ [القصص: ٦٦].

وهذه الأمثلةُ قد يقالُ في بعضِها: «**إنَّه عَدَمُ ما يَقبَلُ المَحَلُّ الاتصافَ به؛ كالصَّوْتِ، ولكنْ فيها ما لا يَقبَلُ؛ كَمَوْتِ الأصنامِ**».

الثاني: أنَّ الجامداتِ يُمكِنُ اتصافُها بذلك؛ فإنَّ اللهَ سبحانه قادرٌ أن يخلُقَ في الجماداتِ حياةً؛ كما جعلَ عَصَا مُوسَى حَيَّةً تَبلَعُ الحِبالَ والعِصِيَّ.

وإذا كان في إمكانِ العاداتِ، كان ذلك ممَّا قد عُلِمَ بالتواتُر، وأنتم ـ أيضًا ـ قائلون به في مواضعَ كثيرةٍ.

وإذا كان الجماداتُ يُمكِنُ اتصافُها بالحياةِ وتوابعِ الحياةِ، ثبَتَ أنَّ جميعَ الموجوداتِ يُمكنُ اتصافُها بذلك، فيكونُ الخالقُ أَوْلَى بهذا الإمكان.

* **وإنْ عنَيْتُمُ: الإمكانَ الذِّهْنيَّ؛ وهو: عدمُ العِلْمِ بالامتناعِ، فهذا حاصلٌ في حقِّ اللهِ؛ فإنَّه لا يُعلَمُ امتناعُ اتصافِهِ بالسَّمْعِ والبَصَرِ والكَلَام.**

الوجهُ السادسُ: أن يقالَ: هَبْ أنَّه لا بُدَّ مِن العِلْمِ بالإمكانِ الخارجيِّ، فإمكانُ الوصفِ للشيءِ يُعلَمُ:

- تَارَةً بوجودِهِ له.
- أو بوجودِهِ لنظيرِه.
- أو بوجودِهِ لِمَا هو الشيءُ أَوْلَى بذلك منه.

ومعلومٌ: أنَّ الحياةَ والعِلْمَ والقُدْرةَ، والسَّمْعَ والبصَرَ والكَلَامَ، ثابتةٌ للموجوداتِ المخلوقةِ، وممكِنةٌ لها؛ فإمكانُها للخالقِ تعالى أَوْلَى وأَحْرَى؛ فإنَّها صفاتُ كمالٍ، وهو قابلٌ للاتصافِ بالصفاتِ، وإذا كانت ممكِنةً في حَقِّه، فلو لم يتصِفْ بها، لَاتَّصَفَ بأضدادِها.

الوجهُ السابعُ: **أن يقالَ**: مجرَّدُ سلبِ هذه الصفاتِ نقصٌ لذاتِهِ؛ سواءٌ سُمِّيَتْ عَمًى وصَمَمًا وبَكَمًا، أو لم تُسَمَّ، والعلمُ بذلك ضروريٌّ؛ فإنَّا إذا قَدَّرْنا موجودَيْنِ، أحدُهما: يَسمَعُ ويُبصِرُ ويَتكلَّمُ، والآخَرُ: ليس كذلك ـ: كان الأولُ أكملَ مِن الثاني.

ولهذا عاب اللهُ سبحانه مَن عبَدَ ما تنتفي فيه هذه الصفاتُ؛ فقال تعالى

عن إبراهيمَ الخليلِ: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا ۝٤٢﴾ [مريم: ٤٢]، وقال أيضًا في قِصَّتِهِ: ﴿فَسۡـَٔلُوهُمۡ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ۝٦٣﴾ [الأنبياء: ٦٣]، وقال تعالى عنه: ﴿قَالَ هَلۡ يَسۡمَعُونَكُمۡ إِذۡ تَدۡعُونَ ۝٧٢ أَوۡ يَنفَعُونَكُمۡ أَوۡ يَضُرُّونَ ۝٧٣ قَالُواْ بَلۡ وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ ۝٧٤ قَالَ أَفَرَءَيۡتُم مَّا كُنتُمۡ تَعۡبُدُونَ ۝٧٥ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلۡأَقۡدَمُونَ ۝٧٦ فَإِنَّهُمۡ عَدُوّٞ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٧٧﴾ [الشعراء: ٧٢ ـ ٧٧].

وكذلك في قِصَّةِ مُوسَى في العِجْلِ: ﴿أَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمۡ وَلَا يَهۡدِيهِمۡ سَبِيلًاۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ ۝١٤٨﴾ [الأعراف: ١٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا رَّجُلَيۡنِ أَحَدُهُمَآ أَبۡكَمُ لَا يَقۡدِرُ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوۡلَىٰهُ أَيۡنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأۡتِ بِخَيۡرٍ هَلۡ يَسۡتَوِي هُوَ وَمَن يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۝٧٦﴾ [النحل: ٧٦]؛ فقابَلَ بين الأبْكَمِ العاجزِ، وبين الآمِرِ بالعَدْلِ الذي هو على صراطٍ مستقيم»(١). اهـ.

الدَّلالةُ العاشرةُ: أنَّ كلَّ كمالٍ ثبتَ للمخلوقِ، فالخالقُ ﷻ به أوْلى، وأنَّ هذا الكمال الذي ثبتَ للمخلوقِ إنما استفادَهُ من خالقِهِ ﷻ؛ فهو أحقُّ به منه، وأنَّ كلَّ نقصٍ وعيبٍ ينزَّهُ عنه المخلوقُ، فتنزيهُ الخالقِ عنه أَوْلَى وأوجَبُ:

قال الله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوۡءِۖ وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ۝٦٠﴾ [النحل: ٦٠].

وقال سبحانه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِۚ وَلَهُ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ۝٢٧﴾ [الروم: ٢٧].

قال أبو محمَّدٍ البغويُّ رَحِمَهُ اللهُ في «تفسيرِهِ» (٥/ ٢٥): «﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ﴾؛ يعني: لهؤلاءِ الذين يَصِفُونَ للهِ البناتِ، ولأنفُسِهم البَنِينَ: ﴿مَثَلُ ٱلسَّوۡءِۖ﴾: صفةُ السَّوْءِ مِنَ الاحتياجِ إلى الوَلَدِ، وكراهِيَةِ الإناثِ، وقَتْلِهِنَّ خوفَ الفقرِ، ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰۚ﴾: الصفةُ العُلْيا؛ وهي: التوحيدُ، وأنه لا إلَهَ إلا هو.

(١) انتهى النقلُ عن «التدمريَّة» (ص١٤٩ ـ ١٦٤).

وقيل[١]: جميعُ صفاتِ الجلالِ والكمالِ؛ مِنَ العلمِ، والقُدْرةِ، والبَقَاءِ، وغيرِها مِن الصفات.

قال ابنُ عبَّاسٍ[٢]: ﴿مَثَلُ ٱلسَّوْءِ﴾: النارُ، و﴿ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾: شهادةُ أنْ لا إلٰهَ إلا اللهُ، ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝٩﴾».

وقال أبو الفداءِ ابنُ كَثيرٍ رَحِمَهُ اللهُ (٨/ ٣٢٠): «﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾؛ أي: الكمالُ المطلَقُ مِن كلِّ وجه، وهو منسوبٌ إليه».

وقال ابنُ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللهُ في «درءِ التعارُضِ» (١/ ٢٨ ـ ٣٠): «وأمَّا القسمُ الثاني ـ وهو دلائلُ هذه المسائلِ الأصوليَّةِ ـ: فإنه ـ وإنْ كان يُظَنُّ طوائفُ مِن المتكلِّمينَ أو المتفلسِفةِ: أنَّ الشرعَ إنما يدُلُّ بطريقِ الخبَرِ الصادقِ، فدَلَالتُهُ[٣] موقوفةٌ على العلمِ بصدقِ المُخبِر، فيَجعَلُونَ ما يُبنَى عليه صدقُ المُخبِرِ معقولاتٍ محضةً ـ فقد غَلِطُوا في ذلك غلَطًا عظيمًا؛ بل ضلُّوا ضلالًا مبينًا؛ في ظنِّهم: أنَّ دَلَالةَ الكتابِ والسُّنَّةِ إنما هي بطريقِ الخبَرِ المجرَّد؛ بل الأمرُ: ما عليه سلَفُ الأمَّة، أهلُ العلمِ والإيمانِ؛ مِن أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بيَّن مِن الأدلَّةِ العقليَّةِ التي يُحتاجُ إليها في العلمِ بذلك: ما لا يقدُرُ أحدٌ مِن هؤلاءِ قَدْرَه، ونهايةُ ما يذكرونَهُ جاء القرآنُ بخلاصتِهِ على أحسَنِ وجهٍ؛ وذلك كالأمثالِ المضروبةِ التي يذكُرُها اللهُ في كتابِهِ التي قال فيها: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الروم: ٥٨، والزمر: ٢٧]؛ فإنَّ الأمثالَ المضروبةَ هي الأقيسةُ العقليَّة، سواءٌ كانت قياسَ شمولٍ، أو قياسَ تمثيلٍ، ويدخُلُ في ذلك: ما يسمُّونَهُ براهينَ، وهو: القياسُ الشموليُّ المؤلَّفُ مِن المقدِّماتِ اليقينيَّة، وإن كان لفظُ «البرهانِ» في اللغةِ أعمَّ مِن ذلك؛ كما سَمَّى اللهُ آيتَيْ موسى: برهانَيْنِ: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾ [القصص: ٣٢].

---

(١) ينظر: «تفسير الخازن» (٣/ ١٢٨ ط. دار الكتب العربية الكبرى).

(٢) ينظر: «تفسير الثعلبي» (٦/ ٢٣).

(٣) كذا في مطبوع «الدرء»، والصواب: «ودَلَالتُهُ»؛ كما يدُلُّ عليه سياقُ العبارةِ الاعتراضيَّة.

ومما يوضِّحُ هذا: أنَّ العلمَ الإلهيَّ لا يجوزُ أن يُستدَلَّ فيه بقياسٍ تمثيليٍّ يستوي فيه الأصلُ والفرع، ولا بقياسٍ شموليٍّ تستوي فيه أفرادُه؛ فإنَّ اللهَ سبحانه ليس كمثلِهِ شيءٌ؛ فلا يجوزُ أن يمثَّلَ بغيرِه، ولا يجوزُ أن يدخُلَ هو وغيرُهُ تحت قضيَّةٍ كليَّةٍ تستوي أفرادُها.

ولهذا لمَّا سلَكَ طوائفُ مِن المتفلسِفةِ والمتكلِّمةِ مثلَ هذه الأقيسةِ في المَطالِبِ الإلهيَّة، لم يَصِلُوا بها إلى اليقين؛ بل تناقضت أدلَّتُهم، وغلَبَ عليهم ـ بعد التناهي ـ الحَيْرةُ والاضطرابُ؛ لِمَا يَرَوْنَهُ مِن فسادِ أدلَّتِهم أو تكافُئِها.

ولكنْ يُستعمَلُ في ذلك قياسُ الأَوْلى، سواءٌ كان تمثيلًا أو شمولًا؛ كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]؛ مِثْلُ أن يُعلَمَ:

أنَّ كلَّ كمالٍ ثبَتَ للممكِنِ أو المحدَثِ لا نقصَ فيه بوجهٍ مِن الوجوه ـ وهو ما كان كمالًا للموجودِ غيرَ مستلزِمٍ للعدَمِ ـ فالواجبُ القديمُ أَوْلى به، وكلُّ كمالٍ لا نقصَ فيه بوجهٍ مِن الوجوهِ ثَبَتَ نوعُهُ للمخلوقِ المربوبِ المعلولِ المدبَّرِ، فإنما استفادَهُ مِن خالقِهِ وربِّه ومدبِّره؛ فهو أحقُّ به منه.

وأنَّ كلَّ نقصٍ وعيبٍ في نفسِهِ ـ وهو ما تضمَّنَ سلبَ هذا الكمالِ ـ إذا وجَبَ نفيُهُ عن شيءٍ مَّا مِن أنواعِ المخلوقاتِ والمُمكِناتِ والمحدَثاتِ: فإنه يجبُ نفيُهُ عن الربِّ تبارك وتعالى بطريقِ الأَوْلى، وأنه أحقُّ بالأمورِ الوجوديَّةِ مِن كلِّ موجودٍ، وأمَّا الأمورُ العَدَميَّةُ، فالممكِنُ المحدَثُ بها أحقُّ، ونحوُ ذلك.

ومثلُ هذه الطُّرُقِ هي التي كان يستعمِلُها السلَفُ والأئمَّةُ في مثلِ هذه المطالِب؛ كما استعمَلَ نحوَها الإمامُ أحمدُ، ومَن قبلَهُ وبعدَهُ مِن أئمَّةِ أهلِ الإسلامِ، وبمثلِ ذلك جاء القرآنُ في تقريرِ أصولِ الدِّين؛ في مسائلِ التوحيدِ والصفاتِ والمعادِ، ونحوِ ذلك».

الدَّلَالةُ الحاديةَ عَشْرةَ: أنه مِن المعلوم بالضرورةِ: أنه ما مِن شيءٍ إلا له صفةٌ بل صفاتٌ؛ فكيف بربِّ الأرضِ والسمٰواتِ؛ ﷻ عمَّا يقولُ النافون لصفاتِهِ علوًّا كبيرًا؟!

قال أبو العبَّاسِ ابنُ تيميَّةَ: «وإذا قال مَن قال مِن أهلِ الإثباتِ للصفاتِ: «أنا أُثبِتُ صفاتِ اللهِ زائدةً على ذاتِه»، فحقيقةُ ذلك: أنا نُثبِتُها زائدةً على ما أثبَتَها النفاةُ مِن الذات؛ فإنَّ النفاةَ اعتقَدُوا ثبوتَ ذاتٍ مجرَّدةٍ عن الصفاتِ، فقال أهلُ الإثباتِ: «نحنُ نقولُ بإثباتِ صفاتٍ زائدةٍ على ما أثبَتَهُ هؤلاءِ».

وأمَّا الذاتُ نفسُها الموجودةُ، فتلك لا يُتصوَّرُ أن تتحقَّقَ بلا صفةٍ أصلًا؛ بل هذا بمنزلةِ مَن قال: «أُثبِتُ إنسانًا، لا حيوانًا ولا ناطقًا، ولا قائمًا بنفسِهِ ولا بغيرِه، ولا له قُدْرةٌ ولا حياة، ولا حركةٌ ولا سكون، أو نحوَ ذلك»، أو قال: «أُثبِتُ نَخْلةً ليس لها ساقٌ ولا جِذْعٌ ولا لِيفٌ، ولا غيرُ ذلك»؛ فإنَّ هذا يُثبِتُ ما لا حقيقةَ له في الخارجِ، ولا يُعقَلُ.

ولهذا كان السلَفُ والأئمَّةُ يسمُّونَ نفاةَ الصفاتِ: «معطِّلةً»؛ لأنَّ حقيقةَ قولِهم تعطيلُ ذاتِ اللهِ تعالى، وإنْ كانوا هم قد لا يَعلَمُونَ أنَّ قولَهم مستلزِمٌ للتعطيل؛ بل يصفونه بالوصفَيْنِ المتناقضَيْنِ، فيقولون: «هو موجودٌ قديمٌ واجب»، ثم يَنفُونَ لوازمَ وجودِه؛ فيكونُ حقيقةُ قولِهم: «موجودٌ ليس بموجودٍ، حقٌّ ليس بحقٍّ، خالقٌ ليس بخالقٍ»؛ فينفون عنه النقيضَيْن: إمَّا تصريحًا بنَفْيِهما، وإمَّا إمساكًا عن الإخبارِ بواحدٍ منهما»[(١)].

وقال في «التدمريَّة» (ص٥٩ ـ ٦١): «وكذلك: مَن شارَكَهُم في بعضِ ذلك؛ كالذين قالوا: «إنَّه لا يَتكلَّمُ»، أو «لا يُرَى»، أو «ليس فوقَ العالَم»، أو «لم يستوِ على العرشِ»، ويقولون: «ليس بداخلِ العالَمِ ولا خارجِهِ، ولا مباينٍ للعالَمِ ولا محايثٍ له»؛ إذْ هذه الصفاتُ يُمكِنُ أنْ يُوصَفَ بها المعدومُ، وليستَ هي مستلزِمةً صفةَ ثبوتٍ.

ولهذا قال محمودُ بنُ سُبُكْتِكِينَ[(٢)] ـ لمن ادَّعى ذلك في

(١) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧).

(٢) هو: السلطانُ العادلُ أبو القاسم محمودُ بنُ سُبُكْتِكِينَ الغَزْنَويُّ، فاتحُ الهند، استولى على الإمارة سنةَ (٣٨٩هـ)، وأرسَل إليه القادرُ باللهِ الخليفةُ العباسيُّ خِلْعةَ السَّلْطنةِ، فقصَدَ بلادَ خراسانَ، وامتدَّتْ سَلْطَنَتُهُ مِن أقاصي الهندِ إلى نيسابورَ، كان تركيَّ الأصلِ فصيحًا بليغًا، حازمًا صائبَ الرأي، شجاعًا مجاهِدًا، كان يكرهُ المعاصيَ =

الخالقِ[(١)] ـ: «مَيِّزْ لنا بينَ هذا الرَّبِّ الذي تُثبِتُهُ، وبينَ المعدومِ»[(٢)].

وكذلك: كونُهُ لا يتكلَّمُ، أو لا ينزِلُ، ليس في ذلك صفةُ مَدْحٍ

= والملاهيَ وأهلَها، ويحبُّ العلماءَ والصالحينَ ويجالِسُهم ويناظِرُهم، وُلِدَ سنةَ (٣٦١هـ)، وتوفِّي في غَزْنَةَ سنةَ (٤٢١ ـ ٤٢٢هـ) عن ثلاثٍ وستينَ سنةً، تولَّى الإمارة فيها ثلاثًا وثلاثين سنةً.

قال عنه شيخُ الإسلام: «كان مِن خيارِ الملوكِ وأعدلِهم، وكان مِن أشدِّ الناسِ قيامًا على أهلِ البدعِ لا سيَّما الرافضةُ؛ فإنَّه كان قد أمَرَ بلعنتِهم ولعنةِ أمثالِهم في بلادِه، وكان الحاكمُ العُبَيْديُّ بمصرَ كتَبَ إليه يدعوه، فأحرَقَ كتابَهُ على رأسِ رسولِه، ونصَرَ أهلَ السُّنَّةِ نصرًا معروفًا عنه». «مِنْهاج السُّنَّة» (٣/ ٤٢٩ ـ ٤٣٠).

وقال أيضًا: «لمَّا كانت مملكةُ محمودِ بنِ سُبُكْتِكِينَ مِن أحسنِ ممالكِ بني جِنْسِه، كان الإسلامُ والسُّنَّةُ في مملكتِهِ أعزَّ؛ فإنه غزا المشركِينَ مِن أهلِ الهند، ونشَرَ مِن العدلِ ما لم ينشُرْهُ مثلُه، فكانت السُّنَّةُ في أيَّامِهِ ظاهرة، والبِدَعُ في أيَّامِهِ مقموعة، وكذلك السلطانُ نُورُ الدينِ محمودٌ الذي كان بالشام، عَزَّ الإسلامُ والسُّنَّةِ في زمَنه، وأُذِلَّ الكفارُ وأهلُ البدعِ ممن كان بالشام ومصرَ وغيرهما مِن الرافضةِ والجهميَّةِ ونحوِهم». «الانتصار لأهل الأثر» (ص٣٥ ـ ٣٦).

وقال أيضًا: «وأظهَرَ السلطانُ محمودُ بنُ سُبُكْتِكِينَ لعنةَ أهلِ البدَعِ على المنابرِ، وأظهَرَ السُّنَّةَ، وتناظَرَ عنده ابنُ الهَيْصَم [الكَرَّاميُّ]، وابنُ فُورَكَ [الأشعريُّ] في مسألةِ العلوِّ، فرأى قوةَ كلامِ ابنِ الهَيْصَم، فرجَّح ذلك، ويقالُ: إنه قال لابنِ فُورَكَ ـ [عندما نَفَى فوقيَّةَ اللهِ على خلقِهِ، وقال: إنَّه لا داخلَ العالَم ولا خارجَه] ـ: «فلو أرَدتَّ تصفُ المعدومَ، كيف كنتَ تصفُهُ بأكثَرَ مِن هذا؟!»، أو قال: «فَرِّقْ لي بين هذا الربِّ الذي تصفُهُ وبين المعدوم»، وأنَّ ابنَ فُورَكَ كتَبَ إلى أبي إسحاقَ الإسفرايينيِّ يطلُبُ الجوابَ عن ذلك، فلم يكن الجوابُ إلَّا أنه لو كان فوقَ العرش، لَلَزِمَ أن يكونَ جِسْمًا!». «دَرْء التعارض» (٦/ ٢٥٣).

وتنظر ترجمتُهُ في: «وفَيَات الأعيان» (٥/ ١٧٥ ـ ١٨٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٤٨٣ ـ ٤٩٥)، و«طبَقات الشافعية» للسُّبْكي (٥/ ٣١٤ ـ ٣٢٧)، و«البداية والنهاية» (١٥/ ٦٣٣ ـ ٦٣٥)، و«الأعلام» (٨/ ٤٧ ـ ٤٨).

(١) وهو: ابنُ فُورَكَ. وينظر: «التسعينيَّة» (٢/ ٧١٠ ـ ٧١١).

(٢) ذكَرَهُ شيخُ الإسلام أيضًا في: «درء التعارض» (٦/ ٢٥٣)، و«بيان تلبيس الجهميَّة» (٤/ ٢٧٥)، و«التسعينيَّة» (٢/ ٧١١)، وذكَرَهُ ابنُ القيِّم في «الصواعق المرسَلة» (٤/ ١٢٨٧).

وينظر في هذه المناظرةِ أيضًا: «تاريخ الإسلام» (٩/ ١٧١ ـ ١٧٢)، و«الوافي بالوَفَيَات» (٥/ ١١٢ ـ ١١٣)، و«البداية والنهاية» (١٥/ ٦٣٤).

ولا كمالٍ؛ بل هذه الصفاتُ فيها تشبيهٌ له بالمنقوصاتِ أو المعدومات.

فهذه الصفاتُ، منها: ما لا يتصِفُ به إلَّا المعدومُ، ومنها: ما لا يتصِفُ به إلا الجَمَادُ أو الناقصُ.

فمَن قال: «لا هو مباينٌ للعالَمِ ولا مداخِلٌ للعالَم»، فهو بمنزِلةِ مَن قال: «لا هو قائمٌ بنفسِهِ ولا بغيرِه، ولا قديمٌ ولا محدَثٌ، ولا متقدِّمٌ على العالَمِ ولا مقارِنٌ له».

ومَن قال: «إنه ليس بحيٍّ ولا سميعٍ ولا بصيرٍ ولا متكلِّمٍ»، لَزِمَهُ أن يكونَ ميِّتًا أصمَّ أعمى أبكَمَ...»؛ تعالى اللهُ عن ذلك علوًّا كبيرًا!

وقال رَحِمَهُ اللهُ في «الصَّفَديَّة» (١/ ٢٧٩): «فإنَّ الواحدَ البسيطَ مِن كلِّ وجهٍ الذي لا صفةَ له ولا قُدْرةَ ولا فعلَ؛ لا يُعقَلُ وجودُهُ في الخارج، ولا يُعقَلُ أنه يُوجَدُ عنه شيءٌ: لا واحدٌ ولا غيرُ واحد».

الدَّلَالةُ الثانيةَ عَشْرةَ: وبناءً على ما تقدَّم: فإنَّه يَلزَمُ مَن حرَّف صفاتِ اللهِ، ولم يُثبِتْها على حقيقتِها: تمثيلُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بالمعدوماتِ؛ نعوذُ باللهِ مِن ذلك.

روى سليمانُ بنُ حَرْبٍ، عن حمَّادِ بنِ زيدٍ؛ أنَّه قال: «مَثَلُ الجَهْميَّةِ مَثَلُ رَجُلٍ قيل له: أفي دارِكَ نخلةٌ؟ قال: نعم، قيل: فلها خُوصٌ؟ قال: لا، قيل: فلها سَعَفٌ؟ قال: لا، قيل: فلها كَرَبٌ؟ قال: لا، قيل: فلها جِذْعٌ؟ قال: لا، قيل: فلها أصلٌ؟ قال: لا، قيل: فلا نخلةَ في دارِك! وهؤلاءِ الجَهْميَّةُ؛ قيل لهم: لكم رَبٌّ؟ قالوا: نعم، قيل: يتكلَّمُ؟ قالوا: لا، قيل: فله يَدٌ؟ قالوا: لا، قيل: فله قَدَمٌ؟ قالوا: لا، قيل: فله إصبَعٌ؟ قالوا: لا، قيل: فيرضى ويَغضَبُ؟ قالوا: لا، قيل: فلا رَبَّ لكم»(١)؛ وإسنادُهُ صحيح.

وقال أبو عبدِ اللهِ الذهبيُّ: «ومقالُ متأخِّري المتكلِّمِينَ: أنَّ اللهَ تعالى ليس في السماءِ، ولا على العَرْشِ، ولا على السمٰواتِ، ولا في الأرضِ، ولا داخِلَ العالَمِ، ولا خارِجَ العالَمِ، ولا هو بائنٌ عن خَلْقِهِ، ولا متَّصِلٌ بهم.

(١) «شرح مذاهب أهل السُّنَّة» لابن شاهين (٣٤).

وقالوا: جميعُ هذه الأشياءِ صفاتُ الأجسامِ، واللهُ تعالى منزَّهٌ عن الجِسْم.

قال لهم أهلُ السُّنَّةِ والأثرِ: نحنُ لا نُخوضُ في ذلك؛ ونقولُ ما ذكَرْناهُ اتِّباعًا للنصوص، وإنْ زعَمْتم، ولا نقولُ بقولِكم؛ فإنَّ هذه السلوبَ نعوتُ المعدوم؛ تعالى اللهُ ﷻ عن العَدَم؛ بل هو موجودٌ، متميِّزٌ عن خَلْقِه، موصوفٌ بما وصَفَ به نَفْسَه؛ مِن أنَّه فوق العَرْشِ بلا كَيْف»[(١)].

الدَّلَالةُ الثالثةَ عَشْرَةَ: أنَّ الصحابةَ ﭫ لم يسألوا النبيَّ ﷺ قطُّ عن معاني هذه الأسماءِ والصفات؛ فدلَّ على أنَّهم كانوا يُجْرُونَها على الظاهرِ؛ كما جاء في الكتابِ العظيم؛ وهذا ما فَهِموهُ مِن رسولِ اللهِ ﷺ، وأقرَّهم اللهُ عليه، وإلا لَبيَّنَ لهم ربُّنا ﷯؛ فعُلِمَ أنْ ليس لها معنًى آخَرُ.

قال المَقْريزيُّ[(٢)]: «ومَن أمعَنَ النظرَ في دواوينِ الحديثِ النبويِّ، ووقَفَ على الآثارِ السلفيَّةِ، عَلِمَ أنَّه لم يَرِدْ قطُّ مِن طريقٍ صحيحٍ ولا سقيم، عن أحَدٍ مِن الصحابةِ ﭫ، على اختلافِ طَبَقاتِهم وكثرةِ عَدَدِهم؛ أنَّه سألَ رسولَ اللهِ عن معنى شيءٍ ممَّا وصَفَ الربُّ سبحانه به نَفْسَهُ الكريمةَ في القرآنِ الكريم، وعلى لسانِ نبيِّهِ محمَّدٍ؛ بل كلُّهم فَهِمُوا معنى ذلك، وسكَتُوا عن الكلامِ في الصفات.

نَعَمْ: ولا فرَّق أحدٌ منهم بين كونِها صفةَ ذاتٍ أو صفةَ فِعْل، وإنَّما أثبَتوا له تعالى صفاتٍ أزليَّةً؛ مِن العِلْمِ، والقدرةِ، والحياةِ، والإرادةِ، والسمعِ، والبصَرِ، والكلامِ، والجلالِ، والإكرامِ، والجُودِ، والإنعامِ، والعِزِّ، والعظَمة، وساقوا الكلامَ سَوْقًا واحدًا.

وهكذا أثبَتوا ﭫ ما أطلَقَهُ اللهُ سبحانه على نَفْسِهِ الكريمةِ؛ مِن الوَجْهِ، واليدِ، ونحوِ ذلك، مع نفيِ مماثَلةِ المخلوقينَ؛ فأثبَتوا ﭫ بلا تشبيه، ونزَّهوا مِن غيرِ تعطيل، ولم يتعرَّضْ مع ذلك أحدٌ منهم إلى تأويلِ شيءٍ مِن هذا، ورأَوْا بأجمَعِهم إجراءَ الصفاتِ كما ورَدَتْ، ولم يكُنْ عند أحدٍ منهم ما يستدِلُّ

(١) «العلو للعلي الغفار» (ص١٤٣).
(٢) في «المواعظ والاعتبار» (٤/١٨٨).

به على وَحْدانيَّةِ الله تعالى، وعلى إثباتِ نبوَّةِ محمَّدٍ سوى كتابِ الله، ولا عرَفَ أحدٌ منهم شيئًا مِن الطُّرُقِ الكلاميَّةِ، ولا مسائلِ الفلسفة؛ فمضى عَصْرُ الصحابةِ رضي الله عنهم على هذا...».

وأمَّا ما جاء عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله تعالى عنهما، فيما رواه الحاكمُ (٢/٤٩٩ ـ ٥٠٠)، وعنه البيهقيُّ في «الأسماء والصفات» (٧٤٦)؛ مِن طريقِ عبدِ الله بنِ المبارَكِ، أنبأنا أسامةُ بنُ زَيْدٍ، عن عِكْرِمةَ، عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنه؛ أنَّه سُئِلَ عن قولِهِ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]، قال: «إذا خَفِيَ عليكم شيءٌ مِن القرآنِ، فابتَغُوهُ في الشِّعْرِ؛ فإنَّه ديوانُ العرَبِ؛ أمَا سَمِعْتُمْ قولَ الشاعرِ:

إِصْبِرْ عَنَاقِ إِنَّهُ شَرٌّ بَاقْ
قَدْ سَنَّ [لِي][1] قَوْمُكَ ضَرْبَ الأَعْنَاقْ
وَقَامَتِ الحَرْبُ بِنَا [عَلَى][2] سَاقْ ـ؟!

قال ابنُ عبَّاسٍ: هذا يومُ كَرْبٍ وشِدَّة».

قلتُ: وهذا الإسنادُ فيه أسامةُ بنُ زَيْدٍ، فيَحتمِلُ أنَّه ابنُ أسلَمَ؛ وهو لا يُحتَجُّ به، ويَحتمِلُ أنَّه الليثيُّ؛ وهو مختلَفٌ فيه؛ لأنَّ ابنَ المبارَكِ يَروِي عنِ الاثنَيْن.

والأقرَبُ: أنَّه الليثيُّ؛ وذلك لأمرَيْن:

الأوَّلُ: أنَّه هو الأشهَر؛ فعلى هذا: إذا أُطلِقَ، فالأصلُ أنَّه ينصرِفُ إلى الليثيِّ.

الثاني: أنَّ الليثيَّ أكثَرُ حديثًا، بخلافِ ابنِ أسلَمَ، فهو قليلُ الحديث؛ فعلى هذا: إذا أُطلِقَ، فإنَّه ينصرِفُ إلى الليثيِّ، وقد روى عنه ابنُ المبارَكِ

---

(١) «لي»: سقَطَتْ مِن مصدرَيِ التخريجِ، واستدرَكْنَاها مِن «الإتقان» (٤/١٣٦٦ ط. الأوقاف السعودية).

(٢) عند الحاكم: «عن»، وبه ينكسِرُ الوزنُ؛ والتصويبُ مِن البيهقيِّ، والسيوطيِّ في «الإتقان».

حديثين، عن سعيدٍ المَقْبُرِيِّ، وقد وجَدتُّ حديثًا رواه ابنُ المبارَكِ، عنه، عن أبيه، عن ابنِ عُمَرَ؛ أخرجه ابنُ ماجَهْ[(١)].

ثم بعد ذلك: وجَدتُّ أنَّ البَيْهقيَّ قد روى في «الشُّعَب» (١٥٦٠)، و«الكبير» (١٠/٢٤١) بعضَهُ؛ مِن طريقِ وكيعٍ، عن أسامةَ بنِ زَيْدٍ، عن عِكْرِمةَ، به، وقد ذكَرَ أنَّ وكيعًا يَروِي عن الاثنَيْن.

وقد عزاه السيوطيُّ في «الدر المنثور»[(٢)] إلى عَبْدِ بنِ حُمَيْدٍ، وابنِ المُنذِرِ، وابنِ أبي حاتم، ولكنَّ هذا الخبَرَ محفوظٌ عن ابن عبَّاسٍ ﵄؛ فقد أخرجه الفرَّاءُ في «معاني القرآن» (٣/١٧٧)؛ قال: حدَّثَني سفيانُ[(٣)]، عن عمرِو بنِ دينارٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ؛ أنَّه قرَأَ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾؛ يريدُ: القيامةَ والساعةَ؛ لشِدَّتِها، قال[(٤)]: وأنشَدَني بعضُ العرَبِ لجَدِّ أبي طَرَفَةَ:

كَشَفَتْ لَهُمْ عَنْ سَاقِهَا وَبَدَا مِنَ الشَّرِّ البَرَاحُ

قلتُ: وهذا إسنادٌ صحيحٌ.

وقد جاء هذا الخَبَرُ أيضًا مِن طُرُقٍ أخرى عن ابنِ عبَّاس.

وقد حسَّن ابنُ حَجَرٍ بعضَ الأسانيدِ التي جاءت عن ابنِ عبَّاسٍ في هذا المعنى[(٥)].

قلتُ: الصوابُ في الساقِ: أنَّها ساقُ اللهِ ﷻ؛ كما روى ذلك البخاريُّ في «صحيحه» (٤٩١٩)؛ فقال: بابُ ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]: حدَّثَنا آدَمُ، حدَّثَنا اللَّيْثُ، عن خالدِ بنِ يزيدَ، عن سعيدِ بنِ أبي هلالٍ، عن زيدِ بنِ أسلَمَ، عن عَطاءِ بنِ يَسَارٍ، عن أبي سعيدٍ ﵁، قال: سَمِعْتُ النبيَّ ﷺ يقولُ: «**يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ، فَيَبْقَى كُلُّ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ فِي الدُّنْيَا رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَيَذْهَبُ لِيَسْجُدَ، فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا**».

وقال الدارِميُّ في «سننه» (٢٨٤٥): أخبَرَنا محمَّدُ بنُ يزيدَ البَزَّازُ، عن

(١) في «سننه» (١٨٠٦).
(٢) «الدر المنثور» (١٤/٦٤١).
(٣) هو: ابنُ عُيَيْنَةَ.
(٤) أي: الفرَّاءُ.
(٥) «فتح الباري» (١٣/٤٢٨).

يونُسَ بنِ بُكَيْرٍ، قال: أخبَرَني ابنُ إسحاقَ، قال: أخبَرَني سعيدُ بنُ يَسَارٍ، قال: سَمِعْتُ أبا هُرَيْرةَ يقولُ: سَمِعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «**إِذَا جَمَعَ اللهُ العِبَادَ بِصَعِيدٍ وَاحِدٍ، نَادَى مُنَادٍ: يَلْحَقُ كُلُّ قَوْمٍ بِمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ، فَيَلْحَقُ كُلُّ قَوْمٍ بِمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ، وَيَبْقَى النَّاسُ عَلَى حَالِهِمْ، فَيَأْتِيهِمْ، فَيَقُولُ: مَا بَالُ النَّاسِ ذَهَبُوا وَأَنْتُمْ هٰهُنَا؟ فَيَقُولُونَ: نَنْتَظِرُ إِلٰهَنَا، فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُونَهُ؟ فَيَقُولُونَ: إِذَا تَعَرَّفَ إِلَيْنَا، عَرَفْنَاهُ، فَيَكْشِفُ لَهُمْ عَنْ سَاقِهِ، فَيَقَعُونَ سُجُودًا، فَذَلِكَ قَوْلُ اللهِ تَعَالَى**: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [القلم: ٤٢]، **وَيَبْقَى كُلُّ مُنَافِقٍ، فَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْجُدَ، ثُمَّ يَقُودُهُمْ إِلَى الجَنَّةِ**».

قلتُ: وهذا إسنادٌ لا بأسَ به، وابنُ إسحاقَ قد صرَّح بالسماعِ، وأصلُ الحديثِ في «الصحيحَيْن»[(١)].

وقد جاء عند ابنِ مَنْدَهْ في «الرد على الجهميَّة» (٨)؛ مِن طريقٍ آخَرَ، عن أبي هُرَيْرةَ، قال: أخبَرَنا عليُّ بنُ أحمدَ بنِ الأزرقِ، بمِصْرَ، ثنا أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ مَرْوانَ، ثنا أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ أبي عبدِ اللهِ البَغْداديُّ، ثنا يحيى بنُ حمَّادٍ، ثنا أبو عَوانةَ، عن الأعمَشِ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هُرَيْرةَ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]، قال: «**يَكْشِفُ اللهُ** ﷻ **عَنْ سَاقِهِ**».

وروى ابنُ مَنْدَهْ ذلك أيضًا (٣)، عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رضي الله عنه، فقال: أخبَرَنا عليُّ بنُ العبَّاسِ بنِ الأشعَثِ الغَزِّيُّ، بغَزَّةَ، ثنا محمَّدُ بنُ حمَّادٍ الطِّهْرانيُّ، ثنا عبدُ الرزَّاقِ، أنبا الثَّوْريُّ، عن سَلَمةَ بنِ كُهَيْلٍ، عن أبي الزَّعْراءِ، عن ابنِ مسعودٍ، في قولِهِ جلَّ وعزَّ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]، قال: «عن ساقَيْهِ»، قال أبو عبدِ اللهِ: «هكذا في قراءةِ ابنِ مسعودٍ، و«يَكشِفُ» بفتحِ الياءِ، وكسرِ الشِّين».

وفي «تفسير عبد الرزاق» (٢/ ٣١٠): سَلَمةُ بنُ كُهَيْلٍ، عن أبي صادقٍ، عن ابنِ مسعود.

(١) أخرجه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلِم (١٨٣)؛ مِن حديث أبي سَعِيد.

وقد جاءت أسانيدُ أخرى عن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه[(١)].

فتبيَّن ممَّا تقدَّم: أنَّ الصوابَ في تفسيرِ الساقِ: أنَّها ساقُ اللهِ عز وجل.

وأمَّا الجوابُ عمَّا جاء عن ابنِ عبَّاسٍ، فالآيةُ التي فيها ذِكْرُ الساقِ، لم تأتِ مضافةً، وإنَّما جاء هذا في السُّنَّةِ مبيَّنًا؛ فعَلِمْنا ذلك مِن السُّنَّة، وابنُ عبَّاسٍ خَفِيَ عليه ـ فيما يظهَرُ ـ ما جاء في السُّنَّةِ؛ ففسَّرها بمقتضى اللغةِ؛ كما في سياقِ الخبَرِ.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ في «بيان تلبيس الجهميَّة» (٥/ ٤٧٢ ـ ٤٧٣): «الوجهُ السادسُ: أنَّه مِن أين في ظاهرِ القرآنِ للهِ ساقٌ، وليس معه إلا قولُهُ: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ [القلم: ٤٢]، والصحابةُ قد تنازَعوا في تفسيرِ الآيةِ: هل المرادُ به: الكشفُ عن الشِّدَّةِ، أو المرادُ به أنَّه يَكشِفُ الربُّ عن ساقِه؟

ولم تتنازَعِ الصحابةُ والتابِعونَ فيما يُذكَرُ مِن آياتِ الصفاتِ، إلا في هذه الآيةِ، بخلافِ قولِهِ: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥]، ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمٰن: ٢٧]، ونحوِ ذلك؛ فإنَّه لم يتنازَعْ فيها الصحابةُ والتابِعون؛ وذلك أنَّه ليس في ظاهرِ القرآنِ: أنَّ ذلك صفةٌ للهِ تعالى؛ لأنَّه قال: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ [القلم: ٤٢]، ولم يقُلْ: عن ساقِ اللهِ، ولا قال: يَكشِفُ الربُّ عن ساقِه، وإنَّما ذكَرَ ساقًا منكَّرةً غيرَ معرَّفةٍ ولا مضافةٍ، وهذا اللفظُ بمجرَّدِهِ لا يدُلُّ على أنَّها ساقُ الله، والذين جعَلوا ذلك مِن صفاتِ اللهِ تعالى، أثبَتوهُ بالحديثِ الصحيحِ المفسِّرِ للقرآن؛ وهو حديثُ أبي سعيدٍ الخُدْريِّ، المخرَّجُ في «الصحيحين»، الذي قال فيه: «فَيَكْشِفُ الرَّبُّ عَنْ سَاقِهِ»، وقد يقالُ: إنَّ ظاهرَ القرآنِ يدُلُّ على ذلك مِن جهةِ أنَّه أخبَرَ أنَّه يَكشِفُ عن ساقٍ، ويُدعَوْنَ إلى السجود، والسجودُ لا يصلُحُ إلا للهِ؛ فعُلِمَ أنَّه هو الكاشفُ عن ساقِه...».

---

(١) ينظر: «التوحيد» لابن خُزَيْمة (٢/ ٥٨٣ ـ ٥٨٤)، و«المعجَم الكبير» للطَّبَراني (٩/ ٣٥٧ ـ ٣٦١ رقم ٩٧٦٣ و٩٧٦٤)، و«تفسير ابن جرير» (٢٣/ ١٩٠ ـ ١٩٢)، و«إبطال التأويلات» لأبي يَعْلى (١/ ١٦٠ ـ ١٦١).

وقال أبو عبدِ اللهِ ابنُ القيِّم رَحِمَهُ اللهُ في «الصواعق المرسلة» (١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣): «والصحابةُ متنازِعونَ في تفسيرِ الآيةِ؛ هل المرادُ الكَشْفُ عن الشِّدَّةِ، أو المرادُ بها أنَّ الربَّ تعالى يَكشِفُ عن ساقِه، ولا يُحفَظُ عن الصحابةِ والتابِعِينَ نزاعٌ فيما يُذكَرُ أنَّه مِن الصفاتِ أم لا في غيرِ هذا المَوضِع، وليس في ظاهرِ القرآنِ ما يدُلُّ على أنَّ ذلك صفةٌ لله؛ لأنَّه سبحانه لم يُضِفِ الساقَ إليه، وإنَّما ذكَرَهُ مجرَّدًا عن الإضافةِ منكَّرًا، والذين أثبَتوا ذلك صفةً كاليدَيْنِ والإصبَعِ، لم يأخُذوا ذلك مِن ظاهرِ القرآنِ، وإنَّما أثبَتوهُ بحديثِ أبي سعيدٍ الخُدْريِّ المتَّفَقِ على صحَّتِه؛ وهو حديثُ الشفاعةِ الطويلُ، وفيه: «**فَيَكْشِفُ الرَّبُّ عَنْ سَاقِهِ، فَيَخِرُّونَ لَهُ سُجَّدًا**»، ومَن حمَلَ الآيةَ على ذلك، قال: قولُهُ تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ﴾ [القلم: ٤٢] مطابِقٌ لقولِهِ: «**فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ، فَيَخِرُّونَ لَهُ سُجَّدًا**»، وتنكيرُهُ للتعظيمِ والتفخيمِ؛ كأنَّه قال: يَكشِفُ عن ساقٍ عظيمةٍ جَلَّتْ عظَمَتُها، وتعالى شأنُها أن يكونَ لها نظيرٌ أو مثيلٌ أو شبيه...».

قلتُ: وهذا فيه دليلٌ على إثباتِ الصفاتِ؛ وذلك أنَّ عبدَ اللهِ بنَ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا لم يأتِ عنه تأويلُ صفةٍ مِن الصفاتِ إلا هذه، وقد تقدَّم الاعتذارُ عنه بأنَّ لفظةَ الساقِ جاءت منكَّرةً؛ فدَلَّ على أنَّه كان يُثبِتُ باقيَ الصفاتِ التي جاءت مضافةً إلى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، ولا يتأوَّلُها، وإضافةُ الساقِ هنا إلى اللهِ تعالى هي مِن بابِ إضافةِ الصفةِ إلى الموصوف؛ لأنَّ الساقَ لا تقومُ بنفسِها؛ فلا بدَّ لها مِن ذاتٍ تقومُ بها، بخلافِ «بيتُ اللهِ»، و«ناقةُ اللهِ»؛ فإضافتُها إضافةُ تشريفٍ، وهي إضافةُ مخلوقٍ لخالقِه.

وأمَّا ما جاء عن الإمامِ أحمدَ مِن تأويلٍ، فقد قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ ـ كما في «مجموع الفتاوى» (٥/ ٣٩٨ وما بعدها) ـ: «والأكثَرونَ مِن أصحابِ أحمدَ لم يُثبِتوا عنه نزاعًا في التأويل، لا في هذه الصفاتِ ولا في غيرِها.

وأمَّا ما حكاه أبو حامدٍ الغزاليُّ عن بعضِ الحَنْبَليَّةِ: أنَّ أحمدَ لم يَتأوَّلْ إلا ثلاثةَ أشياءَ: «**الحَجَرُ الأَسْوَدُ يَمِينُ اللهِ فِي الأَرْضِ**»، و«**قُلُوبُ العِبَادِ بَيْنَ**

إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»، و«**إِنِّي أَجِدُ نَفَسَ الرَّحْمَنِ مِنْ قِبَلِ الْيَمَنِ**»: فهذه الحكايةُ كذبٌ على أحمدَ، لم ينقُلْها أحدٌ عنه بإسناد، ولا يُعرَفُ أحدٌ مِن أصحابِهِ نقَلَ ذلك عنه.

وهذا الحَنْبَلِيُّ الذي ذكَرَ عنه أبو حامدٍ مجهولٌ لا يُعرَفُ: لا عِلْمُهُ بما قال، ولا صِدْقُهُ فيما قال... ولا ريبَ أنَّ المنقولَ المتواتِرَ عن أحمدَ يناقِضُ هذه الروايةَ، ويبيِّنُ أنَّه لا يقولُ: إنَّ الربَّ يجيءُ ويأتي وينزِلُ أمرُه؛ بل هو يُنكِرُ على مَن يقولُ ذلك...

وكذلك ذُكِرَتْ هذه روايةً عن مالكٍ؛ رُوِيَتْ مِن طريقِ كاتبِهِ حبيبِ بنِ أبي حبيبٍ، لكنَّ هذا كَذَّابٌ باتِّفاقِ أهلِ العِلْمِ بالنقلِ، لا يَقبَلُ أحدٌ منهم نقلَهُ عن مالكٍ، ورُوِيَتْ مِن طريقٍ أخرى، ذكَرَها ابنُ عبدِ البَرِّ، وفي إسنادِها مَن لا نَعرِفُه».

وأمَّا ما نقَلَهُ أبو سليمانَ الخَطَّابيُّ[1]، عن أبي عبدِ اللهِ البخاريِّ رَحِمَهُ اللهُ، فقال: «قال أبو عبدِ اللهِ: معنى الضَّحِكِ: الرحمةُ؛ وهذا مِن روايةِ الفِرَبْرِيِّ، ليس عن ابنِ مَعقِل».

وقد عزاه البَيْهقيُّ إليه، فقال في «الأسماء والصفات» (٦٤٣): «وأمَّا الضَّحِكُ المذكورُ في الخَبَرِ، فقد روى الفِرَبْرِيُّ، عن محمَّدِ بنِ إسماعيلَ البخاريِّ رَحِمَهُ اللهُ؛ أنَّه قال: معنى الضَّحِكِ فيه: الرحمةُ».

وقال (٩٧٩): «قال البخاريُّ: معنى الضَّحِكِ: الرحمةُ».

والجوابُ عن ذلك: ما قاله الحافظُ ابنُ حَجَرٍ[2]، بعد أن نقَلَ قولَ الخَطَّابيِّ المتقدِّمَ؛ إذْ قال: «ولم أرَ ذلك في النُّسَخِ التي وقَعَتْ لنا مِن البخاريِّ».

وأمَّا ما ذكَرَهُ البَيْهقيُّ عن البخاريِّ، فهذا لم يُسنِدْهُ إلى الفِرَبْرِيِّ، وفي الموضِعِ الثاني عندما ذكَرَهُ عن البخاريِّ أيضًا، لم يُسنِدْهُ، ثم ذكَرَ بعده قولَ الخَطَّابيِّ: «قولُ أبي عبدِ اللهِ قريبٌ...».

---

(١) في «أعلام الحديث» (٢/ ١٣٦٧).

(٢) في «فتح الباري» (٨/ ٦٣٢).

فهل نقلَ البَيْهقيُّ ذلك عن البخاريِّ؛ لأنَّه وقَف على هذا التأويلِ عن البخاريِّ نَفْسِهِ، أو نقَلَهُ عن الخَطَّابيِّ عن البخاريِّ؟! الأمرُ فيه احتمالٌ، والثاني هو الأقرَبُ؛ لأنَّ هذا الذي ذكَرَهُ البَيْهقيُّ هو نَفْسُ ما ذكَرَهُ الخَطَّابيُّ في كتابِهِ «أعلام الحديث» (٢/ ١٣٦٦، وما بعده).

قلتُ: فعُلِمَ أنَّ هذا النقلَ عن البخاريِّ فيه ما فيه.

ويؤيِّدُ هذا: أنَّ الإمامَ البخاريَّ لو كان يؤوِّلُ هذه الصفةَ العظيمةَ، لجاء عنه تأويلُ باقي الصفاتِ، فلمَّا لم يأتِ عنه ذلك، عُلِمَ أنَّه لا يراه.

الدَّلَالةُ الرابعةَ عَشْرَةَ: ولذا لم يأتِ في الكتابِ ولا في السُّنَّةِ تفسيرٌ أو تأويلٌ لهذه الأسماءِ والصفاتِ بما يخالِفُ ظاهرَ النصِّ؛ فدلَّ هذا على أنَّ المعنى الظاهرَ منها هو المقصودُ؛ ولذا عندما يكونُ الظاهرُ غيرَ مقصودٍ؛ أي: عندما يكونُ اللفظُ الآتي في النصوصِ محتمِلًا لمعنًى غيرِ المعنى المرادِ ـ عند إطلاقِهِ ـ يجيءُ الشرعُ بما يبيِّنُ ذلك غايةَ البيان، ويَدفَعُ التوهُّمَ؛ ويوضِّحُ ذلك الدلالةُ الآتيةُ:

الدَّلَالةُ الخامسةَ عَشْرَةَ: ما جاء في الحديثِ القُدْسيِّ المخرَّجِ عند مسلمٍ (٢٥٦٩)؛ مِن طريقِ حمَّادِ بنِ سَلَمةَ، عن ثابتٍ، عن أبي رافعٍ، عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: قال رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ يَوْمَ القِيَامَةِ: يَا ابْنَ آدَمَ، مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ، كَيْفَ أَعُودُكَ وَأَنْتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟! قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ فَلَمْ تَعُدْهُ؟! أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ، لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ؟! يَا ابنَ آدَمَ، اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ، وَكَيْفَ أُطْعِمُكَ وَأَنْتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟! قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ اسْتَطْعَمَكَ عَبْدِي فُلَانٌ فَلَمْ تُطْعِمْهُ؟! أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ، لَوَجَدتَّ ذَلِكَ عِنْدِي، يَا ابنَ آدَمَ، اسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي، قَالَ: يَا رَبِّ، كَيْفَ أَسْقِيكَ وَأَنْتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟! قَالَ: اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فُلَانٌ فَلَمْ تَسْقِهِ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ، وَجَدتَّ ذَلِكَ عِنْدِي**».

ووجهُ الدَّلالةِ مِن هذا الحديثِ: أنَّ الصفاتِ تُمَرُّ كما جاءت؛ وذلك أنَّ اللهَ تعالى بيَّن في هذا الحديثِ القُدْسيِّ ما المقصودُ باستطعامِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ لعبدِهِ، ومرضِهِ، وطَلَبِ عيادةِ عبدِهِ له، وأنَّ المقصودَ بذلك: هو العبدُ عندما

يستطعِمُ غيرَهُ مِن الناس، وعندما يَمرَضُ، يُشرَعُ ويَتأكَّدُ في حقِّ غيرِهِ أن يعُودَهُ؛ فدلَّ النصُّ ـ والعقلُ أيضًا ـ على أنَّ اللهَ ﷻ لا يُطعَمُ، ولا يَمرَضُ؛ فله الكمالُ المطلَقُ ﷻ؛ فعندما كان لفظُ الطعامِ والمَرَضِ في هذا النصِّ مسندًا إلى اللهِ سبحانه، جاء مقرونًا بما يبيِّنُهُ ويوضِّحُه؛ فجاء فيه أنَّ المرادَ ذلك، فلو كانت نصوصُ الأسماءِ والصفاتِ ليس ظاهرُها مرادًا، لَجاءَ النصُّ ببيانِها؛ كما جاء في هذا النصِّ، واللهُ تعالى أعلَم[١].

الدَّلَالةُ السادسةَ عَشْرَةَ: أنَّ التأويلاتِ التي ذُكِرَتْ لنصوصِ الصفاتِ إنَّما هي مَحْضُ رأيٍ، وقد حذَّرَنا اللهُ ﷻ أن نقولَ عليه بلا عِلْمٍ؛ قال اللهُ تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٣٣﴾ [الأعراف: ٣٣]؛ وهذا مِن القولِ عليه بلا عِلْمٍ.

وقد حذَّرَنا الرسولُ ﷺ مِن القولِ في دِينِ اللهِ ﷻ بالرأيِ؛ فأخرَجَ البخاريُّ في «صحيحه» (١٠٠)، ومسلمٌ في «صحيحه» (٢٦٧٣)؛ مِن حديثِ هشامِ بنِ عُرْوةَ، عن أبيه، عن عبدِ اللهِ بنِ عَمْرِو بنِ العاصِ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «**إِنَّ اللهَ لَا يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ العِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ العِلْمَ بِقَبْضِ العُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا، اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا، فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ؛ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا**».

فكيف يقدَّمُ الرأيُ المَحْضُ على الكتابِ والسُّنَّة؟!

قال الإمامُ ابنُ تيميَّةَ ﵀[٢]: «وكان الإمامُ أحمدُ يُنكِرُ طريقةَ أهلِ البدعِ الذين يفسِّرونَ القرآنَ برأيِهم وتأويلِهم، مِن غيرِ استدلالٍ بسُنَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ، وأقوالِ الصحابةِ والتابِعينَ، الذين بَلَّغَهُمُ الصحابةُ معانيَ القرآنِ؛ كما بلَّغوهم

---

(١) يُنظَرُ الكلامُ على هذا الحديثِ في «التدمرية» (٦٩ ـ ٧٢)، وأمَّا حديثُ: «الحَجَرُ الأسودُ يمينُ اللهِ في الأرضِ»، فهذا الحديثُ لا يصحُّ مرفوعًا، وقد تكلَّم عليه ابنُ تيميَّةَ في هذه المواضعِ السابقة، وباللهِ تعالى التوفيق.

(٢) في «الفتاوى» (١٧/ ٤١٥ ـ ٤١٦).

ألفاظه، ونقَلُوا هذا كما نقَلُوا هذا، لكنَّ أهلَ البدعِ يتأوَّلونَ النصوصَ بتأويلاتٍ تخالِفُ مرادَ اللهِ ورسولِه، ويدَّعونَ أنَّ هذا هو التأويلُ الذي يَعلَمُهُ الراسخون، وهم مُبطِلونَ في ذلك؛ لا سيَّما تأويلاتُ القرامِطةِ والباطنيَّةِ الملاحِدة، وكذلك أهلُ الكلامِ المحدَثِ؛ مِن الجَهْميَّةِ، والقدَريَّةِ، وغيرِهم.

ولكنَّ هؤلاءِ يعترِفونَ بأنَّهم لا يَعلَمونَ التأويل، وإنَّما غايتُهم أن يقولوا: ظاهرُ هذه الآيةِ غيرُ مرادٍ، ولكن يَحتمِلُ أن يُرادَ كذا، وأن يُرادَ كذا.

ولو تأوَّلها الواحدُ منهم بتأويلٍ معيَّنٍ، فهو لا يَعلَمُ أنَّه مرادُ اللهِ ورسولِه؛ بل يجوزُ أن يكونَ مرادُ اللهِ ورسولِه عندهم غيرَ ذلك؛ كالتأويلاتِ التي يذكُرونها في نصوصِ الكتاب، كما يذكرونَهُ في قولِهِ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ٢٢﴾ [الفجر: ٢٢]، و«يَنزِلُ رَبُّنا»، و﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ٥﴾ [طه: ٥]، ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ١٦٤﴾ [النساء: ١٦٤]، ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٦]، و﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ٨٢﴾ [يس: ٨٢]، وأمثالِ ذلك مِن النصوصِ؛ فإنَّ غايةَ ما عندهم يحتمِلُ أن يُرادَ به كذا، ويجوزُ كذا، ونحوُ ذلك، وليس هذا عِلْمًا بالتأويل، وكذلك: كلُّ مَن ذكَرَ في نصٍّ أقوالًا واحتمالاتٍ، ولم يَعرِفِ المرادَ، فإنَّه لم يَعرِفْ تفسيرَ ذلك وتأويلَه، وإنَّما يَعرِفُ ذلك مَن عرَفَ المراد». اهـ.

وإليكَ مثالًا على هذه التفسيراتِ الباطلةِ، مع بيانِ ردِّه؛ فقد فسَّروا اليَدَ بالنِّعْمةِ والقُوَّةِ والرِّزْق.

قال الإمامُ عثمانُ بنُ سعيدٍ الدارِميُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في «نقضِهِ على المَريسي» (١/ ٢٤١ ـ ٢٦١ و٢٩٠): «وأمَّا دعواك ـ أيُّها المَريسيُّ ـ في قولِ اللهِ تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]؛ فزعَمْتَ تفسيرَهما: رِزْقاهُ: رِزْقٌ موسَّعٌ، ورِزْقٌ مقتورٌ، ورِزْقٌ حلالٌ، ورِزْقٌ حرامٌ؛ فقولُهُ: ﴿يَدَاهُ﴾ عندك: رِزْقاهُ؛ فقد خرَجْتَ بهذا التأويلِ مِن حَدِّ العربيَّةِ كلِّها، أو مِن حَدِّ ما يَفقَهُهُ الفقهاءُ، ومِن جميعِ لغاتِ العرَبِ والعجَمِ؛ فممَّن تلقَّفْتَهُ؟! وعمَّن رَوَيْتَهُ مِن أهلِ العِلْمِ بالعربيَّةِ والفارسيَّةِ؟! فإنَّك جِئْتَ بمحالٍ لا يَعقِلُهُ عجَميٌّ ولا عربيٌّ، ولا نَعلَمُ أحدًا مِن أهلِ العِلْمِ والمعرفةِ سبَقَكَ إلى هذا التفسير.

فإنْ كنتَ صادقًا في تفسيرِكَ هذا، فَأْثُرْهُ مِن صاحبِ عِلْمٍ أو صاحبِ عرَبيَّة، وإلا فإنَّك ـ مع كُفْرِكَ بهما ـ مِن المدلِّسين.

وإن كان تفسيرُهما عندك: ما ذهَبْتَ إليه، فإنَّه كذبٌ محالٌ، فضلًا على أن يكونَ كُفْرًا؛ لأنَّك ادَّعَيْتَ أنَّ للهِ رِزْقًا موسَّعًا، ورِزْقًا مقتَّرًا، ثم قلتَ: إنَّ رِزْقَيْهِ جميعًا مبسوطانِ؛ فكيف يكونانِ مبسوطَيْنِ، والمقتورُ أبدًا في كلام العرَبِ غيرُ مبسوط؟! وكيف قال اللهُ: إنَّ كِلْتَيْهِما مبسوطتانِ، وأنت تزعُمُ أنَّ إحداهما مقتورة؛ فهذا أوَّلُ كَذِبِكَ وجَهَالتِكَ بالتفسير؛ وقد كفانا اللهُ ورسولُهُ مُؤْنَةَ تفسيرِكَ هذا، بالناطقِ مِن كتابه، وبما أخبَرَ اللهُ على لسانِ نبيِّه ﷺ.

فأمَّا الناطقُ مِن كتابِهِ: فقولُهُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥]، وقولُهُ: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقولُهُ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ [الفتح: ١٠]، وقولُهُ: ﴿بِيَدِكَ ٱلۡخَيۡرُۖ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وقولُهُ: ﴿وَأَنَّ ٱلۡفَضۡلَ بِيَدِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٩]، وقولُهُ: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ﴾ [الملك: ١]، وقولُهُ: ﴿لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ﴾ [الحُجُرات: ١]؛ فهل يجوزُ لك أن تتأوَّلَ ـ في جميعِ ما ذكَرْنا مِن كتابِهِ ـ: أنَّه رِزْقاهُ، فتقولَ: برِزْقِهِ الخَيْرُ، وبرِزْقِهِ الفَضْلُ، وبرِزْقِهِ المُلْكُ، ولا تقدِّموا بين رِزْقِ اللهِ ورسولِه؟!

وأمَّا المأثورُ مِن قولِ رسولِ اللهِ ﷺ، فقولُهُ ﷺ: «**إِنَّ المُقْسِطِينَ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ**»[(١)].

حدَّثَناهُ ابنُ المَدِينيِّ، ونُعَيْمُ بنُ حمَّادٍ، وابنُ أبي شَيْبَةَ، عن سفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ، عن عَمْرِو بنِ دينارٍ، عن عَمْرِو بنِ أَوْسٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو، عن النبيِّ ﷺ.

فتفسيرُ قولِ النبيِّ ﷺ في تأويلِكَ ـ أيُّها المَرِيسيُّ ـ: أنَّهم على منابرَ مِن نورٍ عن رِزْقَيِ الرحمٰنِ، وكِلَا رِزْقَيْهِ يمينٌ!

حدَّثَنا مَهْديُّ بنُ جعفرٍ الرَّمْليُّ، ثنا عبدُ العزيزِ بنُ أبي حازمٍ، عن أبيه، عن عُبَيْدِ اللهِ بنِ مِقْسَمٍ، عن ابنِ عُمَرَ، قال: سَمِعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ:

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٢٧)؛ مِن حديث عبد الله بن عَمْرو.

«**يَأْخُذُ الجَبَّارُ سَمَوَاتِهِ وَأَرَضِيهِ بِيَدَيْهِ** ـ وقبَضَ كَفَّيْهِ، أو قال: يَدَيْهِ ـ **فجعَلَ يَقبِضُهما ويبسُطُهما، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الجَبَّارُ، أَنَا المَلِكُ، أَيْنَ الجَبَّارُونَ، أَيْنَ المُتَكَبِّرُونَ؟**»، ويَمِيلُ رسولُ اللهِ ﷺ عن يَمِينِهِ وعن شِمالِهِ، حتى نظَرْتُ إلى المِنبَرِ مِن أسفَلِ شيءٍ منه، حتى إنِّي لَأَقُولُ: أساقِطٌ هو برسولِ اللهِ ﷺ؟!(١).

فيجوزُ ـ أيُّها المَرِيسيُّ ـ أن تتأوَّلَ هذا الحديثَ أنَّه يأخُذُ السمٰواتِ والأَرَضِينَ برِزْقَيْهِ بموسَّعِهِ وبمقتورِهِ، وحلالِهِ وحرامِه؟! ما أَراكَ إلا وستَعلَمُ أنَّكَ تتكلَّمُ بالمُحالْ؛ لتغالِطَ بها الجُهَّالْ، وتروِّجَ عليهم الضلالْ!

وقولُ النبيِّ ﷺ: «**والَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ**»، و«**نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا...**» الحديثَ(٢).

حدَّثَنا نُعَيْمُ بنُ حمَّادٍ، ثنا ابنُ المبارَكِ، أبنا يونُسُ، عن الزُّهْريِّ، حدَّثني سعيدُ بنُ المسيِّبِ، عن أبي هُرَيْرَةَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «**يَقْبِضُ الأَرْضَ يَوْمَ القِيَامَةِ، ويَطْوِي السَّمَوَاتِ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ قَالَ: أَنَا المَلِكُ؛ أَيْنَ المُلُوكُ؟!**»(٣).

أفيجوزُ أن يقولَ: يَطوِي اللهُ السمٰواتِ بأحدِ رِزْقَيْه؟! فأيُّهما الموسَّعُ عندك مِن المقتورِ؟! وأيُّهما الحلالُ مِن الحرامِ؟! لأنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ**»؛ وادَّعَيْتَ أنت أنَّ أحدَهما موسَّعٌ، والآخَرَ مقتورٌ!

حدَّثَنا موسى بنُ إسماعيلَ، ثنا حمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، أبنا محمَّدُ بنُ عَمْرٍو، عن أبي سَلَمَةَ، عن أبي هُرَيْرَةَ؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**لَقِيَ آدَمُ مُوسَى، فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ الَّذِي خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ**»(٤).

أفيجوزُ ـ أيُّها المَرِيسيُّ ـ أن تتأوَّلَ قولَ موسى: «خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ»: بأحدِ رِزْقَيْه؛ بحلالِهِ أم حرامِه؟!

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧٨٨)؛ وهو عند البخاري (٧٤١٢) مِن وجهٍ آخر.

(٢) أخرجه مسلم (٥٤)؛ مِن حديث أبي هُرَيْرة.

(٣) أخرجه البخاري (٦٥١٩ و٧٣٨٢)، ومسلم (٢٧٨٧). وينظر: شرحي على كتابِ «التوحيد» لابنِ خُزَيْمة.

(٤) أخرجه البخاري (٣٤٠٩)، ومسلم (٢٦٥٢)؛ مِن طرُقٍ عن أبي هُرَيْرة، ولم يذكُرِ البخاريُّ: «خلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ». وينظر: شرحي على كتابِ «التوحيد» لابنِ خُزَيْمة.

حدَّثَنا مسلِمُ بنُ إبراهيمَ الأَزْديُّ، وأبو عُمَرَ[١] بنُ الحَوْضيِّ، وعَمْرُو بنُ مرزوقٍ، قالوا: حدَّثَنا شُعْبةُ، عن عَمْرِو بنِ مُرَّةَ، عن أبي عُبَيْدةَ، عن أبي موسى، عن النبيِّ ﷺ، قال: «**إِنَّ اللهَ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ، وَيَبْسُطُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا**»[٢].

أفيجوزُ أن يقالَ: يبسُطُ حلالَهُ بالليلِ، وحرامَهُ بالنهارِ؛ ليتوبَ المُسيئانِ؟!

حدَّثَنا نُعَيْمُ بنُ حمَّادٍ، ثنا ابنُ المبارَكِ، أخبَرَنا عَنْبَسةُ بنُ سعيدٍ، عن حبيبِ بنِ أبي عَمْرَةَ، عن مجاهِدٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ، عن عائشةَ رضي الله عنها؛ أنَّها سألَتْ رسولَ اللهِ ﷺ، عن قولِ اللهِ: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧]؛ فأين الناسُ يومَئِذٍ يا رسولَ اللهِ؟ قال: «**عَلَى جِسْرِ جَهَنَّمَ**»[٣].

أفيجوزُ أن يقالَ: إنَّ الأرضَ جميعًا رِزْقُ اللهِ يومَ القيامة، والسمٰواتُ مطويَّاتٌ برِزْقِهِ: حلالِهِ وحرامِه، وموسَّعِهِ ومقتَّرِه؟! لقد عَلِمَ الخَلْقُ ـ إلا مَن جَهِلَ ـ استحالةَ هذا التأويل.

فلو أنَّك إذا أردتَّ معانَدةَ اللهِ ورسولِهِ، ومخالَفةَ أهلِ الإسلامِ، احتجَجْتَ بكلامٍ أستَرَ عَوْرةً، وأقلَّ استحالةً مِن هذا، كان أنجَعَ لك في قلوبِ الجُهَّالِ، مِن أن تأتيَ بشيءٍ لا يشُكُّ عاقلٌ ولا جاهلٌ في بُطولِهِ واستحالتِه.

حدَّثَنا عبدُ اللهِ بنُ صالحٍ، حدَّثَني لَيْثٌ، حدَّثَني ابنُ عَجْلانَ، عن أبيه، عن أبي هُرَيرةَ رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ، قال: «**إِنَّ اللهَ حِينَ خَلَقَ الخَلْقَ، كَتَبَ بِيَدِهِ عَلَى نَفْسِهِ: إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي**»[٤].

---

(١) في المطبوع من «النقضِ على المَرِيسي»: «وأبو عمرو»؛ والتصويبُ مِن مصادرِ التخريج.
(٢) أخرجه مسلم (٢٧٥٩). وينظر: شرحي على كتابِ «التوحيد» لابنِ خُزَيْمة.
(٣) أخرجه التِّرمِذي (٣٢٤١)، والنَّسائي في «الكبرى» (١١٣٨٩).
(٤) أخرجه التِّرمِذي (٣٥٤٣)، وابن ماجه (١٨٩ و٤٢٩٥)؛ وهو عند البخاري (٣١٩٤)، ومسلم (٢٧٥١)؛ مِن طرُقٍ أخرى عن أبي هُرَيْرة. وينظر: شرحي على كتابِ «التوحيد» لابنِ خُزَيْمة.

فهل مِن بيانٍ أشفى مِن هذا؛ أنَّه كتَبَ بيدِهِ على نفسِهِ: «**إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي**»؟! أفيجوزُ لهذا المَرِيسيِّ أن يقولَ: كتَبَ برِزْقِهِ حلالِهِ وحرامِهِ على نفسِه؟!

وفي هذا البابِ أحاديثُ كثيرةٌ، ترَكْناها مخافةَ التطويل، وفيما ذكَرْنا مِن ذلك بيانٌ بيِّنٌ، ودَلَالةٌ ظاهرةٌ في تثبيتِ يَدَيِ اللهِ ﷻ أنَّهما على خلافِ ما تأوَّله هذا المَرِيسيُّ الضالُّ، الذي خرَجَ بتأويلِهِ هذا مِن جميعِ لغاتِ العرَبِ والعجَم.

فَلْيَعرِضْ هذه الآثارَ رجلٌ على عَقْلِه؛ هل يجوزُ لعربيٍّ أو عجَميٍّ أن يتأوَّلَ أنَّها أرزاقُهُ وحلالُهُ وحرامُه؟! وما أَحسَبُ هذا المَرِيسيَّ إلا وهو على يقينٍ مِن نَفْسِهِ: أنَّها تأويلُ ضَلَالْ، ودعوى مُحَالْ، غيرَ أنَّه مكذِّبٌ الأصلْ، متلطِّفٌ لتكذيبِهِ بمُحَالِ التأويلِ كيلا يفطُنَ لتكذيبِهِ أهلُ الجَهْلْ.

ولئن كان أهلُ الجهلِ في غلَطٍ مِن أمرِه، إنَّ أهلَ العِلْمِ منه لعلى يقينٍ؛ فلا يظُنَّ المنسلِخُ مِن دِينِ اللهِ أنَّه يغالِطُ بتأويلِهِ هذا إلا مَن قد أضَلَّهُ اللهُ، وجعَلَ على قلبِهِ وبصَرِهِ وسَمْعِهِ غِشَاوةً.

ثم إنَّا ما عرَفْنا لآدَمَ مِن ذُرِّيَّتِهِ ابنًا أعَقَّ ولا أحسَدَ منه؛ إذْ يَنفِي عنه أفضَلَ فضائِلِهْ، وأشرَفَ مناقِبِهْ، فيسوِّيهِ في ذلك بأخسِّ خَلْقِ الله[(١)]؛ لأنَّه ليس لآدَمَ فضيلةٌ أفضَلُ مِن أنَّ اللهَ خلَقَهُ بيدِهِ مِن بينِ خلائقِه؛ ففضَّله بها على جميعِ الأنبياءِ والرسُلِ والملائكة؛ أَلَا ترَوْنَ موسى حين التقى مع آدَمَ في المحاوَرَةِ، احتجَّ عليه بأشرَفِ مناقبِهِ، فقال: «**أَنْتَ الَّذِي خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ**»[(٢)]؟! ولو لم تكُنْ هذه مخصوصةً لآدَمَ دون مَن سواه، ما كان يخُصُّهُ بها فضيلةً دون نَفْسِه؛ إذْ هو وآدَمُ في خَلْقِ يدَيِ اللهِ سواءٌ في دعوى المَرِيسيِّ؛ ولذلك قُلْنا: إنَّه لم يكُنْ لآدَمَ ابنٌ أعَقُّ منه؛ إذْ يَنفِي عنه ما فضَّله اللهُ به على الأنبياءِ والرسُلِ،

---

(١) كلامُ الدارِميِّ: «فيسوِّيهِ في ذلك بأخسِّ خَلْقِ اللهِ» خطأٌ بيِّن، وزلَّةٌ غيرُ مقصودة؛ فليس في نفيِ ذلك مساواةٌ له بأخسِّ الخَلْق.

(٢) سبَقَ تخريجُه.

والملائكةِ المقرَّبين(١).

وممَّا يبيِّنُ ذلك: حديثُ عبدِ اللهِ بنِ عَمْرِو بنِ العاصِ: حدَّثَناهُ عبدُ اللهِ بنُ صالحٍ، حدَّثني الليثُ، حدَّثني هشامُ بنُ سعيدٍ، عن زيدِ بنِ أسلَمَ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ؛ أنَّ عبدَ اللهِ بنَ عَمْرِو بنِ العاصِ، قال: «لقد قالت الملائكةُ: يا ربَّنا، مِنَّا الملائِكةُ المقرَّبون، ومِنَّا حَمَلةُ العَرْشِ، ومِنَّا الكِرَامُ الكاتبون، ونحن نسبِّحُ اللهَ الليلَ والنهارَ، لا نَسْأَمُ ولا نفتُرُ، خلَقْتَ بني آدَمَ، فجعَلْتَ لهم الدنيا، وجعَلْتَهُمْ يأكُلونَ ويَشرَبونَ ويتزوَّجون؛ فكما جعَلْتَ لهم الدنيا، فاجعَلْ لنا الآخِرةَ، فقال: لن أفعَلَ، ثم عادوا، فاجتهَدُوا المسألةَ، فقالوا مِثْلَ ذلك، فقال: لن أفعَلَ، ثم عادُوا فاجتهَدُوا المسألةَ بمِثْلِ ذلك، فقال: لن أجعَلَ صالحَ ذُرِّيَّةِ مَن خلَقْتُ بِيَدَيَّ، كمَنْ قُلْتُ له: كُنْ؛ فكان»(٢).

أَوَلَا ترى ـ أيُّها المَريسيُّ ـ كيف ميَّز بين آدَمَ في خَلْقِهِ بيدَيِ اللهِ مِن بينِ سائرِ الخَلْقِ؟! ولو كان تفسيرُهُ على ما ادَّعَيْتَ، لاحتَجَّتِ الملائكةُ على ربِّها؛ إذِ احتجَّ عليهم بيدَيْهِ في آدَمَ أن يقولوا: يا ربَّنا، نحنُ وآدَمُ في معنى خَلْقِهِ بيدَيْكَ سواءٌ، ولكن عَلِمَتِ الملائكةُ مِن تفسيرِ ذلك ما عَمِيَ عنه الضالُّ المَريسيُّ، واللهِ، ما رَضِيَ اللهُ لذُرِّيَّةِ آدَمَ، حتى أثبَتَ لهم بذلك عنده مَنقَبةَ آدَمَ؛ إذْ خلَقَ أباهم بيدِهِ خصوصًا مِن بينِ الخلائقِ، حتى احتَجَّ به على الملائكةِ، وفضَّل ولَدَهُ بذلك عليهم؛ فكيف آدَمُ نَفْسُه؟! لقد حسَدتَّ أباكَ ـ أيُّها المَريسيُّ ـ كما حسَدَهُ إبليسُ؛ حيثُ قال: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ ١٢﴾ [الأعراف: ١٢]، وأيُّ عقوقٍ لآدَمَ أعظَمُ مِن أن يقولَ اللهُ: خلَقْتُ أباكَ آدَمَ

(١) مرادُهُ: فضيلةُ آدَمَ التي ليست لغيرِه، وقد اختصَّهُ اللهُ بها دُونَ غيرِه، وهي أنَّ اللهَ خلقَهُ بيدِه.

(٢) أخرجه الطبَراني في «الكبير» (١٣/ ٦٥٨ رقم ١٤٥٨٤)، و«الأوسَط» (٦١٧٣)؛ مِن طريق صفوان بن سُلَيم، عن عَطَاء بن يَسَار، عن عبد الله بن عمرو؛ مرفوعًا، وأخرجه ابن حَبِيب في «وصف الفِرْدَوْس» (١١٤)؛ مِن طريق عبد الرحمٰن بن زَيْد بن أسلَم، عن أبيه، عن عَطَاء؛ مرسَلًا، وأخرجه عبد الرزَّاق في «تفسيره» (١/ ٣٨٢)، عن معَمر، عن زَيْد بن أسلَم؛ قولَه.

بيدَيَّ، دون مَن سواه مِن الخلائقِ، فتقولَ: لا، ولكنْ خلَقْتَهُ بإرادتِك؛ كما خلَقْتَ القِرَدةَ والخنازيرَ والكلابَ، والخنافسَ والعقاربَ سواءً.

وممَّا يَزيدُكَ بيانًا لاستحالةِ دعواكَ: قولُ ابنِ عُمَرَ: «خَلَقَ اللهُ أربعةَ أشياءَ بيَدِهِ، ثم قال لسائرِ الخَلْقِ: كُنْ؛ فكان»[١]...

ولا يجوزُ الكلامُ في آياتِ الصفاتِ، وأحاديثِ الإثباتِ لها، ونَفْيِ المِثْلِيَّةِ عنها، والإيمانِ بها، إلا بما يُعرَفُ مِن اللغةِ العربيَّةِ على سياقِ الكلامِ وملازَمتِه، واللهُ أعلَم». اهـ.

الدَّلَالةُ السابعةَ عَشْرَةَ: ولذا قال أبو بكرٍ البَيْهقيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «وأسلَمُها: الإيمانُ بلا كَيْفٍ، والسكوتُ عن المرادِ، إلا أن يَرِدَ ذلك عن الصادقِ، فيصارَ إليه؛ ومِن الدليلِ على ذلك: اتِّفاقُهم على أنَّ التأويلَ المعيَّنَ غيرُ واجبٍ؛ فحينئذٍ التفويضُ أسلَم»[٢].

قلتُ: إذا كان التأويلُ المعيَّنُ غيرَ واجبٍ بالاتِّفاقِ ـ يعني: عند مَن يتأوَّلُ نصوصَ الصفاتِ ـ فكيف يتديَّنُ المسلِمُ باعتقادِ ذلك في أمرٍ واجبٍ يتعلَّقُ بأعظمِ شيءٍ؛ وهو اللهُ جَلَّ جَلَالُهُ؟! خاصَّةً أنَّ منهم ـ أي: ممَّن يسلُكُ هذه الطريقةَ الخاطئةَ ـ مَن يقولُ: إنَّ خبَرَ الآحادِ ليس بحُجَّةٍ في أبوابِ الاعتقاد! ومع ذلك: هم يريدون أن يتديَّنَ الناسُ ويعتقِدوا بأمرٍ هو مَوضِعُ احتمالٍ عند مَن يذهَبُ إليه!

ثم كيف يُترَكُ ما جاء في الكتابِ والسُّنَّةِ ـ واتِّباعُهُ واجبٌ بالاتِّفاقِ ـ إلى شيءٍ ليس هو واجبًا بالاتِّفاق؟!

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «فتح الباري» (١٣/ ٣٩٠): «وقال غيرُهُ: لم يُنقَلْ عن النبيِّ ﷺ، ولا عن أحدٍ مِن أصحابِهِ، مِن طريقٍ صحيحٍ: التصريحُ بوجوبِ تأويلِ شيءٍ مِن ذلك، ولا المنعُ مِن ذِكرِه، ومِن المُحالِ: أن يأمُرَ اللهُ

(١) أخرجه الآجُرِّيّ في «الشريعة» (٧٥٦)، وأبو الشيخ في «العظَمة» (٢/ ٥٧٨ ـ ٥٧٩)، واللالَكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٧٢٩ و٧٣٠).
(٢) ينظر: «فتح الباري» (٣/ ٣٠).

نبيَّهُ بتبليغِ ما أُنزِلَ إليه مِن ربِّهِ، ويُنزِلَ عليه: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة: ٣]، ثم يترُكَ هذا البابَ، فلا يميِّزَ ما يجوزُ نسبتُهُ إليه ممَّا لا يجوز، مع حَضِّهِ على التبليغِ عنه، بقولِهِ: «لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ»(١)، حتى نقَلُوا أقوالَهُ وأفعالَهُ، وأحوالَهُ وصفاتِهِ، وما فُعِلَ بحضرتِه؛ فدَلَّ على أنَّهم اتَّفَقوا على الإيمانِ بها على الوجهِ الذي أراده اللهُ منها، ووجَبَ تنزيهُهُ عن مشابَهةِ المخلوقاتِ؛ بقولِهِ تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١]؛ فمَن أوجَبَ خلافَ ذلك بعدهم، فقد خالَفَ سبيلَهم، وباللهِ التوفيق».

الدَّلَالةُ الثامنةَ عَشْرَةَ: أنَّ القولَ في بعضِ النصوصِ كالقولِ في سائرِها.

قال أبو عثمانَ إسماعيلُ بنُ عبدِ الرحمٰنِ الصابُونيُّ في كتابِهِ «عقيدة السلف أصحاب الحديث» (ص٤٩): «قرَأْتُ لأبي عبدِ اللهِ بنِ أبي جعفرٍ البخاريِّ، وكان شيخَ بخارى في عَصْرِهِ بلا مدافَعَةٍ، وأبو حَفْصٍ كان مِن كبارِ أصحابِ محمَّدِ بنِ الحسَنِ الشَّيْبانيِّ، قال أبو عبدِ اللهِ ـ أعني: ابنَ أبي حَفْصٍ هذا ـ: سَمِعْتُ عبدَ اللهِ بنَ عثمانَ، وهو عَبْدانُ شيخُ مَرْوَ، يقولُ: سَمِعتُ محمَّدَ بنَ الحسَنِ الشَّيْبانيَّ يقولُ: قال حمَّادُ بنُ أبي حنيفةَ: قُلْنا لهؤلاءِ: أرأيتُمْ قولَ اللهِ ﷻ ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ٢٢﴾ [الفجر: ٢٢]؟! قالوا: أمَّا الملائكةُ: فيَجِيئونَ صفًّا صفًّا، وأمَّا الربُّ تعالى: فإنَّا لا نَدْرِي ما عنى بذاك، ولا نَدْرِي كيفيَّةَ جِيئَتِه، فقلتُ لهم: إنَّا لم نكلِّفْكم أن تَعلَمُوا كيف جِيئَتُهُ، ولكنَّا نكلِّفُكم أن تؤمِنوا بمجيئِهِ، أرأَيْتَ مَن أنكرَ أنَّ الملَكَ يجيءُ صفًّا صفًّا ما هو عندكم؟! قالوا: كافرٌ مكذِّب، قُلْتُ: فكذلك إنْ أنكَرَ أنَّ اللهَ سبحانه لا يجيءُ، فهو كافرٌ مكذِّب».

قلتُ: هذا ثابتٌ محفوظٌ عن حمَّادِ بنِ أبي حنيفةَ، وما قاله ظاهرُ الدَّلَالةِ؛ وذلك أنَّ كلَّ أهلِ العِلْمِ يفسِّرونَ القرآنَ والسُّنَّةَ على ظاهرِهما؛ ومِن ذلك: ما جاء في الحلالِ والحرامِ، والآدابِ والرقائقِ، وغيرِها؛ بل وفي كثيرٍ

(١) أخرجه البخاري (٦٧)، ومسلم (١٦٧٩)؛ مِن حديثِ أبي بَكْرة، والبخاري (١٠٤)، ومسلم (١٣٥٤)؛ مِن حديثِ أبي شُرَيْحٍ العَدَويّ.

مِن أبوابِ الاعتقادِ أيضًا، فلماذا يتأوَّلونَ نصوصَ الصفاتِ، ويُخرِجُونها عن ظاهرِها بلا دليلٍ ولا برهان؟! فلا شكَّ أنَّه يَلْزَمُهم أن يعامِلوها، كما يعامِلون باقيَ النصوصِ؛ كما ذكَرَ حمَّادُ بنُ أبي حنيفةَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

الدَّلَالةُ التاسعةَ عَشْرَةَ: أنَّ القولَ في بعضِ الصفاتِ كالقولِ في سائرِها؛ فمَن أثبَتَ بعضَ الصفاتِ، يَلزَمُهُ إثباتُ باقي الصفات؛ وذلك لعدَمِ الفَرْقِ، حتى مَن لم يُثبِتْ شيئًا مِن الصفاتِ، فلا بدَّ أن يؤمِنَ بالخالقِ جَلَّ وَعَلَا، وأَنَّ له ذاتًا لا تُشبِهُ ذواتِ خَلْقِه.

فيقالُ له: وكذا الإيمانُ بصفاتِ اللهِ جَلَّ وَعَلَا؛ فإنَّ له صفاتٍ لا تُشبِهُ صفاتِ خَلْقِه.

قال أبو العبَّاسِ ابنُ تيميَّةَ في «التدمريَّة» (ص٣١ ـ ٤٥): «**القولُ في بعضِ الصفاتِ كالقولِ في بعضٍ:**

فإنْ كان المخاطَبُ ممَّن يُقِرُّ: بأنَّ اللهَ حيٌّ بحياةٍ، عليمٌ بعلم، قديرٌ بقدرةٍ، سميعٌ بسمعٍ، بصيرٌ ببصَرٍ، متكلِّمٌ بكلامٍ، مريدٌ بإرادةٍ، ويَجعَلُ ذلكَ كلَّه حقيقةً، وينازِعُ في محبَّتِهِ ورضاهُ، وغضَبِهِ وكراهِيَتِهِ؛ فيَجعَلُ ذلك مجازًا، ويفسِّرُهُ:

[١] **إمَّا بالإرادة.**

[٢] **وإمَّا ببعضِ المخلوقاتْ؛ مِن النِّعَمِ والعقوباتْ!**

قيل له: لا فرقَ بين ما نَفَيْتَهُ وبين ما أَثْبَتَّهُ؛ بل القولُ في أحدِهما كالقولِ في الآخَر.

فإن قلتَ: «إنَّ إرادتَهُ مثلُ إرادةِ المخلوقِين»:

فكذلك: محبَّتُهُ، ورضاهُ وغضَبُهُ؛ وهذا هو التمثيل.

وإن قلتَ: «له إرادةٌ تَلِيقُ به؛ كما أنَّ للمخلوقِ إرادةً تَلِيقُ به»:

قيل لك: وكذلك له محبَّةٌ تَلِيقُ به، وللمخلوقِ محبَّةٌ تليقُ به، وله رضًا وغضَبٌ يَلِيقُ به، وللمخلوقِ رضًا وغضَبٌ يَلِيقُ به.

وإن قال: «الغضَبُ: غَلَيَانُ دمِ القلبِ؛ لطَلَبِ الانتقام»:

قيل له: والإرادةُ: مَيْلُ النفسِ إلى جلبِ مَنفَعة، أو دفعِ مَضَرَّة.

فإن قلتَ: «هذه إرادةُ المخلوق»:

قيل لك: وهذا غضَبُ المخلوق.

وكذلك: يُلزَمُ بالقولِ في كلامِهِ وسمعِهِ وبصَرِهِ، وعِلْمِهِ وقدرتِه؛ إنْ نَفَى عن الغضَبِ والمحبَّةِ والرضا ونحوِ ذلك ما هو مِن خصائصِ المخلوقين، فهذا منتفٍ عن السمعِ والبصَرِ والكلامِ وجميعِ الصفات.

وإن قال: «إنَّه لا حقيقةَ لهذا إلا ما يختصُّ بالمخلوقين؛ فيجبُ نفيُهُ عنه»:

قيل له: وهكذا السمعُ والبصَر، والكلامُ والعلمُ والقدرة.

فهذا المفرِّقُ بين بعضِ الصفاتِ وبعضٍ، يقالُ له فيما نفاه كما يقولُهُ هو لمنازِعِهِ فيما أثبَتَه:

فإذا قال المعتزِليُّ: «ليس له إرادةٌ ولا كلامٌ قائمٌ به؛ لأنَّ هذه الصفاتِ لا تقومُ إلا بالمخلوقات»:

فإنه يبيِّنُ للمعتزِليِّ: أنَّ هذه الصفاتِ يتصِفُ بها القديمُ، ولا تكونُ كصفاتِ المحدَثات.

فهكذا يقولُ له المثبِتُونَ لسائرِ الصفات؛ مِن المحبَّةِ، والرضا، ونحوِ ذلك.

فإن قال: «تلك الصفاتُ أُثبِتُها بالعقل؛ لأنَّ «**الفعلَ الحادثَ**»: دَلَّ على «القدرة»، و«**التخصيصَ**»: دَلَّ على «الإرادة»، و«**الإحكامَ**»: دَلَّ على «العلم»، و«**هذه الصفاتُ**»: مستلزِمةٌ لـ«الحياة»؛ و«**الحَيُّ**»: لا يخلو عن «السمعِ»، و«البصَرِ»، و«الكلامِ»، أو ضِدِّ ذلك»:

قال له سائرُ أهلِ الإثباتِ: لك جوابان:

أحدُهما: أن يقالَ: عدَمُ الدليلِ المعيَّنِ لا يستلزِمُ عدَمَ المدلولِ المعيَّن:

فهَبْ: أنَّ ما سَلَكْتَهُ مِن الدليلِ العقليِّ لا يُثبِتُ ذلك؛ فإنَّه لا يَنفِيهِ، وليس لك أن تَنفِيَهُ بغيرِ دليلٍ؛ لأنَّ النافيَ عليه الدليلُ، كما على المُثبِتِ(١)،

---

(١) ينظر: «الواضح» لابن عَقِيل (٢/ ٣٣٩ ـ ٣٤٢)، و«المستصفى» للغَزَالي (١/ ٣٨٤ ـ ٣٨٩)، =

والسمعُ قد دَلَّ عليه، ولم يعارِضْ ذلك معارِضٌ عقليٌّ ولا سمعيٌّ؛ فيجبُ إثباتُ ما أثبَتَهُ الدليلُ السالِمُ عن المعارِضِ المقاوِمِ.

الثاني: أن يقالَ: يُمكِنُ إثباتُ هذه الصفاتْ، بنظيرِ ما أثبَتَّ به تلك مِن العقليَّاتْ؛ **فيقالُ:**

[١] «**نفعُ العبادِ بالإحسانِ إليهم**»: يدُلُّ على «الرحمةِ»؛ كدَلَالةِ «التخصيصِ» على «المشيئة».

[٢] و«**إكرامُ الطائعينَ**»: يدُلُّ على «محبَّتِهم».

[٣] و«**عقابُ الكُفَّارِ**»: يدُلُّ على «بُغْضِهم».

كما قد ثبَتَ بالشاهدِ والخبَرِ مِن إكرامِ أوليائِه، وعقابِ أعدائِه.

[٤] و«**الغاياتُ المحمودةُ في مفعولاتِهِ ومأموراتِهِ» ـ وهي ما تنتهي إليه مفعولاتُهُ ومأموراتُهُ مِن العواقبِ الحميدة ـ**: تدُلُّ على «حكمتِهِ البالغةِ»؛ كما يدُلُّ «التخصيصُ» على «المشيئةِ»، وأَوْلى؛ لقُوَّةِ العِلَّةِ الغائيَّة؛ **ولهذا كان ما في القرآنِ مِن بيانِ ما في مخلوقاتِهِ مِن النِّعَمِ والحِكَمِ أعظَمَ مما في القرآنِ مِن بيانِ ما فيها مِن الدَّلَالةِ على محضِ المشيئة.**

وإنْ كان المخاطَبُ ممَّن يُنكِرُ الصفاتِ، ويُقِرُّ بالأسماءِ؛ كالمعتزِليِّ الذي يقولُ: «إنَّه حَيٌّ، عليمٌ، قدير»، ويُنكِرُ أن يتصِفَ بالحياةِ، والعلمِ، والقدرة!»:

قيل له: لا فرقَ بين إثباتِ الأسماءِ، وبين إثباتِ الصفات:

فإنَّك إن قلتَ: «إثباتُ الحياةِ والعلمِ والقدرةِ يقتضي تشبيهًا وتجسيمًا؛ لأنَّا لا نجدُ في الشاهدِ متصِفًا بالصفاتِ إلا ما هو جسمٌ»:

قيل لك: ولا تجدُ في الشاهدِ ما هو مسمًّى بأنَّه حَيٌّ عليمٌ قديرٌ إلا ما هو جسمٌ:

= و«الإحكام» للآمِدي (٤/ ٢٦٤ ـ ٢٦٧ ط. الصميعي)، و«الجواب الصحيح» (٦/ ٤٥٨ ـ ٤٨٠)، و«بدائع الفوائد» (٤/ ١٥٧٢ ـ ١٥٧٣).

فإنْ نفيتَ ما نفيتَ لكونِكَ لم تجدْهُ في الشاهدِ إلا لِجسمٍ، **فانْفِ الأسماءَ ـ بل وكلَّ شيءٍ ـ** لأنَّك لا تجدُهُ في الشاهدِ إلا لجسمٍ.

فكُلُّ ما يَحتجُّ به مَن نَفَى الصفاتِ، يَحتجُّ به نافي الأسماءِ الحسنى، فما كان جوابًا لذلك، كان جوابًا لمُثبِتي الصفات.

وإنْ كان المخاطَبُ مِن الغُلَاتْ، نفاةِ الأسماءِ والصفاتْ؛ وقال: «لا أقولُ: هو موجودٌ، ولا حَيٌّ، ولا عليمٌ، ولا قدير؛ بل هذه الأسماءُ لمخلوقاتِهِ، أو هي مجازٌ؛ لأنَّ إثباتَ ذلك يستلزِمُ التشبيهَ بالموجودِ، الحيِّ، العليمِ، القدير»:

قيل له: وكذلك إذا قلتَ: «ليس بموجودٍ، ولا حَيٍّ، ولا عليمٍ، ولا قدير»، كان ذلك تشبيهًا بالمعدوماتْ؛ وذلك أقبحُ مِن التشبيهِ بالموجوداتْ.

فإن قال: «أنا أَنفِي النفيَ والإثباتْ»:

قيل له: فيَلزَمُكَ التشبيهُ بما اجتمَعَ فيه النقيضانِ مِن الممتنِعاتْ؛ فإنَّه يمتنِعُ أن يكونَ الشيءُ موجودًا معدومًا، أو لا موجودًا ولا معدومًا، ويمتنِعُ أن يُوصَفَ باجتماعِ الوجودِ والعدَم، والحياةِ والموت، والعلمِ والجهل، أو يُوصَفَ بنفيِ الوجودِ والعدَم، ونفيِ الحياةِ والموت، ونفيِ العلمِ والجهل[(١)].

فإن قلتَ: «إنَّما يمتنِعُ نفيُ النقيضَيْنِ عمَّا يكونُ قابلًا لهما، وهذانِ يَتقابَلانِ تقابُلَ العدَمِ والمَلَكَةِ، لا تقابُلَ السلبِ والإيجاب؛ فإنَّ الجدارَ لا يقالُ له: أعمى ولا بصيرٌ، ولا حيٌّ ولا ميِّتٌ؛ إذْ ليس بقابلٍ لهما»:

قيل لك أوَّلًا: هذا لا يصحُّ في الوجودِ والعدَمِ؛ فإنَّهما متقابِلانِ تقابُلَ السلبِ والإيجابِ، باتفاقِ العقلاءِ؛ فيَلزَمُ مِن رفعِ أحدِهما ثبوتُ الآخَر.

وأمَّا ما ذكَرْتَهُ مِن الحياةِ والموت، والعلمِ والجهل[(٢)]:

---

(١) ومثلُهُ: القدرةُ والعَجْز، والكلامُ والخرَس، والعمَى والبصَر، والسمعُ والصَّمَم؛ لا يُوصَفُ الشيءُ باجتماعِهما معًا، ولا بنفيِهما معًا؛ كما يأتي.

(٢) وكذا: ما ذكَرَهُ مِن «العمَى والبصَر»؛ وحكمُ اجتماعِ «العلمِ والجهلِ» وارتفاعِهما: كحكمِ اجتماعِ «العمَى والبصَر» وارتفاعِهما؛ وينظر ما سيأتي مِن كلامِ شيخِ الإسلام.

فهذا اصطلاحٌ اصطلَحَتْ عليه المتفلسِفةُ المَشَّاؤُونَ؛ والاصطلاحاتُ اللفظيَّةْ، ليست دليلًا على نفي الحقائقِ العقليَّةْ؛ وقد قال اللهُ تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۝٢٠ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ۝٢١﴾ [النحل: ٢٠ ـ ٢١]؛ فسمَّى الجمادَ ميّتًا؛ وهذا مشهورٌ في لغةِ العرَبِ وغيرِهم.

وقيل لك ثانيًا: فما لا يَقبَلُ الاتصافَ بالحياةِ والموت، والعمَى والبصر، ونحوِ ذلك مِن المتقابِلاتِ: أنقصُ مما يَقبَلُ ذلك؛ فالأعمى الذي يَقبَلُ الاتصافَ بالبصَرِ أكملُ مِن الجمادِ الذي لا يَقبَلُ واحدًا منهما؛ فأنتَ فَرَرْتَ مِن تشبيهِهِ بالحيواناتِ القابِلةِ لصفاتِ الكمال، ووصَفْتَهُ بصفاتِ الجماداتِ التي لا تَقبَلُ ذلك.

وأيضًا: فما لا يَقبَلُ الوجودَ والعدَم: أعظمُ امتناعًا مِن القابلِ للوجودِ والعدَم؛ بل ومِن اجتماعِ الوجودِ والعدَم، ونفيِهما جميعًا؛ فما نفَيْتَ عنه قَبُولَ الوجودِ والعدَمِ، كان أعظَمَ امتناعًا مما نفيتَ عنه الوجودَ والعدَم.

وإذا كان هذا ممتنِعًا في صرائحِ العقولِ، فذلك أعظمُ امتناعًا؛ **فجعَلْتَ الوجودَ الواجبَ الذي لا يَقبَلُ العدَمَ هو أعظَمَ الممتنِعات!**

وهذا غايةُ التناقُضِ والفساد!

وهؤلاءِ الباطنيَّةُ:

منهم: مَن يصرِّحُ برفعِ النقيضَيْنِ: الوجودِ والعدَم؛ ورَفْعُهما كجَمْعِهما.

ومنهم مَن يقولُ: لا أُثبِتُ واحدًا منهما؛ وامتناعُهُ عن إثباتِ أحدِهما في نفسِ الأمرِ لا يَمنَعُ تحقُّقَ واحدٍ منهما في نفسِ الأمر؛ وإنَّما هو كجهلِ الجاهلِ، وسكوتِ الساكتِ، الذي لا يعبِّرُ عن الحقائق.

وإذا كان ما لا يَقبَلُ الوجودَ ولا العدَمَ أعظمَ امتناعًا ممَّا يقدَّرُ قَبُولُهُ لهما، مع نفيِهما عنه ـ: فما يقدَّرُ لا يَقبَلُ الحياةَ ولا الموت، ولا العلمَ ولا الجهل، ولا القدرةَ ولا العجز، ولا الكلامَ ولا الخَرَس، ولا العمى ولا البصر، ولا السمعَ ولا الصَّمَمَ ـ: أقربُ إلى المعدومِ والممتنِعِ مما يقدَّرُ قابلًا لهما، مع نفيِهما عنه.

وحينئذٍ: فنَفْيُهما مع كونِهِ قابلًا لهما أقربُ إلى الوجودِ والممكِن، وما جاز لواجبِ الوجودِ قابلًا، وجَبَ له؛ لعدَمِ توقُّفِ صفاتِهِ على غيرِه، فإذا جاز القَبُولُ، وجَبَ، وإذا جاز وجودُ المقبولِ، وجَبَ.

وقد بُسِطَ هذا في موضعٍ آخَرَ، وبُيِّنَ وجوبُ اتصافِهِ بصفاتِ الكمالِ التي لا نقصَ فيها بوجهٍ مِن الوجوهِ(١).

وقيل له أيضًا(٢): اتفاقُ المسمَّيَيْنِ في بعضِ الأسماءِ والصفاتْ، ليس هو التشبيهَ والتمثيلَ الذي نَفَتْهُ الأدلَّةُ السمعيَّاتُ والعقليَّاتْ، وإنَّما نفَتْ ما يستلزِمُ اشتراكَهُما فيما يَختصُّ به الخالقُ مما يَختصُّ بوجوبِهِ أو جوازِهِ أو امتناعِهِ؛ فلا يجوزُ أن يَشركَهُ فيه مخلوقٌ، ولا يَشرَكُهُ مخلوقٌ في شيءٍ مِن خصائصِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وأمَّا ما نَفَيْتَهُ: فهو ثابتٌ بالشرعِ والعقلِ؛ وتسميتُكَ ذلك تشبيهًا وتجسيمًا تمويهٌ على الجُهَّالِ، الذين يظُنُّونَ أنَّ كلَّ معنًى سَمَّاهُ مُسَمٍّ بهذا الاسمِ يجبُ نَفْيُهُ؛ ولو ساغ هذا، لكان كلُّ مُبطِلٍ يسمِّي الحقَّ بأسماءٍ يَنفِرُ عنها بعضُ الناسِ؛ ليكذِّبَ الناسُ بالحقِّ المعلومِ بالسمعِ والعقل.

وبهذه الطريقةِ: أَفسَدَتِ الملاحِدةُ على طوائفَ مِن الناسِ عقولَهم ودِينَهم؛ حتى أخرَجُوهم إلى أعظمِ الكفرِ والجهالهْ، وأبلغِ الغَيِّ والضلالة.

وإن قال نفاةُ الصفاتِ: «إثباتُ العلمِ والقدرةِ والإرادةِ يستلزِمُ تعدُّدَ الصفاتِ؛ وهذا تركيبٌ ممتنِعٌ»:

قيل: **«وإذا قُلْتُمْ**: «هو موجودٌ واجبٌ، وعَقْلٌ وعاقلٌ ومعقولٌ، [وعِشْقٌ] وعاشقٌ ومعشوقٌ، ولذيذٌ وملتذٌّ ولَذَّةٌ»:

فليس المفهومُ مِن هذا هو المفهومَ مِن هذا؛ فهذه معانٍ متعدِّدةٌ متغايِرةٌ في العقلِ؛ وهذا تركيبٌ عندكم، وأنتم تُثبِتُونَهُ وتسمُّونَهُ توحيدًا.

---

(١) ينظر: «الرسالة الأكمليَّة» لشيخ الإسلام.

(٢) هنا عاد شيخُ الإسلامِ إلى الردِّ على نفاةِ الأسماءِ والصفاتِ جميعًا؛ وهم الجهميَّةُ، وهذا هو الوجهُ الثاني في الردِّ عليهم.

فإن قالوا: «هذا توحيدٌ في الحقيقةِ؛ وليس هذا تركيبًا ممتنِعًا»:

قيل لهم: واتصافُ الذاتِ بالصفاتِ اللازمةِ لها: توحيدٌ في الحقيقةِ؛ وليس هو تركيبًا ممتنِعًا.

وذلك أنَّه مِن المعلومِ بصريحِ المعقولِ: أنَّه ليس معنى كونِ الشيءِ عالمًا هو معنى كونِهِ قادرًا، ولا نفسُ ذاتِهِ هو نفسَ كونِهِ عالمًا قادرًا:

فمَن جوَّز: أن تكونَ هذه الصفةُ هي الأخرى، وأن تكونَ الصفةُ هي الموصوفَ، **فهو مِن أعظمِ الناسِ سَفْسَطةً**.

ثُمَّ إنَّه متناقِضٌ؛ فإنَّه إنْ جوَّز ذلك، جاز أن يكونَ وجودُ هذا هو وجودَ هذا؛ فيكونُ الوجودُ واحدًا بالعَيْنِ، لا بالنَّوْعِ.

وحينئذٍ: فإذا كان وجودُ المُمكِنِ هو وجودَ الواجبِ، كان وجودُ كلِّ مخلوقٍ يُعدَمُ بعد وجودِهِ ويُوجَدُ بعد عدَمِهِ: هو نفسَ وجودِ الحقِّ القديمِ الدائمِ، الباقي الذي لا يَقبَلُ العدَمَ.

وإذا قُدِّرَ هذا، كان الوجودُ الواجبُ موصوفًا بكلِّ تشبيهٍ وتجسيمٍ، وكلِّ نقصٍ، وكلِّ عَيْبٍ؛ كما يصرِّحُ بذلك أهلُ وَحْدةِ الوجودِ الذين طرَدُوا هذا الأصلَ الفاسدَ.

وحينئذٍ: فتكونُ أقوالُ نفاةِ الصفاتِ باطلةً على كلِّ تقديرٍ.

وهذا بابٌ مُطَّرِدٌ؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ مِن النفاةِ لِمَا أخبَرَ به الرسولُ ﷺ مِن الصفاتِ، لا يَنفِي شيئًا ـ فرارًا مما هو محذورٌ ـ إلا وقد أثبَتَ ما يَلزَمُهُ فيه نظيرُ ما فَرَّ منه؛ فلا بُدَّ له في آخِرِ الأمرِ مِن أن يُثبِتَ موجودًا واجبًا قديمًا، متصِفًا بصفاتٍ تميِّزُهُ عن غيرِه، ولا يكونُ فيها مماثِلًا لخلقِه.

فيقالُ له: وهكذا القولُ في جميعِ الصفاتِ، وكلُّ ما نُثبِتُهُ مِن الأسماءِ والصفاتِ، فلا بُدَّ أن يدُلَّ على قَدْرٍ مشترَكٍ تتواطَأُ فيه المسمَّياتُ، ولولا ذلك، لَمَا فُهِمَ الخِطَابُ، ولكنْ نَعلَمُ أنَّ ما اختَصَّ اللهُ به، وامتاز عن خلقِهِ: أعظمُ مما يخطُرُ بالبالْ، أو يدورُ في الخيالْ.

وهذا يتبيَّنُ بالأصلِ الثاني، وهو أن يقالَ: «القولُ في الصفاتْ؛ كالقولِ في الذاتْ»:

فإنَّ اللهَ ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾: لا في ذاتِهِ، ولا في صفاتِهِ، ولا في أفعالِهِ؛ فإذا كان له ذاتٌ حقيقةً لا تماثِلُ الذواتْ، فالذاتُ متصِفةٌ بصفاتٍ حقيقةً لا تماثِلُ صفاتِ سائرِ الذواتْ.

فإذا قال السائلُ: «كيف استوى على العَرْش؟»:

قيل له ـ كما قال رَبيعةُ، ومالكٌ، وغيرُهما ـ: «الاستواءُ معلومٌ، والكيفُ مجهولٌ، والإيمانُ به واجبٌ، والسؤالُ عن الكيفيَّةِ بِدْعةٌ»[1]؛ لأنَّه سؤالٌ عمَّا لا يَعلَمُهُ البشَرُ، ولا يُمكِنُهم الإجابةُ عنه.

وكذلك: إذا قال: «كيف يَنزِلُ ربُّنا إلى سماءِ الدنيا؟»:

قيل له: كيف هو؟

فإذا قال: «أنا لا أَعلَمُ كيفيَّته!»:

قيل له: ونحنُ لا نَعلَمُ كيفيَّةَ نزولِهِ؛ إذِ العلمُ بكيفيَّةِ الصفةِ يستلزِمُ العلمَ بكيفيَّةِ الموصوف، وهو فرعٌ له، وتابعٌ له.

فكيف تطالِبُني بالعلمِ بكيفيَّةِ سمعِهِ وبصرِهِ، وتكليمِهِ ونزولِهِ واستوائِهِ، وأنت لا تَعلَمُ كيفيَّةَ ذاتِهِ؟!

وإذا كنتَ تُقِرُّ بأنَّ له ذاتًا حقيقةً، ثابتةً في نفسِ الأمر، مستوجِبةً لصفاتِ الكمال، لا يماثِلُها شيءٌ ـ:

فسمعُهُ، وبصرُهُ، وكلامُهُ، ونزولُهُ، واستواؤُهُ: ثابتٌ في نفسِ الأمر، وهو متصِفٌ بصفاتِ الكمالِ التي لا يشابِهُهُ فيها سمعُ المخلوقينَ، وبصرُهم، وكلامُهم، ونزولُهم، واستواؤُهم.

وهذا الكلامُ لازمٌ لهم في العقليَّاتْ، وفي تأويلِ السمعيَّاتْ:

فإنَّ مَن أثبَتَ شيئًا، ونَفَى شيئًا بالعقلِ، إذا أُلزِمَ ـ فيما نفاه مِن الصفاتِ

---

(١) ينظر: «شرح أصول الاعتقاد» لِلَّالَكائيّ (٦٦٣ ـ ٦٦٥).

التي جاء بها الكتابُ والسُّنَّةُ ـ نظيرَ ما يَلزَمُهُ فيما أثبَتَهُ، وطُولِبَ بالفرقِ بين المحذورِ في هذا وهذا ـ: لم يَجِدْ بينهما فرقًا!». اهـ.

الدَّلَالةُ العِشْرونَ: أنَّ تأويلَ هذه الصفاتِ ـ التي جاء النصُّ عليها في الكتابِ والسُّنَّةِ ـ يؤدِّي إلى إسقاطِ حُرْمةِ النصوصِ الشرعيَّة، وضَعْفِ هيبةِ الشريعةِ في قلوبِ الخَلْق.

قال أبو الفرَجِ ابنُ الجَوْزيِّ رَحِمَهُ اللهُ في «صيد الخاطر» (ص٣١٦ ـ ٣٢٣ ط. دار ابن خُزَيْمة): «فصلٌ: للباطلِ جَوْلَة، وللحقِّ صَوْلَة:

قَدِمَ إلى بغدادَ جماعةٌ مِن أهلِ البدعِ الأعاجم، فارتقَوْا منابرَ التذكيرِ للعوامّ، فكان مُعظَمُ مجالِسِهم: أنَّهم يقولون: ليس للهِ في الأرضِ كلام! وهل المصحَفُ إلا ورَقٌ وعَفْصٌ وزاجٌ؟! وإنَّ اللهَ ليس في السماء! وإنَّ الجاريةَ التي قال لها النبيُّ ﷺ: «أين اللهُ؟»[1] كانت خَرْساء، فأشارت إلى السماء؛ أي: ليس هو مِن الأصنامِ التي تُعبَدُ في الأرض! ثم يقولون: أين الحروفيَّةُ الذين يزعُمُونَ أنَّ القرآنَ حرفٌ وصوت؟! هذا عبارةُ جبريل؟! فما زالوا كذلك حتى هان تعظيمُ القرآنِ في صدورِ أكثرِ العوامِّ، وصار أحدُهم يَسمَعُ فيقولُ: هذا هو الصحيحُ؛ وإلا فالقرآنُ شيءٌ يجيءُ به جبريلُ في كِيس!

فشكا إليَّ جماعةٌ مِن أهلِ السُّنَّة، فقلتُ لهم: اصبِروا؛ فلا بُدَّ للشبهاتِ أن تَرفَعَ رأسَها في بعضِ الأوقاتِ، وإن كانت مدموغة، وللباطلِ جَوْلَة، وللحقِّ صَوْلَة، والدجَّالونَ كثير، ولا يخلو بلَدٌ ممَّن يَضرِبُ البَهْرَجَ على مِثلِ سِكَّةِ السلطان.

قال قائلٌ: فما جوابُنا عن قولِهم؟

قُلْتُ: اعلَمْ ـ وفَّقك اللهُ تعالى ـ أنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ ورسولَهُ قَنِعا مِن الخَلْقِ بالإيمانِ بالجُمَل، ولم يكلِّفا معرفةَ التفاصيلِ؛ إمَّا لأنَّ الاطِّلاعَ على التفاصيلِ يَخبِطُ العقائد، وإمَّا لأنَّ قوى البشَرِ تَعجِزُ عن مطالَعةِ ذلك.

فأوَّلُ ما جاء به الرسولُ ﷺ: إثباتُ الخالق، ونزَلَ عليه القرآنُ بالدليلِ

---

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧)؛ مِن حديثِ معاويةَ بنِ الحَكَم.

على وجودِ الخالق، بالنظَرِ في صُنْعِهِ؛ فقال تعالى: ﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا﴾ [النمل: ٦١]، وقال تعالى: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الذاريات: ٢١]، وما زال يستدِلُّ على وجودِهِ بمخلوقاتِهْ، وعلى قُدْرتِهِ بمصنوعاتِهْ.

ثم أثبَتَ نبوَّةَ نبيِّهِ ﷺ بمُعجِزتِه، وكان مِن أعظمِها القرآنُ الذي جاء به؛ فعجزَ الخلائقُ عن مِثْلِه.

واكتفى بهذه الأدلَّةِ جماعةٌ مِن الصحابة، ومضى على ذلك القرنُ الأوَّلُ، والمَشرَبُ صافٍ لم يتكدَّرْ.

وعَلِمَ اللهُ ﷻ ما سيكونُ مِن البدعِ؛ فبالَغَ في إثباتِ الأدلَّةِ، وملأَ بها القرآن.

ولمَّا كان القرآنُ هو مَنبَعَ العلوم، وأكبرَ المُعجِزاتِ للرسولِ ﷺ، أكَّد الأمرَ فيه؛ فقال تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢]، ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ﴾ [الإسراء: ٨٢]، فأخبَرَ أنَّه كلامُهُ بقولِهِ تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِۚ﴾ [الفتح: ١٥]، وأخبَرَ أنَّه مسموعٌ بقولِهِ تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وأخبَرَ أنَّه محفوظٌ؛ فقال تعالى: ﴿فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ ﴿٢٢﴾﴾ [البروج: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَۚ﴾ [العنكبوت: ٤٩]، وأخبَرَ أنَّه مكتوبٌ ومَتْلُوٌّ؛ فقال تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَۖ﴾ [العنكبوت: ٤٨]، إلى ما يطولُ شرحُهُ مِن تعدُّدِ الآياتِ في هذه المعاني، التي تُوجِبُ إثباتَ القرآن.

ثم نزَّه نبيَّهُ ﷺ عن أن يكونَ أتى به مِن قِبَلِ نَفْسِهِ؛ فقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُۚ بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ [السجدة: ٣]، وتوعَّده لو فعَلَ؛ فقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [الحاقة: ٤٤ ـ ٤٦]، وقال في حقِّ الزاعمِ أنَّه كلامُ الخَلْقِ حين قال: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾﴾ [المدَّثِّر: ٢٥ ـ ٢٦].

ولمَّا عذَّب كلَّ أمَّةٍ بنوعِ عذابٍ، تولَّاه بعضُ الملائكةِ؛ كصيحةِ جبريلَ عليه السلام بثَمُودَ، وإرسالِ الرِّيحِ على عادٍ، والخَسْفِ بقارُونَ، وقلبِ جبريل

ديارِ قوم لُوطٍ عليه السلام وإرسالِ الطَّيْرِ الأبابيلِ على مَن قصَدَ تخريبَ الكعبةِ؛ [لكنَّه] تولَّى هو بنفسِهِ عقابَ المكذِّبينَ بالقرآنِ؛ فقال تعالى: ﴿فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ﴾ [القلم: ٤٤]، ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴿١١﴾﴾ [المدَّثِّر: ١١]، وهذا لأنَّه أصلُ هذه الشرائع، والمُثبِتُ لكلِّ شريعةٍ تقدَّمت؛ لأنَّ جميعَ المِلَلِ ليس عندهم ما يدُلُّ على صحَّةِ ما كانوا فيه إلا كتابُنا؛ لأنَّ كُتُبَهم غُيِّرَتْ وبُدِّلَتْ.

وقد عَلِمَ كلُّ ذي عَقْلٍ أنَّ القائلَ: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾ [المدَّثِّر: ٢٥]: إنَّما أشار إلى ما سَمِعَهُ، ولا يختلِفُ أولو الألبابِ، وأهلُ الفَهْمِ للخطابْ: أنَّ قولَهُ: ﴿وَإِنَّهُۥ﴾ كنايةٌ عن القرآن، وقولَهُ: ﴿نَزَلَ بِهِ﴾ [الشعراء: ١٩٣]: كنايةٌ أيضًا عنه، وقولَهُ: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ﴾: إشارةٌ إلى حاضر، وهذا أمرٌ مستقيمٌ، لم يختلِفْ فيه أحدٌ مِن القدماءِ في زَمَنِ الرسولِ ﷺ والصحابةِ رضوانُ اللهِ عليهم.

ثم دَسَّ الشيطانُ دسائسَ البِدَعِ؛ فقال قومٌ: هذا المشار إليه مخلوق! فثبَتَ الإمامُ أحمدُ رحمه الله ثبوتًا لم يثبُتْهُ غيرُهُ على دفع هذا القول؛ لئلَّا يتطرَّقَ إلى القرآنِ ما يمحو بعضَ تعظيمِهِ في النفوس(١)، ويُخرِجَهُ عن الإضافةِ إلى اللهِ عز وجل، ورأى أنَّ ابتداعَ ما لم يقُلْ فيه لا يجوزُ استعمالُه، فقال: كيف أقولُ ما لم يقُلْ؟!

ثم لم يختلِفِ الناسُ في غيرِ ذلك، إلى أن نشَأَ عليُّ بنُ إسماعيلَ الأَشعَرِيُّ، فقال مَرَّةً بقولِ المعتزِلةِ، ثم عَنَّ له فادَّعى أنَّ الكلامَ صفةٌ قائمةٌ بالنَّفْس! فأوجَبَتْ دعواه هذه أنَّ ما عندنا مخلوق، وزادَتْ فخبَطَتِ العقائدُ، فما زال أهلُ البِدَعِ يجُوبُونَ في تيَّارِها إلى اليوم.

والكلامُ في هذه المسألةِ مرتَّبٌ بذكرِ الحُجَجِ والشُّبَهِ في كتبِ الأصول؛ فلا أُطِيلُ به هاهنا؛ بل أذكُرُ لك جملةً تَكفي مَن أراد اللهُ هُداه؛ وهو أنَّ

---

(١) إنَّما ردَّ الإمامُ أحمدُ هذا القولَ؛ لأنَّه مخالِفٌ للكتابِ والسُّنَّةِ، ولِمَا أجمَعَ عليه الصحابةُ والسلَفُ، ولِمَا يترتَّبُ عليه مِن مفاسدَ عقَديَّةٍ فاحشةٍ وكثيرة؛ وهذا شأنُ ما يخالِفُ الكتابَ والسُّنَّةَ والإجماعَ المعلوم.

الشرعَ قَنِعَ منَّا بالإيمانِ جُمْلة، وبتعظيمِ الظواهرِ، ونهى عن الخَوْضِ فيما يُثِيرُ غُبَارَ شُبْهة، ولا تَقوَى على قطعِ طريقِهِ أقدامُ الفَهْم.

وإذا كان قد نهى عن الخوضِ في القدَرِ، فكيف يجوزُ الخوضُ في صفاتِ المقدِّر؟!

وما ذاك إلا لأحدِ الأمرَيْنِ اللذَيْنِ ذكَرْتُهما: إمَّا لخوفِ إثارةِ شُبْهةٍ تزلزِلُ العقائد، أو لأنَّ قُوَى البشرِ تعجزُ عن إدراكِ الحقائق.

فإذا كانت ظواهرُ القرآنِ تُثبِتُ وجودَ القرآنِ، فقال قائلٌ: ليس ها هنا قرآنٌ؛ فقد رَدَّ الظواهرَ التي تَعِبَ الرسولُ ﷺ في إثباتِها، وقرَّر وجودَها في النفوس، وبماذا يُحَلُّ ويحرَّمُ، ويُبَتُّ ويُقطَعُ، وليس عندنا مِن اللهِ تعالى تقدُّمُ بشيء؟! وهل للمخالِفِ دليلٌ إلا أن يقولَ: قال اللهُ، فيعودَ فيُثْبِتَ ما نفى؟! فليس الصوابُ لِمَنْ وُفِّقَ إلا الوقوفَ مع ظاهرِ الشرع، فإنِ اعترَضَهُ ذو شُبْهة، فقال: هذا صَوْتُكَ، وهذا خَطُّكَ؛ فأين القرآنُ؟! فليقُلْ له: قد أجمَعْنا أنا وأنت على وجودِ شيءٍ به نَحتَجُّ جميعًا، وكما أنَّك تُنكِرُ عليَّ أن أُثبِتَ شيئًا لا يتحقَّقُ لي إثباتُهُ حِسًّا، فأنا أُنكِرُ عليك كيف تَنفِي وجودَ شيءٍ قد ثبَتَ شَرْعًا؟!

وأمَّا قولُهم: «هل في المُصحَفِ إلا ورَقٌ وعَفْصٌ وزاجٌ؟!»، فهذا كقولِ القائلِ: «هل الآدميُّ إلا لَحْمٌ ودَمٌ؟!»؛ هيهاتَ! إنَّ معنى الآدميِّ هو الرُّوحُ؛ فمَن نظَرَ إلى اللحمِ والدمِ، وقَفَ مع الحِسِّ، فإن قال: فكذا أقولُ: إنَّ المكتوبَ غيرُ الكتابة، قُلْنا له: وهذا ممَّا نُنكِرُهُ عليك؛ لأنَّه لا يثبُتُ تحقيقُ هذا لك ولا لخَصْمِكَ؛ فإنْ أَرَدتَّ بالكتابةِ الحِبْرَ وتخطيطَهُ، فهذا ليس هو القرآنَ، وإنْ أَرَدتَّ المعنى القائمَ بذلك، فهذا ليس هو الكتابةَ.

وهذه الأشياءُ لا يصلُحُ الخَوْضُ فيها؛ فإنَّ ما دُونَها لا يُمكِنُ تحقيقُهُ على التفصيل؛ كالرُّوحِ مثلًا؛ فإنَّا نَعلَمُ وجودَها في الجُمْلة، فأمَّا حقيقتُها، فلا، فإذا جَهِلْنا حقائقَها، كنَّا لصفاتِ الحقِّ أجهَلَ؛ فوجَبَ الوقوفُ مع السمعيَّات، مع نفيِ ما لا يَلِيقُ بالحقِّ؛ لأنَّ الخوضَ يَزِيدُ الخائضَ تخبيطًا، ولا يُفِيدُهُ تحصيلًا؛ بل يُوجِبُ عليه نفيَ ما يثبُتُ بالسمعِ مِن غيرِ تحقيقِ أمرٍ عقليٍّ؛ فلا وجهَ للسلامةِ إلا طريقُ السلَفِ، والسلامُ.

وكذلك أقولُ: إنَّ إثباتَ الإلٰهِ بظواهرِ الآياتِ والسُّنَنِ ألزَمُ للعوامِّ مِن تحديثِهم بالتنزيه[١]، وإن كان التنزيهُ لازمًا، **وقد كان ابنُ عَقِيلٍ يقولُ**: «الأصلَحُ لاعتقادِ العوامِّ: ظواهرُ الآيِ والسُّنَن؛ لأنَّهم يأنَسُون بالإثبات؛ فمتى محَوْنا ذلك مِن قلوبِهم، زالت السياساتُ والحِشْمة، وتهافُتُ العوامِّ في الشُّبْهةِ أحَبُّ إليَّ مِن إغراقِهم في التنزيهِ؛ لأنَّ التشبيهَ يَغمِسُهم في الإثبات[٢]، فيطمَعونَ ويخافونَ شيئًا قد أَنِسُوا إلى ما يُخافُ مِثْلُهُ ويُرجَى، والتنزيهُ يَرمِي بهم إلى النفي، ولا طمَعَ ولا مخافةَ مِن النفي.

ومَن تدبَّر الشريعةَ، رآها غامسةً للمكلَّفِينَ في التشبيهِ بالألفاظ، التي يُعطِي ظاهرُها سواه؛ كقولِ الأعرابيِّ: أوَيَضحَكُ ربُّنا؟ قال: «نَعَمْ»[٣]؛ فلم يَكْفَهِرَّ مِن هذا»[٤]. اهـ.

وقال أبو الفرَجِ ابنُ الجَوْزيِّ رَحِمَهُ اللهُ أيضًا، في «صيد الخاطر» (ص٤٥٠ ـ ٤٥٢): «فصلٌ: أضَرُّ ما على العوامِّ: المتكلِّمونَ؛ فإنَّهم يَخلِطون عقائدَهم بما يَسمَعُونَهُ منهم.

---

(١) إذا كان المقصودُ بالتنزيهِ: نفيَ مماثَلةِ صفاتِ اللهِ لخلقِهِ، فهذا حقٌّ، وأمَّا إذا كان المقصودُ نفيَ الصفاتِ التي أثبَتَها اللهُ لنفسِهِ أو أثبَتَها له رسولُهُ ﷺ، فهذا لا شَكَّ أنَّه باطل.

(٢) هذا غيرُ صحيح؛ فإثباتُ الصفاتِ ليس تشبيهًا كما تقدَّم، ومِن المعلوم: أنَّ ابنَ عَقِيلٍ رَحِمَهُ اللهُ ـ وتَبِعَهُ ابنُ الجَوْزيِّ ـ قد اضطرَبَا في هذا البابِ؛ أعني: بابَ الأسماءِ والصفات.
قال اللالَكائيُّ في «اعتقاد أهل السُّنَّة»: «ذكَرَهُ عبدُ الرحمٰنِ، قال: ثنا عبدُ اللهِ بنُ محمَّدِ بنِ الفضلِ الصَّيْداويُّ، قال: قال نُعَيْمُ بنُ حمَّادٍ: مَن شبَّه اللهَ بشيءٍ مِن خلقِهِ فقد كفَر، ومَن أنكَرَ ما وصَفَ اللهُ به نفسَهُ فقد كفَر؛ فليس فيما وصَفَ اللهُ به نفسَهُ ورسولُهُ تشبيهٌ.
ذكَرَهُ عبدُ الرحمٰنِ، قال: ثنا أحمدُ بنُ سَلَمةَ، قال: سَمِعتُ إسحاقَ بنَ إبراهيمَ بنِ رَاهَوَيْهِ يقولُ: مَن وصَفَ اللهَ فشبَّه صفاتِهِ بصفاتِ أحدٍ مِن خلقِ اللهِ، فهو كافرٌ باللهِ العظيم؛ لأنَّ وَصْفَهُ بصفاتِهِ إنَّما هو استسلامٌ لأمرِ اللهِ ولِمَا سَنَّ الرسولُ ﷺ».

(٣) أخرجه ابن ماجه (١٨١)؛ مِن حديث أبي رَزِين.

(٤) بل صفةُ الضحكِ ثابتةٌ لله جَلَّ وَعَلَا على ما يَلِيقُ به سبحانه، لا على ما يماثِلُ ضحكَ المخلوقين؛ وهذا الكلامُ هو كلامُ أبي الوفاءِ بنِ عَقِيلٍ رَحِمَهُ اللهُ، في كتابِهِ «الفنون». وينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٩/٤٤٨/ ترجمة ابن عقيل).

مِن أقبحِ الأشياءِ: أن يحضُرَ العامِّيُّ ـ الذي لا يَعرِفُ أركانَ الصلاةِ، ولا الرِّبا في البيعِ ـ مَجلِسَ الوعظِ، فلا ينهاه عن التواني في الصلاة، ولا يعلِّمُهُ الخلاصَ مِن الرِّبا؛ بل يقولُ له: القرآنُ قائمٌ بالذات! والذي عندنا مخلوق! فيَهُونُ القرآنُ عند ذلك العامِّيِّ، فيَحلِفُ به على الكذب.

وَيْحَ المتكلِّم! لو كان له فهمٌ، لَعَلِمَ أنَّ اللهَ ﷻ نصَبَ أعلامًا تأنَسُ بها النفوس، وتطمئنُّ إليها؛ كالكعبةِ وسمَّاها بَيْتَهُ، والعرشِ وذكَرَ استواءَهُ عليه، وذكَرَ مِن صفاتِهِ اليَدَ، والسَّمْعَ، والبصَرَ، والعينَ، ويَنزِلُ إلى السماءِ الدنيا، ويَضحَكُ، وكلُّ هذا لتأنَسَ النفوسُ بالعادات، وقد جَلَّ عمَّا تضمَّنَتْهُ هذه الصفاتُ مِن الجوارح، وكذلك عظَّمَ أمرَ القرآنِ، ونهى المُحدِثُ أن يَمَسَّ المُصحَفَ، فآلَ الأمرُ بقومٍ مِن المتكلِّمينَ، إلى أن أجازوا الاستنجاءَ به! فهؤلاءِ على معانَدةِ الشريعة؛ لأنَّهم يُهينونَ ما عظَّم الشرعُ، وهل الإيغالُ في الكلامِ ممَّا يقرِّبُ إلى معرفةِ الحقائقِ التي لا يُمكِنُ خلافُها؟! هيهاتَ! لو كان كذلك، ما وقَعَ بين المتكلِّمينَ خلاف!

أوَليس السِّرْبُ الأوَّلُ ما تكلَّموا في شيءٍ مِن هذا، وإن كانوا تعرَّضوا ببعضِ الأصول؟! ثم جاء فقهاءُ الأمصارِ، فنَهَوْا عن الخوضِ في الكلام؛ لِعِلْمِهِم ما يُجلَبُ وما يُجتنَب! ومَن لم يَقنَعْ بعقيدةٍ مثلِ «عقيدةِ الصحابةِ»، ولا بطريقٍ مثلِ «طريقِ أحمدَ والشافعيِّ» في تركِ الخَوْضِ، فلا كان مَن كان!

ثم باللهِ تأمَّلوا، أليس قد وجَبَ علينا هَجْرُ الرِّبا بقولِهِ تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟﴾ [آل عمران: ١٣٠]، وهَجْرُ الزِّنا بقولِهِ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٣٢]؟! فأيُّ فائدةٍ لنا في ذِكْرِ قراءةٍ ومقروءٍ، وتلاوةٍ ومتلوٍّ، وقديمٍ ومُحدَث؟!

فإن قيل: فلا بدَّ مِن اعتقادِه.

قُلْنا: طريقُ السلَفِ أوضَحُ مَحجَّةً؛ لأنَّا لا نقولُهُ تقليدًا؛ بل بالدليلِ، ولكنَّا لم نستفِدْهُ عن جوهرٍ وعَرَضٍ، وجُزْءٍ لا يتجزَّأ؛ بل بأدلَّةِ النقلِ، مع مساعَدةِ العقلِ، مِن غيرِ بحثٍ عمَّا لا يُحتاجُ إليه، وليس هذا مكانَ الشرح». اهـ.

الدَّلَالةُ الحاديةُ والعِشْرونَ: أنَّ الذين خالَفُوا المذهَبَ الحقَّ في أسماءِ اللهِ ﷻ وصفاتِهِ، **وأوَّلوا هذه الصفاتِ**، وأخرَجُوها عن ظاهِرِها، ظنُّوا بهذه النصوصِ ظنًّا باطلًا؛ وهو أنَّها تماثِلُ صفاتِ المخلوقِين، وأنَّ مَن قال بها، فقد ساوى بين اللهِ ﷻ وبين خَلْقِه، ولا شَكَّ: أنَّ هذا الظنَّ باطلٌ؛ فما بُنِيَ عليه مِن تأويلٍ، فهو باطل؛ فاللهُ ﷻ ليس كمِثْلِهِ شيءٌ، وهذا كما جاء في السمعِ، فهو مركوزٌ في الفِطَر.

وأمَّا الذين ذهَبُوا إلى مقالةِ التفويضِ، فقالوا: لا نَعقِلُ معنى هذه النصوصِ، ولا نَعرِفُ المرادَ منها، وبالتالي: عطَّلوها عمَّا دلَّتْ عليه، فقالوا بتعطيلِها؛ وهذا أيضًا باطلٌ كالذي قبْلَه؛ فاللهُ ﷻ أنزَلَ كُتُبَهُ، وبعَثَ رُسُلَهُ مِن أجلِ هدايةِ الناس، وخاطَبَهم بما يفهَمونَ؛ حتى يَعقِلوا مرادَهُ ويَعمَلوا بما كلَّفهم به؛ قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ۝٤﴾ [إبراهيم: ٤]، وقال سبحانه: ﴿وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُسۡلِمِينَ ۝٨٩﴾ [النحل: ٨٩].

وكيف يكونُ أعظمُ المطالبِ وأجَلُّ المقاصدِ، وهو ما يتعلَّقُ باللهِ ﷻ لا يُفهَمُ ولا يُعقَلُ؟!

قال أبو العبَّاسِ ابنُ تيميَّةَ: «فإذا كانت نفسُهُ المقدَّسةُ ليست مِثلَ ذواتِ المخلوقين؛ فصفاتُهُ كذاتِهِ ليست مِثلَ صفاتِ المخلوقين، **ونِسْبةُ صفةِ المخلوقِ إليه؛ كنِسْبةِ صفةِ الخالقِ إليه**، وليس المنسوبُ كالمنسوبِ[(١)]، ولا المنسوبُ إليه كالمنسوبِ إليه[(٢)]؛ كما قال النبيُّ ﷺ: «**تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ**»[(٣)]؛ فشبَّه الرؤيةَ بالرؤيةِ، لا المَرْئيَّ بالمَرْئيِّ[(٤)].

---

(١) أي: ليست صفةُ الخالقِ كصفةِ المخلوقِ؛ في الكَيْفيَّة.
(٢) أي: ليست ذاتُ الخالقِ كذاتِ المخلوقِ؛ في الكَيْفيَّة.
(٣) أخرجه البخاري (٥٥٤)، ومسلم (٦٣٣)؛ مِن حديث جَرِير بن عبد الله، وليس فيه لفظةُ: «الشَّمْس»، وأخرجه البخاري (٨٠٦)، ومسلم (١٨٢)؛ مِن حديث أبي هُرَيْرة، والبخاري (٤٥٨١ و٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣)؛ مِن حديث أبي سعيد؛ بنحوِ اللفظِ المذكور.
(٤) ينظر: «العواصم والقواصم» لابن الوزير (٤/ ١٤٥).

وهذا يتبيَّنُ بالقاعدةِ الرابعةِ؛ وهي: أنَّ كثيرًا مِن الناسِ يتوهَّمُ في بعضِ الصفاتِ ـ أو في كثيرٍ منها، أو أكثرِها، أو كلِّها ـ أنَّها تماثِلُ صفاتِ المخلوقِينَ، ثمَّ يريدُ أن يَنفِيَ ذلك الذي فَهِمَهُ؛ فيقَعُ في أربعةِ أنواعٍ مِن المحاذيرِ:

أحدُها: كونُهُ مثَّل ما فَهِمَهُ مِن النصوصِ بصفاتِ المخلوقين، وظَنَّ أنَّ مدلولَ النصوصِ هو التمثيل.

الثاني: أنَّه إذا جعَلَ ذلك هو مفهومَها وعطَّله، بَقِيَتِ النصوصُ معطَّلةً عما دَلَّتْ عليه مِن إثباتِ الصفاتِ اللائقةِ باللهِ؛ فيَبقَى ـ مع جنايتِهِ على النصوصِ، وظنِّه السيِّئِ الذي ظنَّه باللهِ ورسولِهِ؛ حيثُ ظَنَّ أنَّ الذي يُفهَمُ مِن كلامِهما هو التمثيلُ الباطلُ ـ قد عطَّل ما أودَعَ اللهُ ورسولُهُ في كلامِهما مِن إثباتِ الصفاتِ لله، والمعاني الإلهيَّةِ اللائقةِ بجلالِ اللهِ سبحانه.

الثالثُ: أنَّه يَنفِي تلك الصفاتِ عن اللهِ بغيرِ عِلْمٍ؛ فيكونُ معطِّلًا لِمَا يستحقُّهُ الربُّ تعالى.

الرابعُ: أنه يَصِفُ الربَّ بنقيضِ تلك الصفاتْ، مِن صفاتِ الأمواتِ والجَمَاداتْ، أو صفاتِ المعدوماتْ.

فيكونُ قد عطَّل صفاتِ الكمالِ التي يستحقُّها الربُّ تعالى ومثَّله بالمنقوصاتِ والمعدوماتْ، وعطَّل النصوصَ عمَّا دَلَّتْ عليه مِن الصفاتْ، وجعَلَ مدلولَها هو التمثيلَ بالمخلوقاتْ؛ فيَجمَعُ في اللهِ وفي كلامِ اللهِ بين التعطيلِ والتمثيلِ؛ فيكونُ مُلحِدًا في أسمائِهِ وآياتِه.

مثالُ ذلك: أنَّ النصوصَ كلَّها دَلَّتْ على وصفِ الإلٰهِ بـ«العلوِّ والفوقيَّةِ على المخلوقات»، و«استوائِهِ على العرشِ»:

فأمَّا علوُّهُ ومبايَنتُهُ للمخلوقاتِ، فيُعلَمُ بالعقلِ الموافِقِ للسمعِ.

وأمَّا الاستواءُ على العرشِ، فطريقُ العِلْمِ به هو السمعُ.

وليس في الكتابِ والسُّنَّةِ وصفٌ له بأنه لا داخِلَ العالَمِ ولا خارِجَهْ، ولا مبايِنَهُ ولا مداخِلَهْ.

فيظُنُّ المتوهِّمُ: أنه إذا وُصِفَ بالاستواءِ على العرشِ، كان استواؤُهُ كاستواءِ الإنسانِ على ظهورِ الفُلْكِ والأنعامِ؛ كقولِهِ: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف: ١٢ ـ ١٣]؛ فيتخيَّلُ أنَّه إذا كان مستويًا على العرشِ، كان محتاجًا إليه كحاجةِ المستوي على الفُلْكِ والأنعامِ؛ فلو انخرَقَتِ السفينةُ، لسقَطَ المستوي عليها، ولو عثَرَتِ الدابَّةُ، لَخَرَّ المستوي عليها.

فقياسُ هذا: أنه لو عُدِمَ العرشُ، لسقَطَ الربُّ ﷻ ثُمَّ يريدُ ـ بزعمِهِ ـ أن يَنفِيَ هذا، فيقولَ: «**ليس استواؤُهُ بقعودٍ ولا استقرارٍ**».

ولا يَعلَمُ: أنَّ مسمَّى «القعودِ» و«الاستقرارِ»، يقالُ فيه ما يقالُ في مسمَّى «الاستواءِ»:

- فإنْ كانت الحاجةُ داخلةً في ذلك، فلا فرقَ بين الاستواءِ، والقعودِ والاستقرارِ، وليس هو بهذا المعنى مستويًا ولا مستقِرًّا ولا قاعدًا.

- وإنْ لم يدخُلْ في مسمَّى ذلك، إلا ما يدخُلُ في مسمَّى «الاستواءِ»، فإثباتُ أحدِهما ونفيُ الآخَرِ تحكُّمٌ.

وقد عُلِمَ أنَّ بين مسمَّى «الاستواءِ» و«الاستقرارِ» و«القعودِ» فروقًا معروفةً، ولكنَّ المقصودَ هنا: أن يُعلَمَ خطأُ مَن يَنفِي الشيءَ مع إثباتِ نظيرِه.

وكان هذا الخطأُ مِن خطئِهِ في مفهومِ استوائِهِ على العرشِ[(١)]؛ حيثُ ظَنَّ أنه مِثلُ استواءِ الإنسانِ على ظهورِ الأنعامِ والفُلْك:

- وليس في اللفظِ ما يدُلُّ على ذلك[(٢)]؛ لأنَّه أضافَ الاستواءَ إلى نفسِهِ الكريمةِ، كما أضافَ إليها سائرَ أفعالِهِ وصفاتِه؛ فذكَرَ أنَّه خلَقَ ثُمَّ استوى[(٣)]،

---

(١) وهو: تعطيلُ صفةِ استوائِهِ سبحانه على العرش.

(٢) يعني: التمثيلَ.

(٣) كما في الآياتِ السبعِ التي ذكَرَ اللهُ فيها استواءَهُ على العرش، بعد خلقِهِ للسمٰواتِ والأرضِ؛ وهي في سورةِ الأعراف: ٥٤، ويونس: ٣، والرعد: ٢، والفرقان: ٥٩، والسجدة: ٤، والحديد: ٤، وطه: ٤ ـ ٥؛ وقد تقدَّم ذكرُها.

كما ذكَرَ أنَّه قدَّر فهَدَى(١)، وأنَّه بنى السماءَ بأَيْدٍ(٢)، وكما ذكَرَ أنَّه مع موسى وهارونَ يَسمَعُ ويرَى(٣)، وأمثالِ ذلك؛ فلم يذكُرِ استواءً مطلَقًا يصلُحُ للمخلوقِ، ولا عامًّا يتناولُ المخلوقَ، كما لم يذكُرْ مِثلَ ذلك في سائرِ صفاتِه، وإنما ذكَرَ استواءً أضافه إلى نفسِهِ الكريمة.

فلو قُدِّرَ ـ على وجهِ الفرضِ الممتنِع ـ أنه هو مِثلُ خلقِهِ ـ تعالى اللهُ عن ذلك! ـ لكان استواؤُهُ مِثلَ استواءِ خلقِه، أمَّا إذا كان هو ليس مماثِلًا لخلقِه ـ بل قد عُلِمَ أنه الغنيُّ عن الخَلْق، وأنه الخالقُ للعرشِ ولغيرِه، وأنَّ كلَّ ما سواه مفتقِرٌ إليه، وهو الغنيُّ عن كلِّ ما سواهُ، وهو لم يذكُرْ إلا استواءً يخُصُّه، لم يذكُرِ استواءً يتناولُ غيرَهُ، ولا يصلُحُ له، كما لم يذكُرْ في علمِهِ وقدرتِهِ، ورؤيتِهِ وسمعِهِ وخلقِهِ، إلا ما يَختصُّ به ـ: فكيف يجوزُ أن يُتوهَّمَ أنه إذا كان مستويًا على العرشِ، كان محتاجًا إليه، وأنه لو سقَطَ العرشُ، لَخَرَّ مِن عليه؟! سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عمَّا يقولُ الظالِمونَ والجاحِدونَ علوًّا كبيرًا!

هل هذا إلا جهلٌ محضٌ وضلالٌ ممن فَهِمَ ذلك، أو توهَّمه، أو ظنَّه ظاهرَ اللفظِ ومدلولَهُ، أو جوَّز ذلك على ربِّ العالمينَ الغنيِّ عن الخَلْق؟!

بل لو قُدِّرَ أنَّ جاهلًا فَهِمَ مثلَ هذا، أو توهَّمه، لَبُيِّنَ له أنَّ هذا لا يجوزُ، وأنَّه لم يدُلَّ اللفظُ عليه أصلًا؛ كما لم يدُلَّ على نظائرِهِ في سائرِ ما وصَفَ به الربُّ نفسَه.

فلمَّا قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ﴾ [الذاريات: ٤٧]، فهل يَتوهَّمُ متوهِّمٌ أنَّ بناءَهُ مثلُ بناءِ الآدميِّ المحتاجِ، الذي يَحتاجُ إلى زُبُلٍ(٤) ومَجارِفَ(٥)

(١) كما في قولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣﴾ [الأعلى: ٢ ـ ٣].
(٢) كما في قولِه تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ۝٤٧﴾ [الذاريات: ٤٧].
(٣) كما في قولِه تعالى: ﴿قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ۝٤٦﴾ [طه: ٤٦].
(٤) الزُّبُلُ: جمع زَبِيلٍ؛ وهو الجِرابُ. ينظر: «العَيْن» (٧/ ٣٦٩)، و«تهذيب اللغة» (١٣/ ٢١٦).
(٥) المَجارِفُ: جمع مَجْرَفٍ؛ وهو أداةٌ يُجرَفُ بها الترابُ والثلجُ ونحوُهما. ينظر: «معجَم اللغة العربيَّة المعاصِرة» (١/ ٣٦٥).

وأعوانٍ، وضَرْبِ لَبِنٍ[(١)] وجَبْلِ طِينٍ[(٢)]؟!

ثُمَّ قد عُلِمَ: أنَّ اللهَ تعالى خلَقَ العالَمَ بعضَهُ فوق بعضٍ، ولم يَجعَلْ عالِيَهُ مفتقِرًا إلى سافِلِه؛ فالهواءُ فوق الأرضِ، وليس مفتقِرًا إلى أن تَحمِلَهُ الأرضُ، والسحابُ أيضًا فوق الأرضِ، وليس مفتقِرًا إلى أن تَحمِلَه، والسمٰواتُ فوق الأرضِ، وليست مفتقِرةً إلى حملِ الأرضِ لها؛ فالعليُّ الأعلى ربُّ كلِّ شيءٍ ومليكُهُ، إذا كان فوق جميع خلقِهِ، كيف يجبُ أن يكونَ محتاجًا إلى خلقِهِ أو عرشِهِ؟! أو كيف يستلزِمُ علوُّهُ على خلقِهِ هذا الافتقارَ؛ وهو ليس بمستلزِمٍ في المخلوقات؟! وقد عُلِمَ أنَّ ما ثبَتَ لمخلوقٍ مِن الغنى عن غيرِه، فالخالقُ سبحانه أَحَقُّ به وأَوْلَى.

وكذلك: قولُهُ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾﴾ [المُلْك: ١٦]؛ مَن توهَّم أنَّ مقتضى هذه الآيةِ: أن يكونَ اللهُ في داخلِ السمٰواتِ، فهو جاهلٌ ضالٌّ بالاتفاقِ، وإن كنَّا إذا قلنا: «إنَّ الشمسَ والقمَرَ في السماءِ»، يقتضي ذلك؛ فإنَّ حرفَ «في» متعلِّقٌ بما قبلَهُ وما بعدَهُ؛ فهو بحسَبِ المضافِ والمضافِ إليه.

ولهذا يفرَّقُ بين:

- كونِ الشيءِ في المكان.
- وكونِ الجسمِ في الحيِّز.
- وكونِ العرَضِ في الجسم.
- وكونِ الوجهِ في المِرْآة.
- وكونِ الكلامِ في الوَرَق.

فإنَّ لكلِّ نوعٍ مِن هذه الأنواعِ خاصِّيَّةً يتميَّزُ بها عن غيرِه، وإنْ كان حرفُ «في» مستعمَلًا في ذلك كلِّه:

---

(١) يعني: صناعةَ الطُّوبِ اللَّبِنِ المضروبِ مِن الطِّين. ينظر: «معجَم اللغة العربيَّة المعاصِرة» (٣/ ١٩٩٢).

(٢) لعلَّه يعني: خلطَ الماءِ والترابِ. ينظر: «معجَم اللغة العربيَّة المعاصِرة» (١/ ٣٤٢).

ـ **فلو قال قائلٌ**: «العرشُ في السماءِ أم في الأرضِ؟»، **لَقِيلَ**: في السماءِ، **ولو قيل**: «الجَنَّةُ في السماءِ أم في الأرضِ؟»، **لَقِيلَ**: الجَنَّةُ في السماءِ؛ ولا يَلزَمُ مِن ذلك أن يكونَ العرشُ داخِلَ السمٰواتِ؛ بل ولا الجَنَّةُ؛ فقد ثبَتَ في «الصحيح»[(١)]، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال: «**إِذَا سَأَلْتُمُ اللهَ الجَنَّةَ، فَسَلُوهُ الفِرْدَوْسَ؛ فَإِنَّهَا أَعْلَى الجَنَّةِ، وَأَوْسَطُ الجَنَّةِ، وَسَقْفُهَا عَرْشُ الرَّحْمَنِ**».

فهذه الجَنَّةُ، سَقْفُها ـ الذي هو العرشُ ـ فوق الأفلاكِ، مع أنَّ الجَنَّةَ في السماءِ، والسماءُ يرادُ به العلوُّ؛ سواءٌ كان فوق الأفلاكِ أو تحتها؛ قال تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الحج: ١٥]، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ﴿٤٨﴾﴾ [الفرقان: ٤٨]، ولـمَّا كان قد استقَرَّ في نفوسِ المخاطَبِينَ: أنَّ اللهَ هو العليُّ الأعلى، وأنَّه فوق كلِّ شيءٍ، كان المفهومُ مِن قولِهِ: «**إِنَّهُ فِي السَّمَاءِ**»[(٢)]: أنَّه في العلوِّ، وأنه فوق كلِّ شيءٍ.

ـ وكذلك: الجاريةُ لمَّا قال لها: «**أَيْنَ اللهُ؟**»، **قالت: في السماءِ**[(٣)]؛ إنَّما أرادتِ العلوَّ، مع عدَمِ تخصيصِهِ بالأجسامِ المخلوقةِ، وحلولِهِ فيها.

وإذا قيل: «العلوُّ»، فإنَّه يتناولُ ما فوق المخلوقاتِ كلِّها؛ فما فوقها كلِّها هو في السماءِ، ولا يقتضي هذا أن يكونَ هناك ظرفٌ وجوديٌّ يُحِيطُ به؛ إذْ ليس فوق العالَمِ شيءٌ موجودٌ إلا اللهُ؛ كما لو قيل: «إنَّ العرشَ في السماءِ»، فإنه لا يقتضي أن يكونَ العرشُ في شيءٍ آخَرَ موجودٍ مخلوقٍ.

وإذا قُدِّرَ أنَّ «السماءَ»، المرادُ بها: الأفلاكُ، كان المرادُ أنَّه عليها؛ كما قال: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، وكما قال: ﴿فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٣٧]، وكما قال: ﴿فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٢]، ويقالُ: «فلانٌ في الجبَلِ، وفي السَّطْحِ»؛ وإن كان على أعلى شيءٍ فيه»[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٩٠)؛ مِن حديث أبي هُرَيْرة.

(٢) كما في قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ۖ فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ﴿١٧﴾﴾ [الملك: ١٦ ـ ١٧].

(٣) سبق تخريجُه.

(٤) «التدمريَّة» (ص٧٨ ـ ٨٩).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وأمَّا التفويضُ**: فإنَّ مِن المعلومِ: أنَّ اللهَ تعالى أمَرَنا أن نتدبَّرَ القرآنَ، وحضَّنا على عقلِهِ وفهمِهِ؛ فكيف يجوزُ مع ذلك أن يرادَ منَّا الإعراضُ عن فهمِهِ ومعرفتِهِ وعقلِه؟!

وأيضًا: فالخطابُ الذي أُرِيدَ به هُدَانا، والبيانُ لنا، وإخراجُنا مِن الظلماتِ إلى النُّورِ؛ إذا كان ما ذُكِرَ فيه مِن النصوصِ ظاهرُهُ باطلٌ وكُفْرٌ، ولم يُرِدْ منَّا أن نَعرِفَ لا ظاهرَهُ ولا باطنَهُ، أو أُرِيدَ مِنَّا أن نَعرِفَ باطنَهُ مِن غيرِ بيانٍ في الخِطابِ لذلك:

فعلى التقديرَيْنِ: لم نخاطَبْ بما بُيِّنَ فيه الحَقُّ، ولا عرَفْنا أنَّ مدلولَ هذا الخطابِ باطلٌ وكُفْرٌ.

وحقيقةُ قولِ هؤلاءِ في المخاطِبِ لنا: أنَّه لم يبيِّنِ الحقَّ، ولا أوضحَهُ، مع أمرِهِ لنا أن نعتقِدَهُ، وأنَّ ما خاطَبَنا به وأمَرَنا باتِّباعِهِ والردِّ إليه، لم يبيِّنْ به الحقَّ، ولا كشَفَهُ؛ بل دَلَّ ظاهرُهُ على الكفرِ والباطل، وأراد منَّا ألَّا نَفهَمَ منه شيئًا، أو أن نَفهَمَ منه ما لا دليلَ عليه فيه؛ وهذا كلُّه ممَّا يُعلَمُ بالاضطرارِ تنزيهُ اللهِ ورسولِهِ عنه، وأنَّه مِن جنسِ أقوالِ أهلِ التحريفِ والإلحاد...».

إلى أن قال: «وما ذكَرْناهُ مِن لوازمِ قولِ أهلِ التفويضِ: هو لازمٌ لقولِهم الظاهرِ المعروفِ بينهم؛ إذْ قالوا: إنَّ الرسولَ كان يَعلَمُ معانيَ هذه النصوصِ المُشكِلةِ المتشابِهة، ولكنْ لم يُبيِّنْ للناسِ مرادَهُ بها، ولا أوضحَهُ إيضاحًا يَقطَعُ به النزاع.

وأمَّا على قولِ أكابرِهم: «إنَّ معانيَ هذه النصوصِ المشكِلةِ المتشابِهةِ لا يَعلَمُهُ إلا اللهُ، وإنَّ معناها الذي أرادَهُ اللهُ بها هو ما يُوجِبُ صَرْفَها عن ظواهرِها» ـ:

فعلى قولِ هؤلاءِ: يكونُ الأنبياءُ والمرسَلونَ لا يَعلَمونَ معانيَ ما أنزَلَ اللهُ عليهم مِن هذه النصوصِ، ولا الملائكةُ، ولا السابِقونَ الأوَّلون؛ وحينئذٍ: فيكونُ ما وصَفَ اللهُ به نفسَهُ في القرآنِ، أو كثيرٌ ممَّا وصَفَ اللهُ به نفسَهُ، لا يَعلَمُ الأنبياءُ معناه؛ بل يقولونَ كلامًا لا يَعقِلونَ معناه.

وكذلك: نصوصُ المثبِتِينَ للقَدَرِ عند طائفةٍ، والنصوصُ المثبِتةُ للأمرِ والنهيِ والوعدِ والوعيدِ عند طائفةٍ، والنصوصُ المثبِتةُ للمعادِ عند طائفةٍ.

ومعلومٌ: أنَّ هذا قدحٌ في القرآنِ والأنبياءِ؛ إذْ كان اللهُ أنزَلَ القرآنَ، وأخبَرَ أنَّه جعَلَهُ هُدًى وبيانًا للناسِ، وأمَرَ الرسولَ أن يبلِّغَ البلاغَ المُبِين، وأن يبيِّنَ للناسِ ما نُزِّلَ إليهم، وأمَرَ بتدبُّرِ القرآنِ وعَقْلِه، ومع هذا: فأشرفُ ما فيه ـ وهو ما أخبَرَ به الربُّ عن صفاتِهِ، أو عن كونِهِ خالقًا لكلِّ شيءٍ، وهو بكلِّ شيءٍ عليمٌ، أو عن كونِهِ أمَرَ ونَهَى، ووعَدَ وتوعَّد، أو عمَّا أخبَرَ به عن اليومِ الآخِرِ ـ لا يَعلَمُ أحدٌ معناه فلا يُعقَلُ ولا يُتدبَّرُ، ولا يكونُ الرسولُ بيَّن للناسِ ما نُزِّلَ إليهم، ولا بلَّغ البلاغَ المُبِين.

وعلى هذا التقديرِ: فيقولُ كلُّ ملحِدٍ ومبتدِعٍ: الحقُّ في نفسِ الأمرِ ما عَلِمْتُهُ برأيي وعَقْلي، وليس في النصوصِ ما يناقِضُ ذلك؛ لأنَّ تلك النصوصَ مشكِلةٌ متشابِهةٌ لا يَعلَمُ أحدٌ معناها، وما لا يَعلَمُ أحدٌ معناهُ لا يجوزُ أن يُستدَلَّ به.

فيبقَى هذا الكلامُ سَدًّا لبابِ الهُدَى والبيانِ مِن جهةِ الأنبياء، وفتحًا لبابِ مَن يعارِضُهم، ويقولُ: «إنَّ الهُدَى والبيانَ في طريقِنا، لا في طريقِ الأنبياء؛ لأنَّا نحن نَعلَمُ ما نقولُ، ونبيِّنُهُ بالأدلَّةِ العقليَّة، والأنبياءُ لم يَعلَموا ما يقولون، فضلًا عن أن يبيِّنوا مرادَهم».

فتبيَّن: أنَّ قولَ أهلِ التفويضِ الذين يزعُمُونَ أنَّهم متَّبِعونَ للسُّنَّةِ والسلَفِ: مِن شرِّ أقوالِ أهلِ البِدَعِ والإلحاد»[١].

وأيضًا: فيَلزَمُ مِن القولِ بذلك ـ أي: تأويلِ نصوصِ الصفاتِ، وإخراجِها عن ظاهرِها ـ لوازمُ باطلةٌ؛ وهي: ألَّا يكونَ الكتابُ والسُّنَّةُ هما المَرجِعَ في الدَّيْنُونةِ للهِ تعالى، وإنَّما المَرجِعُ: عَقْلُ الإنسانِ المجرَّدُ، ولا يخفى أنَّ هذا القولَ غايةٌ في الضلالِ والانحراف:

قال أبو العبَّاسِ ابنُ تيميَّةَ: «لَئِنْ كان ما يقولُهُ هؤلاءِ المتكلِّمونَ

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٠١ ـ ٢٠٥).

المتكلِّفونَ هو الاعتقادَ الواجبَ، وهم ـ مع ذلك ـ أُحِيلوا في مَعرِفتِهِ على مجرَّدِ عقولِهم، وأن يَدفَعُوا بمقتضى قياسِ عقولِهم ما دَلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّةُ نصًّا أو ظاهرًا؛ لقد كان تَرْكُ الناسِ بلا كتابٍ ولا سُنَّةٍ أهدى لهم وأنفعَ على هذا التقدير؛ بل كان وجودُ الكتابِ والسُّنَّةِ ضررًا محضًا في أصلِ الدِّين.

فإنَّ حقيقةَ الأمرِ على ما يقولُهُ هؤلاءِ: إنَّكم ـ يا مَعشَرَ العبادِ ـ لا تطلُبُوا معرفةَ اللهِ وما يستحِقُّهُ مِن الصفاتِ نفيًا وإثباتًا، لا مِن الكتابِ ولا مِن السُّنَّة، ولا مِن طريقِ سلَفِ الأُمَّة.

ولكنِ انظُرُوا أنتم:

* **فما وجَدتُّموهُ مستحَقًّا له مِن الصفاتِ**[١]، فصِفُوهُ به؛ سواءٌ كان موجودًا في الكتابِ والسُّنَّةِ، أو لم يكُنْ.

* **وما لم تَجِدُوهُ مستحَقًّا له في عقولِكم**، فلا تَصِفوهُ به.

ثم هم هٰهنا فريقانِ:

- **أكثَرُهم يقولونَ**: ما لم تُثبِتْهُ عقولُكُمْ، فانفُوه.

- **ومنهم مَن يقولُ**: بل توقَّفُوا فيه.

* **وما نفاه قياسُ عقولِكُمُ ـ الذي أنتم فيه مختلِفونَ ومضطرِبونَ اختلافًا أكثرَ مِن جميعِ مَن على وجهِ الأرضِ ـ فانفُوهُ، وإليه عند التنازُعِ فارجِعوا؛ فإنَّه الحقُّ الذي تَعَبَّدتُّكُمْ به.**

* **وما كان مذكورًا في الكتابِ والسُّنَّةِ ممَّا يخالِفُ قياسَكُمْ هذا، أو يُثبِتُ ما لم تُدرِكْهُ عقولُكم ـ على طريقةِ أكثرِهم ـ: فاعلَمُوا أنِّي أَمتحِنُكُمْ بتنزيلِه، لا لتأخُذُوا الهدى منه، لكنْ لتجتهِدوا في تخريجِهِ على شواذِّ اللغةِ، ووَحْشيِّ الألفاظِ، وغرائبِ الكلام، أو أن تسكُتُوا عنه مفوِّضِينَ عِلْمَهُ إلى اللهِ، مع نفيِ دَلَالتِهِ على شيءٍ مِن الصفات.**

* **هذا حقيقةُ الأمرِ على رأيِ هؤلاءِ المتكلِّمين**، وهذا الكلامُ قد رأيتُهُ

---

(١) يعني: في نظَرِهم وعقولِهم.

صرَّح بمعناهُ طائفةٌ منهم، وهو لازمٌ لجماعتِهم لزومًا لا مَحِيدَ عنه، **ومضمونُهُ**: أنَّ كتابَ اللهِ لا يُهتدَى به في معرفةِ اللهِ، وأنَّ الرسولَ معزولٌ عن التعليمِ والإخبارِ بصفاتِ مَن أرسَلَه، وأنَّ الناسَ عند التنازُعِ لا يرُدُّونَ ما تنازَعوا فيه إلى اللهِ والرسولِ؛ بل إلى مِثلِ ما كانوا عليه في الجاهليَّةِ، وإلى مِثلِ ما يَتحاكَمُ إليه مَن لا يُؤمِنُ بالأنبياءِ؛ كالبَرَاهِمةِ والفلاسفةِ ـ وهم المشرِكونَ ـ والمَجُوسِ، وبعضِ الصابِئِين.

وإن كان هذا الردُّ لا يزيدُ الأمرَ إلا شِدَّةً، ولا يرتفِعُ الخلافُ به؛ إذْ لكلِّ فريقٍ طواغيتُ يُريدونَ أن يتحاكَمُوا إليهم، وقد أُمِروا أن يكفُروا بهم، وما أشبَهَ حالَ هؤلاءِ المتكلِّمِين بقولِهِ ﷻ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّـٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَـٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَـٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَـٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَـٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٢﴾﴾ [النساء: ٦٠ ـ ٦٢]»[١]. اهـ.

ويَلزَمُ مِن هذه المقالةِ أيضًا: ألَّا يكونَ الكتابُ والسُّنَّةُ هُدًى للناسِ، ولا شفاءً لِمَا في الصدور:

قال أبو العبَّاسِ ﵀ **أيضًا**: «**ولازِمُ هذه المقالةِ**: ألَّا يكونَ الكتابُ هُدًى للناسِ، ولا بيانًا، ولا شفاءً لِمَا في الصدورِ، ولا نُورًا، ولا مَرَدًّا عند التنازُعِ؛ لأنَّا نَعلَمُ بالاضطرارِ: أنَّ ما يقولُهُ هؤلاءِ المتكلِّفونَ: «إنَّه الحقُّ الذي يَجِبُ اعتقادُهُ»، لم يدُلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّةُ، لا نصًّا ولا ظاهرًا، وإنَّما غايةُ المتحذلِقِ: أن يستنتِجَ هذا مِن قولِهِ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ٤]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم: ٦٥]»[٢].

وبالاضطرارِ يَعلَمُ كلُّ عاقلٍ: أنَّ مَن دلَّ الخَلْقَ على أنَّ اللهَ ليس على

(١) «الحَمَوية» (ص٢٢٣ ـ ٢٢٧).

(٢) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٢٨٩).

العرشِ ولا فوق السمٰواتِ ونحوِ ذلك، بقولِهِ: ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾، لقد أبعَدَ النُّجْعةَ، وهو: إمَّا ملغِزٌ، وإمَّا مدلِّسٌ لم يخاطِبْهم بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ»[(١)].

ويَلزَمُ مِن هذه المقالةِ أيضًا: أنَّ تركَ الناسِ بلا رسالةٍ خيرٌ لهم في أصلِ دِينِهم؛ لأنَّ مؤدَّى قولِ هؤلاءِ ـ والعياذُ باللهِ ـ: أنَّ اتِّباعَ الكتابِ والسُّنَّةِ في هذا البابِ يؤدِّي إلى الوقوعِ في الضلالِ، وهو التشبيهُ؛ تعالى اللهُ عن ذلك علوًّا كبيرًا:

قال أبو العبَّاسِ ابنُ تيميَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ولازمُ هذه المقالةِ**: أن يكونَ تركُ الناسِ بلا رسالةٍ خيرًا لهم في أصلِ دِينِهم؛ لأنَّ مَرَدَّهم قبل الرسالةِ وبعدها واحدٌ، وإنَّما الرسالةُ زادَتْهم عَمًى وضلالًا!

يا سبحانَ اللهِ! كيف لم يقُلِ الرسولُ يومًا مِن الدهرِ، ولا أحدٌ مِن سَلَفِ الأمَّةِ: «هذه الآياتُ والأحاديثُ لا تعتقِدوا ما دَلَّتْ عليه، ولكنِ اعتقِدوا الذي تقتضيه مقاييسُكم، أو اعتقِدوا كذا وكذا؛ فإنَّه الحقُّ، وما خالَفَ ظاهِرَهُ، فلا تعتقِدوا ظاهِرَه، أو انظُروا فيها؛ فما وافَقَ قياسَ عقولِكم، فاقبَلُوه، وما لا، فتوَقَّفوا فيه، أو انفُوه»؟!»[(٢)].

ويَلزَمُ أيضًا مِن هذه المقالةِ: أن يكونَ الرسولُ ﷺ ترَكَ هذا البابَ، وهو مِن أهمِّ أبوابِ الاعتقادِ، ملتبِسًا مشتبِهًا على الناسِ؛ وذلك أنَّ أصحابَ هذا القولِ لم يرُدُّوا فيما ذهَبُوا إليه إلى السُّنَّة:

قال أبو العبَّاسِ ابنُ تيميَّةَ: «**فمِن المُحالِ في العَقْلِ والدِّينِ**: أن يكونَ السراجُ المنيرُ الذي أخرَجَ اللهُ به الناسَ مِن الظلماتِ إلى النُّورِ، وأنزَلَ معه الكتابَ بالحقِّ؛ ليحكُمَ بين الناسِ فيما اختلَفُوا فيه، وأمَرَ الناسَ أن يرُدُّوا ما تنازَعُوا فيه مِن أمرِ دِينِهم، إلى ما بُعِثَ به مِن الكتابِ والحِكْمةِ، وهو يدعو إلى اللهِ وإلى سبيلِهِ بإذنِهِ على بصيرةٍ، وقد أخبَرَ اللهُ بأنَّه أكمَلَ له ولأُمَّتِهِ دِينَهم، وأتَمَّ عليهم نعمتَهُ ـ **مُحالٌ مع هذا وغيرِهِ**: أن يكونَ قد ترَكَ بابَ الإيمانِ باللهِ والعِلْمِ به ملتبِسًا مشتبِهًا، ولم يميِّزْ بين ما يجبُ للهِ مِن الأسماءِ الحُسْنى

---

(١) «الحَمَوية» (ص٢٢٨ ـ ٢٢٩).
(٢) «الحَمَوية» (ص٢٢٩ ـ ٢٣٠).

والصفاتِ العُلْيا، وما يجوزُ عليه وما يمتنِعُ عليه؛ فإنَّ معرفةَ هذا أصلُ الدِّينِ، وأساسُ الهدايةِ، وأفضَلُ وأوجَبُ ما اكتسبَتْهُ القلوبُ، وحصَّلَتْهُ النفوسُ، وأدرَكَتْهُ العقولُ؛ فكيف يكونُ ذلك الكتابُ وذلك الرسولُ وأفضَلُ خَلْقِ اللهِ بعد النبيِّينَ لم يُحكِموا هذا البابَ اعتقادًا وقولًا؟!

ومِن المُحالِ أيضًا: أن يكونَ النبيُّ ﷺ قد علَّم أُمَّتَهُ كلَّ شيءٍ حتى الخِرَاءةَ.

وقال: «**تَرَكْتُكُمْ عَلَى المَحَجَّةِ البَيْضَاءِ، لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ**»(١).

وقال ـ فيما صحَّ عنه أيضًا ـ: «**مَا بَعَثَ اللهُ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى خَيْرِ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَيَنْهَاهُمْ عَنْ شَرِّ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ**»(٢).

وقال أبو ذرٍّ رضي الله عنه: «لقد تُوُفِّيَ رسولُ اللهِ ﷺ، وما طائرٌ يقلِّبُ جناحَيْهِ في السماءِ إلَّا ذكَرَ لنا منه عِلْمًا»(٣).

وقال عُمَرُ بنُ الخطَّابِ رضي الله عنه: «قام فينا رسولُ اللهِ ﷺ مَقَامًا، فذكَرَ بَدْءَ الخَلْقِ، حتى دخَلَ أهلُ الجَنَّةِ منازِلَهم، وأهلَ النارِ منازِلَهم؛ حَفِظَ ذلك مَن حَفِظَهُ، ونَسِيَهُ مَن نَسِيَهُ»؛ رواه البخاريُّ(٤).

ومُحالٌ ـ مع تعليمِهم كلَّ شيءٍ لهم فيه مَنفَعَةٌ في الدِّينِ؛ وإن دقَّتْ ـ: أن يترُكَ تعليمَهم ما يقولُونه بألسنتِهم ويعتقِدُونه في قلوبِهم في ربِّهم ومعبودِهم ربِّ العالَمِينَ، الذي معرفتُهُ غايةُ المعارف، وعبادتُهُ أشرفُ المقاصد،

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٣)؛ مِن حديث العِرْباضِ بن سارِيَةَ، ولم يذكُرِ التِّرمذيُّ مَحلَّ الشاهد.

(٢) أخرجه مسلم (١٨٤٤)؛ مِن حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرو؛ بلفظ: «**إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى خَيْرِ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَيُنْذِرَهُمْ شَرَّ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ**».

(٣) أخرجه البزَّار (٣٨٩٧)، والطبَرانيُّ في «الكبير» (٢/ ١٥٥ ـ ١٥٦ رقم ١٦٤٧)؛ مِن طريق ابن عُيَيْنَةَ، عن فِطْرِ بن خَلِيفة، عن أبي الطُّفَيْل، عن أبي ذَرٍّ.

(٤) في «صحيحه» (٣١٩٢) تعليقًا عن عيسى بن موسى، عن رَقَبَةَ بن مَصْقَلَةَ، عن قيسِ بن مسلِم، عن طارق بن شِهَاب، عن عُمَرَ، به. وينظر: «تغليق التعليق» (٣/ ٤٨٦ ـ ٤٨٨).

والوصولُ إليه غايةُ المطالب؛ بل هذا خلاصةُ الدعوةِ النبويَّة، وزُبْدةُ الرسالةِ الإلهيَّة؛ فكيف يتوهَّمُ مَن في قلبِهِ أدنى مُسْكةٍ مِن إيمانٍ وحكمةٍ: ألَّا يكونَ بيانُ هذا البابِ قد وقَعَ مِن الرسولِ على غايةِ التمام؟!»[(١)].

وأيضًا: فإنَّ الشرعَ جاء بإنكارِ كثيرٍ مِن الاعتقاداتِ الكفريَّةِ والشركيَّة، حتى في الأمورِ الدقيقة؛ كنسبةِ إنزالِ المطَرِ لغيرِ اللهِ تعالى، وكالحلَفِ بغيرِ الله، والتبرُّكِ بالأشجارِ والأحجارِ، وقولِ الإنسانِ: «ما شاء اللهُ وشِئْتَ»، وغيرِ ذلك مِن الأقوالِ والاعتقاداتِ الباطلة، وأمَّا صفاتُ كمالِهِ ونعوتُ جلالِهِ، فقد جاء بتقريرِ ذلك.

قال أبو بكرٍ البَيْهقيُّ في «الأسماء والصفات» (٦٣٤): «أخبَرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، نا أبو العبَّاسِ محمَّدُ بنُ يعقوبَ، نا محمَّدُ بنُ إسحاقَ الصاغانيُّ، نا جَعفَرُ بنُ عَوْنٍ، أنا الأعمَشُ، عن أبي وائلٍ، قال: بينما عبدُ اللهِ يَمدَحُ رَبَّهُ؛ إذْ قال مِعضَدٌ: نِعْمَ المَرْءُ هو، قال: فقال عبدُ اللهِ: إنِّي لَأُجِلُّهُ؛ ليس كمِثْلِهِ شيءٌ».

قلتُ: هذا إسنادٌ صحيحٌ، ورواتُهُ كلُّهم مِن الثقاتِ المشاهير، ووجهُ الشاهدِ مِن هذا الخبَرِ: أنَّ عبدَ اللهِ ـ وهو ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه ـ أنكَرَ على مِعْضَدٍ قولَهُ هذا، مع أنَّه قصَدَ المَدْحَ، ولكنْ لكونِهِ أتى بشيءٍ لم يَرِدْ في الكتابِ والسُّنَّةِ، وهو إطلاقُ «المَرْءِ» على اللهِ تعالى؛ فاللهُ أعظمُ مِن ذلك؛ ولذا قال عبدُ اللهِ: «إنِّي لَأُجِلُّهُ».

فلو كان إمرارُ نصوصِ الصفاتِ على ظاهرِها ليس هو المرادَ، لأنكَرَ ذلك الصحابةُ رضي الله عنهم.

كما أنَّهم لم يتأوَّلوا شيئًا مِن نصوصِ الصفاتِ؛ ولذا لم يذكُروا لها معنًى يخالِفُ ظاهرَها؛ بل أنكَرُوا على مَن استنكَرَ شيئًا منها:

قال مَعْمَرٌ في كتابِهِ «الجامع» الملحَقِ بـ«المصنَّف» (٢٠٨٩٥): «عن ابنِ طاوسٍ، عن أبيه، قال: «سَمِعتُ رجُلًا يحدِّثُ ابنَ عبَّاسٍ بحديثِ أبي هُرَيْرَةَ

---

(١) «الحَمَوية» (ص١٧٧ ـ ١٨١).

هذا ـ وهو: «**تَحَاجَّتِ الجَنَّةُ وَالنَّارُ**»، وفيه: «**فَلَا تَمْتَلِئُ حَتَّى يَضَعَ رِجْلَهُ**»، أو قال: «**قَدَمَهُ**» ـ فقام رجُلٌ فانتفَضَ، فقال ابنُ عبَّاسٍ: ما فرَقٌ مِن هؤلاءِ؟! يَجِدُونَ عند مُحكَمِهِ، ويَهلِكونَ عند متشابِهِه!».

قلتُ: وهذا إسنادٌ صحيحٌ؛ ولذلك قال ابنُ رجَبٍ: «وقد صَحَّ عن ابنِ عبَّاسٍ: أنَّه أنكَرَ على مَن استنكَرَ شيئًا مِن هذه النصوصِ، وزعَمَ أنَّ اللهَ منزَّهٌ عمَّا تدُلُّ عليه...»، ثم ذكَرَ هذا الأثَرَ، ثم قال: «ولو كان لذلك عنده تأويلٌ، لذكَرَهُ للناسِ، ولم يسَعْهُ كتمانُه»(١). اهـ.

وروى البَيْهقيُّ في «الأسماء والصفات» (٩٩١)، قال: «أخبَرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أنا أبو زكريَّا العَنْبَريُّ، نا محمَّدُ بنُ عبدِ السلام، نا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ، أنا جَريرٌ، عن الأَعمَشِ، عن أبي وائلٍ شَقِيقِ بنِ سَلَمةَ، قال: قرَأَها عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ: «**بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ**» [الصافَّات: ١٢].

قال شُرَيْحٌ: «إنَّ اللهَ لا يَعجَبُ مِن شيءٍ؛ إنَّما يَعجَبُ مَن لا يَعلَمُ، قال الأَعمَشُ: فذكَرْتُهُ لإبراهيمَ، فقال: إنَّ شُرَيْحًا كان يُعجِبُهُ رأيُه؛ إنَّ عبدَ اللهِ كان أَعلَمَ مِن شُرَيْحٍ، وكان عبدُ اللهِ يَقرَؤُها: «بَلْ عَجِبْتُ»». اهـ.

قلتُ: والذي يَظهَرُ: أنَّ شُرَيْحًا شكَّ في هذه القراءةِ، وأنَّه كان يَقرَأُ بالقراءةِ الأخرى، التي هي بالفَتْح، فذهَبَ إلى أنَّها هي الصحيحةُ، وأمَّا لو كان يَعلَمُ أنَّ قراءةَ الضمِّ صحيحةٌ أيضًا، لَمَا أنكَرَ صفةَ العَجَبِ، واللهُ تعالى أعلم.

ولذا؛ مَن ذهَبَ إلى هذه المقالةِ ـ أعني: تأويلَ نصوصِ الصفاتِ وإخراجَها عن ظاهرِها ـ هم مَن كان مغموصًا في دِينِهِ(٢)، ولم يشتهِرْ بالعلم، ولا بالتحقيقِ؛ كالجَعْدِ بنِ دِرْهَمٍ، والجَهْمِ بنِ صَفْوانَ، وبِشْرٍ المَرِيسيِّ، وأحمدَ بنِ أبي دُؤَادٍ، وغيرِهم.

وممَّا يدُلُّ على قُبْحِ التأويلِ: أنَّ فيه اعتراضًا على اللهِ ﷻ وعلى رسولِهِ ﷺ ـ والعياذُ باللهِ ـ في هذا الأمرِ؛ وإليك أمثلةً على ذلك:

(١) «فتح الباري» (٧/ ٢٣٢).

(٢) أي: مقدوحًا في دِينِه.

قال أبو بكرٍ البَيْهقيُّ في «الأسماء والصفات» (٦٣١): «قال أبو سليمانَ الخطَّابيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فيما بلَغني عنه: إطلاقُ الشخص في صفةِ اللهِ سبحانه غيرُ جائزٍ؛ وذلك لأنَّ الشخصَ لا يكونُ إلا جِسْمًا مؤلَّفًا، وإنَّما سُمِّيَ شخصًا: ما كان له شخوصٌ وارتفاع، ومِثلُ هذا النعتِ منفيٌّ عن اللهِ سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ وخليقٌ ألَّا تكونَ هذه اللفظةُ صحيحةً، وأن تكونَ تصحيفًا مِن الراوي، و«الشيءُ»، و«الشخصُ» في الشطرِ الأوَّلِ مِن الاسم سواءٌ؛ فمَن لم يُنعِمِ الاستماعَ، لم يأمَنِ الوهَمَ»، قال: «وليس كلُّ الرواةِ يراعُونَ لفظَ الحديثِ حتى لا يَتعدَّوْهُ؛ بل كثيرٌ منهم يحدِّثُ على المعنى، وليس كلُّهم بفَقِيه».

وقال أيضًا عن حديثِ: «**خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ**»: «قال أبو سليمانَ الخطَّابيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قولُهُ: «**خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ**»، الهاءُ: وقَعَتْ كنايةً بين اسمَيْنِ ظاهرَيْنِ، فلم تصلُحْ أن تُصرَفَ إلى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ لقيامِ الدليلِ على أنَّه ليس بذي صورةٍ؛ سبحانه ليس كمِثْلِهِ شيءٌ؛ فكان مَرجِعُها إلى آدَمَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ»[(١)].

وقال أيضًا: «وأمَّا ذِكْرُ الصورةِ في هذه القِصَّةِ، فإنَّ الذي يجبُ علينا وعلى كلِّ مسلِمٍ أن يَعلَمَهُ: أنَّ ربَّنا ليس بذي صورةٍ ولا هيئةٍ؛ فإنَّ الصورةَ تقتضي الكيفيَّةَ، وهي عن اللهِ وعن صفاتِهِ مَنْفيَّة...»، إلى أن قال: «قال أبو سليمانَ: ومِن الواجبِ في هذا البابِ أن نعلَمَ: أنَّ مِثلَ هذه الألفاظِ التي تستشنِعُها النفوسُ إنَّما خرَجَتْ على سَعَةِ مجالِ كلامِ العرَبِ، ومصارِفِ لغاتِها، وأنَّ مذهَبَ كثيرٍ مِن الصحابةِ وأكثَرِ الرواةِ مِن أهلِ النقلِ: الاجتهادُ في أداءِ المعنى، دون مراعاةِ أعيانِ الألفاظ، وكلٌّ منهم يَروِيهِ على حَسَبِ معرفتِهِ ومقدارِ فَهْمِهِ، وعادةِ البيانِ مِن لغتِهِ، وعلى أهلِ العِلْمِ أن يَلزَموا أحسنَ الظنِّ بهم، وأن يُحسِنوا التأنِّيَ لمعرفةِ معاني ما رَوَوْهُ، وأن يُنزِلوا كلَّ شيءٍ منه منزلةَ مِثْلِه، فيما تقتضيه أحكامُ الدِّينِ ومعانيها، على أنَّك لا تجدُ ـ بحمدِ اللهِ ومَنِّهِ ـ شيئًا صَحَّتْ به الروايةُ عن رسولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إلا وله تأويلٌ يحتمِلُهُ وجهُ الكلامِ، ومعنًى لا يستحيلُ في عقلٍ أو معرِفة»[(٢)].

---

(١) «الأسماء والصفات» (٦٣٦).

(٢) «الأسماء والصفات» (٦٤١).

وقال أيضًا: «قال أبو سليمانَ: واليهودُ مشبِّهةٌ، وفيما يدَّعونَهُ منزَّلًا في التوراةِ ألفاظٌ تدخُلُ في بابِ التشبيه، ليس القولُ بها مِن مذاهِبِ المسلِمين؛ وقد ثبَتَ عن رسولِ اللهِ ﷺ؛ أنَّه قال: «**مَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الكِتَابِ، فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا: آمَنَّا بِمَا أَنْزَلَ اللهُ مِنْ كِتَابٍ**»(١)، والنبيُّ ﷺ أَوْلى الخَلْقِ بأن يكونَ قد استعمَلَهُ مع هذا الحَبْرِ؛ والدليلُ على صحَّةِ ذلك: أنَّه لم يَنطِقْ فيه بحرفٍ، تصديقًا له أو تكذيبًا؛ إنَّما ظهَرَ منه في ذلك: الضَّحِكُ المخيِّلُ للرضا مرَّةً، والتعجُّبِ والإنكارِ أخرى، ثم تلا الآيةَ، والآيةُ محتمِلةٌ للوجهَيْنِ معًا، وليس فيها للأصابعِ ذِكْرٌ، وقولُ مَن قال مِن الرواةِ: «تصديقًا لقولِ الحَبْرِ» ظنٌّ وحِسْبانٌ، والأمرُ فيه ضعيفٌ؛ إذْ كان لا تُمَحَضُ شهادتُهُ لأحدِ الوجهَيْنِ، وربَّما استدَلَّ المستدِلُّ بحُمْرةِ اللونِ على الخَجَلْ، وبصُفْرتِهِ على الوَجَلْ؛ وذلك غالبُ مجرَى العادةِ في مِثْلِه، ثم لا يخلو ذلك مِن ارتيابٍ وشكٍّ في صِدْقِ الشهادةِ منهما بذلك؛ لجوازِ أن تكونَ الحُمْرةُ لهِيَاجِ دَمٍ، وزيادةِ مقدارٍ له في البَدَن، وأن تكونَ الصُّفْرةِ لهِيَاجِ موادَّ، وثوَرانِ خَلْطٍ، ونحوِ ذلك؛ فالاستدلالُ بالتبسُّمِ والضحِكِ في مِثلِ هذا الأمرِ الجسيمِ قَدْرُهُ، الجليلِ خَطَرُهُ: غيرُ سائغٍ مع تكافُؤِ وجهَيِ الدَّلَالةِ المتعارِضَيْنِ فيه، ولو صحَّ الخَبَرُ مِن طريقِ الروايةِ، كان ظاهرُ اللفظِ منه متأوَّلًا على نوعٍ مِن المجازِ، أو ضَرْبٍ مِن التمثيل...»(٢).

وقال أيضًا: «قال أبو سليمانَ الخطَّابيُّ رَحِمَهُ اللهُ: فيُشبِهُ أن يكونَ مَن ذكَرَ القَدَمَ والرِّجْلَ، وترَكَ الإضافةَ إنَّما ترَكَها؛ تهيُّبًا لها، وطلَبًا للسلامةِ مِن خطأِ التأويلِ فيها، وكان أبو عُبَيْدٍ ـ وهو أحدُ أئمَّةِ أهلِ العِلْمِ ـ يقولُ: «نحن نَروِي هذه الأحاديثَ، ولا نُرِيغُ لها المعاني».

قال أبو سليمانَ: ونحن أحرى بألَّا نتقدَّمَ فيما تأخَّرَ عنه مَن هو أكثرُ عِلْمًا، وأقدمُ زمانًا وسنًّا، ولكنَّ الزمانَ الذي نحن فيه قد صار أهلُهُ حِزْبَيْنِ:

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٤٤)؛ مِن حديثِ أبي نَمْلةَ الأنصاريِّ، بنحوِه.
(٢) «الأسماء والصفات» (٧٣٥).

- منكِرٌ لِمَا يُروَى مِن نوعِ هذه الأحاديثِ رأسًا، ومكذِّبٌ به أصلًا؛ وفي ذلك تكذيبُ العلماءِ الذين روَوْا هذه الأحاديثَ، وهم أئمَّةُ الدِّينِ، ونقلَةُ السُّنَنِ، والواسطةُ بيننا وبين رسولِ اللهِ ﷺ.

- والطائفةُ الأخرى: مسلِّمةٌ للروايةِ فيها، ذاهبةٌ في تحقيقِ الظاهرِ منها مَذهَبًا يكادُ يُفضِي بهم إلى القولِ بالتشبيه.

ونحن نَرغَبُ عن الأمرَيْنِ معًا، ولا نرضى بواحدٍ منهما مَذهَبًا؛ فيَحِقُّ علينا أن نطلُبَ لِمَا يَرِدُ مِن هذه الأحاديثِ ـ إذا صحَّتْ مِن طريقِ النقلِ والسندِ ـ تأويلًا يخرَّجُ على معاني أصولِ الدِّين، ومذاهبِ العلماء، ولا نُبطِلَ الروايةَ فيها أصلًا، إذا كانت طُرُقُها مَرْضيَّةً، ونقلَتُها عدولًا.

قال أبو سليمانَ: وذِكْرُ القَدَمِ هٰهنا يحتمِلُ أن يكونَ المرادُ به: مَن قَدَّمَهم اللهُ للنارِ مِن أهلِها، فيقَعُ بهم استيفاءُ عَدَدِ أهلِ النارِ، وكلُّ شيءٍ قَدَّمْتَهُ، فهو قَدَمٌ، كما قيل لِمَا هدَمْتَهُ: هَدَمٌ، ولِمَا قبَضْتَهُ: قَبَضٌ؛ ومِن هذا قولُهُ ﷻ: ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس: ٢]؛ أي: ما قدَّموه مِن الأعمالِ الصالحة»(١). اهـ.

قلتُ: فانظُرْ كيف أوقَعَ التأويلُ بصاحبِهِ فيما يُشبِهُ الاعتراضَ على النصوصِ الشرعيَّة، وإلى التشكيكِ في صحَّةِ الأحاديثِ، وبمَن رواها، مع أنَّ الخطَّابيَّ ـ عفا اللهُ عنَّا وعنه ـ كان إمامًا في الفِقْهِ واللغةِ؛ فكيف بغيرِهِ ممَّن هو دونه بكثير؟! نسألُ اللهَ أن يثبِّتَنا على دِينِه، ويرزُقَنا التسليمَ والانقيادَ لوَحْيِه.

لكنْ قال الحافظُ ابنُ رَجَبٍ في «فتح الباري»، عن أبي سليمانَ الخَطَّابيِّ (٧/ ٢٣٧ ـ ٢٣٩): «وكذلك ذكَرَهُ الخطَّابيُّ في رسالتِهِ في «الغُنْية عن الكلام وأهلِه»؛ وهذا يدُلُّ على أنَّ ما يؤخَذُ مِن كلامِهِ في كثيرٍ مِن كُتُبِهِ ممَّا يخالِفُ ذلك، ويوافِقُ طريقةَ المتكلِّمينَ ـ: فقد رجَعَ عنه؛ فإنَّ نفيَ كثيرٍ مِن الصفاتِ إنَّما هو مبنيٌّ على ثبوتِ هذه الطريقة.

---

(١) «الأسماء والصفات» (٧٥٦).

قال الخطَّابيُّ في هذه الرسالةِ، في هذه الطريقةِ، في إثباتِ الصانع[(١)]: «إنَّما هو شيءٌ أخَذَهُ المتكلِّمونَ عن الفلاسفةِ، وإنَّما سلَكَتِ الفلاسفةُ هذه الطريقةَ؛ لأنَّهم لا يُثبِتونَ النبوَّاتِ، ولا يرَوْنَ لها حقيقةً؛ فكان أقوى شيءٍ عندهم في الدَّلَالةِ على إثباتِ هذه الأمورِ: ما تعلَّقوا به مِنَ الاستدلالِ بهذه الأشياء، فأمَّا مثبِتو النبوَّاتِ، فقد أغناهم اللهُ عن ذلك، وكفاهم كُلْفةَ المُؤْنةِ في ركوبِ هذه الطريقةِ المتعرِّجةِ التي لا يُؤمَنُ العَنَتُ على مَن رَكِبَها، والإبداعُ والانقطاعُ على سالكِها».

ثم ذكَرَ أنَّ الطريقَ الصحيحةَ في ذلك: الاستدلالُ بالصَّنْعةِ على صانعِها؛ كما تضمَّنَهُ القرآنُ، وندَبَ إلى الاستدلالِ به في مواضِعَ، وبه تَشهَدُ الفِطَرُ السليمةُ المستقيمة.

ثم ذكَرَ طريقتَهُمُ التي استدلُّوا بها، وما فيها مِن الاضطرابِ والفساد، والتناقُضِ والاختلاف.

ثم قال: «فلا تشتغِلْ ـ رَحِمَك اللهُ ـ بكلامِهم، ولا تَغترَّ بكثرةِ مقالاتِهم؛ فإنَّها سريعةُ التهافُتِ، كثيرةُ التناقضِ، وما مِن كلامٍ تَسمَعُهُ لِفِرْقةٍ منهم إلا ولخصومِهم عليه كلامٌ يوازيهِ ويفارِقُه؛ فكلٌّ بكلٍّ معارَضٌ، وبعضُهم ببعضٍ مقابَلٌ».

قال: «وإنَّما يكونُ تقدُّمُ الواحدِ منهم، وفَلْجُهُ على خَصْمِهِ، بقدرِ حظِّهِ مِن البيانِ، وحِذْقِهِ في صنعةِ الجَدَلِ والكلام، وأكثرُ ما يَظهَرُ به بعضُهم على بعضٍ: إنَّما هو إلزامٌ مِن طريقِ الجَدَلِ على أصولٍ مؤصَّلةٍ لهم، ومناقَضاتٍ على مقالاتٍ حَفِظوها عليهم، فهم يطالِبونهم بعَوْدِها وطَرْدِها؛ فمَن تقاعَدَ عن شيءٍ منها، سمَّوْهُ مِن طريقِ الجَدَلِ منقطِعًا، وجعَلوهُ مبطِلًا، وحكَموا بالفَلْجِ لخَصْمِهِ عليه، والجَدَلُ لا يبيَّنُ به حَقٌّ، ولا تقومُ به حُجَّة.

وقد يكونُ الخَصْمانِ على مقالتَيْنِ مختلِفَتَيْنِ، كلاهما باطلٌ، ويكونُ الحقُّ في ثالثٍ غيرِهما؛ فمناقَضةُ أحدِهما صاحبَهُ غيرُ مصحِّحٍ مذهَبَه، وإنْ

(١) وهو في «الغُنْية عن الكلامِ وأهلِه» (ص١٠ وما بعدها).

كان مفسِدًا به قولَ خَصْمِه؛ لأنَّهما مجتمِعانِ معًا في الخطأ، مشترِكانِ فيهِ؛ كقولِ الشاعرِ:

حُجَجٌ تَهَافَتُ كَالزُّجَاجِ تَخَالُهَا ... حَقًّا وَكُلٌّ وَاهِنٌ مَكْسُورُ

ومتى كان الأمرُ كذلك، فإنَّ أحدًا مِن الفريقَيْنِ لا يعتمِدُ في مقالتِهِ التي نصَرَها أصلًا صحيحًا، وإنَّما هو أوضاعٌ وآراءٌ تتكافأُ وتتقابَلُ، فيكثُرُ المقالُ، ويدومُ الاختلافُ، ويقِلُّ الصوابُ؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢]، فأخبَرَ تعالى أنَّ ما كثُرَ فيه الاختلافُ فليس مِن عندِه، وهو مِن أدَلِّ الدليلِ على أنَّ مذاهبَ المتكلِّمينَ مذاهبُ فاسدةٌ؛ لكثرةِ ما يوجَدُ فيها مِن الاختلافِ المفضِي بهم إلى التكفيرِ والتضليل».

وذكَرَ بقيَّةَ الرسالةِ، وهي حسَنةٌ متضمِّنةٌ لفوائدَ جليلةٍ، وإنَّما ذكَرْنا هذا القَدْرَ منها؛ ليتبيَّنَ به أنَّ القواعدَ العقليَّةَ التي يدَّعي أهلُها أنَّها قطعيَّاتٌ لا تَقبَلُ الاحتمالَ، فتُرَدُّ لأجلِها ـ بزَعْمِهم ـ نصوصُ الكتابِ والسُّنَّة، وتُصرَفُ عن مدلولاتِها، إنَّما هي عند الراسخِينَ شبهاتٌ جهليَّاتٌ، لا تساوي سماعَها، ولا قراءتَها، فضلًا عن أن يُرَدَّ لأجلِها ما جاء عن اللهِ ورسولِه، أو يحرَّفَ شيءٌ مِن ذلك عن مواضِعِه.

وإنَّما القطعيَّاتُ: ما جاء عن اللهِ ورسولِهِ مِن الآياتِ المحكَماتِ البيِّناتْ، والنصوصِ الواضحاتْ؛ فتُرَدُّ إليها المتشابِهاتْ». اهـ.

قال ابنُ حَجَرٍ في «الفتح» (٨/ ٥٩٥ ـ ٥٩٧): «قولُهُ: «**حَتَّى يَضَعَ قَدَمَهُ فِيهَا**»، كذا في روايةِ شُعْبَةَ، وفي روايةِ سعيدٍ: «**حَتَّى يَضَعَ رَبُّ العِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ**»، قولُهُ: «**فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ**»، في روايةِ سعيدٍ: «**فَيَزْوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَتَقُولُ: قَطْ قَطْ وَعِزَّتِكَ**»، وفي روايةِ سليمانَ التَّيْميِّ عن قتادةَ: «**فتقولُ: قَدْ قَدْ**» بالدالِ بدَلَ الطاءِ، وفي حديثِ أبي هُرَيْرَةَ: «**فَيَضَعُ الرَّبُّ عَلَيْهَا قَدَمَهُ، فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ**»، وفي الروايةِ التي تليها: «**فَلَا تَمْتَلِئُ حَتَّى يَضَعَ رِجْلَهُ، فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ؛ فَهُنَاكَ تَمْتَلِئُ، وَيَزْوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ**»، وفي حديثِ أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ عند أبي يَعْلى: «**وَجَهَنَّمُ تَسْأَلُ المَزِيدَ، حَتَّى يَضَعَ فِيهَا قَدَمَهُ، فَيَزْوِي**

بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَتَقُولُ: قَطْ قَطْ»[(١)].

وفي حديثِ أبي سعيدٍ عند أحمدَ: «**فَيُلْقَى فِي النَّارِ أَهْلُهَا، فَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟! وَيُلْقَى فِيهَا، وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟! حَتَّى يَأْتِيَهَا فَيَضَعُ قَدَمَهُ عَلَيْهَا، فَتَنْزَوِي، فَتَقُولُ: قَدْنِي قَدْنِي**»[(٢)].

وقولُهُ: «**قَطْ قَطْ**»؛ أي: حَسْبي حَسْبي، وثبَتَ بهذا التفسيرِ عند عبدِ الرزَّاقِ مِن حديثِ أبي هُرَيْرَةَ[(٣)]، و«**قَطْ**» بالتخفيفِ ساكنًا، ويجوزُ الكسرُ بغيرِ إشباعٍ، ووقَعَ في بعضِ النُّسَخِ عن أبي ذَرٍّ: «**قَطِي قَطِي**» بالإشباعِ، و«**قَطْنِي**» بزيادةِ نونٍ مشبَعة، ووقَعَ في حديثِ أبي سعيدٍ وروايةِ سليمانَ التَّيْميِّ: بالدالِ بدَلَ الطاءِ، وهي لغةٌ أيضًا.

وكلُّها بمعنى: يَكْفِي، وقيل: «قَطْ»: صوتُ جَهَنَّمَ، والأوَّلُ هو الصوابُ عند الجمهور.

ثم رأيتُ في «تفسيرِ ابنِ مَرْدَوَيْهِ»؛ مِن وجهٍ آخَرَ، عن أَنَسٍ: ما يؤيِّدُ الذي قبله، ولفظُهُ: «**فَيَضَعُهَا عَلَيْهَا فَتُقَطْقِطُ، كَمَا يُقَطْقِطُ السِّقَاءُ إِذَا امْتَلأَ**». انتهى؛ فهذا لو ثبَتَ، لكان هو المعتمَدَ، لكنْ في سَنَدِهِ موسى بنُ مُطَيْرٍ، وهو متروكٌ، واختُلِفَ في المرادِ بالقَدَمِ:

فطريقُ السلَفِ في هذا وغيرِهِ: مشهورةٌ؛ وهو: أن تُمَرَّ كما جاءت، ولا يُتعرَّضَ لتأويلِهِ؛ بل نعتقِدُ استحالةَ ما يُوهِمُ النقصَ على الله.

وخاض كثيرٌ مِن أهلِ العلمِ في تأويلِ ذلك:

فقال: المرادُ إذلالُ جهنَّمَ؛ فإنَّها إذا بالَغَتْ في الطغيانِ، وطَلَبِ المَزِيدِ،

---

(١) أخرجه أبو يَعْلى ـ كما في «إتحاف المهرة» (١/٢٠١)، و«المطالب العالية» (١٨/٥٦١) ـ مِن طريق عبد الغفَّار بن القاسم، عن عَدِيِّ بن ثابت، عن زِرِّ بن حُبَيْش، عن أُبَيِّ بن كعب، به.

(٢) أخرجه أحمد (١١٠٩٩)؛ مِن طريق حمَّاد بن سَلَمةَ، عن عطاء بن السائب، عن عُبَيْد الله بن عبد الله بن عُتْبة، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ، به.

(٣) أخرجه عبد الرزَّاق في «تفسيره» (٢/٢٣٨ ـ ٢٣٩)، عن مَعْمَر، عن أيُّوب، عن ابن سِيرِينَ، عن أبي هُرَيْرة، وعن مَعْمَر، عن همَّام، عن أبي هُرَيْرة، به.

أذَلَّها اللهُ، فوضَعَها تحت القَدَم، وليس المرادُ حقيقةَ القَدَم، والعرَبُ تستعمِلُ ألفاظَ الأعضاءِ في ضربِ الأمثالِ، ولا تُرِيدُ أعيانَها؛ كقولِهم: «رَغِمَ أنفُه»، و«سُقِطَ في يَدِه».

وقيل: المرادُ بالقَدَمِ: الفَرَطُ السابق؛ أي: يضَعُ اللهُ فيها ما قدَّمه لها مِن أهلِ العذاب.

قال الإسماعيليُّ: «**القَدَمُ**: قد يكونُ اسمًا لِمَا قُدِّمَ، كما يسمَّى ما خُبِطَ مِن وَرَقٍ: خَبَطًا؛ فالمعنى: ما قدَّموا مِن عَمَل.

وقيل: المرادُ بالقَدَمِ: قَدَمُ بعضِ المخلوقِينَ؛ فالضميرُ للمخلوقِ معلومٌ، أو يكونُ هناك مخلوقٌ اسمُهُ قَدَمٌ.

أو المرادُ بالقَدَمِ: الأخيرُ؛ لأنَّ القَدَمَ آخِرُ الأعضاءِ، فيكونُ المعنى: حتى يضَعَ اللهُ في النارِ آخِرَ أهلِها فيها، ويكونُ الضميرُ للمَزِيد».

وقال ابنُ حِبَّانَ في «صحيحه» بعد إخراجِهِ: «هذا مِن الأخبارِ التي أُطلِقَتْ بتمثيلِ المجاوَرةِ؛ وذلك أنَّ يومَ القيامةِ يُلقَى في النارِ مِن الأُمَمِ والأمكِنةِ التي عُصِيَ اللهُ فيها، فلا تزالُ تستزيدُ حتى يضَعَ الربُّ فيها مَوضِعًا مِن الأمكنةِ المذكورةِ فتمتلِئُ؛ لأنَّ العرَبَ تطلِقُ القَدَمَ على الموضِع؛ قال تعالى: ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس: ٢]: يريدُ مَوضِعَ صِدْق»(١).

وقال الداووديُّ: «**المرادُ بالقَدَمِ**: قَدَمُ صِدْقٍ، وهو محمَّدٌ، والإشارةُ بذلك إلى شفاعتِهِ، وهو المقامُ المحمود، فيُخرِجُ مِن النارِ مَن كان في قلبِهِ شيءٌ مِن الإيمان، **وتُعُقِّبَ**: بأنَّ هذا منابِذٌ لنصِّ الحديثِ؛ لأنَّ فيه: «**يَضَعُ قَدَمَهُ**»، بعد أن قالت: «**هَلْ مِنْ مَزِيدٍ**»، والذي قاله مقتضاه: أنَّه ينقُصُ منها، وصريحُ الخَبَرِ: أنَّها تنزوي بما يُجعَلُ فيها لا يخرُجُ منها.

قلتُ: ويحتمِلُ أن يوجَّهَ بأنَّ مَن يخرُجُ منها يبدَّلُ عِوَضَهم مِن أهلِ الكفرِ؛ كما حمَلُوا عليه حديثَ أبي موسى في «صحيح مسلم»: «**يُعْطَى كُلُّ**

(١) «صحيح ابن حِبَّان» (١/ ٥٠٢).

مُسْلِمٍ رَجُلًا مِنَ اليَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَيُقَالُ: هَذَا فِدَاؤُكَ مِنَ النَّارِ»[(١)]؛ فإنَّ بعضَ العلماءِ قال: المرادُ بذلك أنَّه يقعُ عند إخراجِ الموحِّدِينَ، وأنَّه يُجعَلُ مكانَ كلِّ واحدٍ منهم واحدًا مِن الكفَّارِ؛ بأن يعظُمَ حتى يسُدَّ مكانَهُ ومكانَ الذي خرَجَ؛ وحينئذٍ: فالقَدَمُ سببٌ للعِظَمِ المذكور، فإذا وقَعَ العِظَمُ، حصَلَ المَلْءُ الذي تطلُبُه.

ومِن التأويلِ البعيدِ: قولُ مَن قال: المرادُ بالقَدَمِ: قَدَمُ إبليسَ، وأخَذَهُ مِن قولِهِ: «**حَتَّى يَضَعَ الجَبَّارُ فِيهَا قَدَمَهُ**»، وإبليسُ أوَّلُ مَن تكبَّرَ، فاستحَقَّ أن يسمَّى متجبِّرًا وجبَّارًا، وظهورُ بُعْدِ هذا يُغنِي عن تكلُّفِ الردِّ عليه.

وزعَمَ ابنُ الجَوْزِيِّ[(٢)]: أنَّ الروايةَ التي جاءت بلفظِ «**الرِّجْلِ**» تحريفٌ مِن بعضِ الرواةِ؛ لظَنِّهِ أنَّ المرادَ بالقَدَمِ: الجارحةُ، فرواها بالمعنى، فأخطأ.

ثم قال: ويحتمِلُ أن يكونَ المرادُ بـ«الرِّجْلِ» ـ إن كانت محفوظةً ـ الجماعةَ؛ كما تقولُ: رِجْلٌ مِن جَرَادٍ؛ فالتقديرُ: يضَعُ فيها جماعةً، وأضافهم إليه إضافةَ اختصاصٍ.

وبالَغَ ابنُ فُورَكَ[(٣)]؛ فجزَمَ بأنَّ الروايةَ بلفظِ «الرِّجْلِ» غيرُ ثابتةٍ عند أهلِ النقلِ؛ وهو مردودٌ؛ لثبوتِها في «الصحيحَيْنِ»[(٤)].

وقد أوَّلَها غيرُهُ: بنحوِ ما تقدَّم في القَدَمِ؛ **فقيل**: رِجْلُ بعضِ المخلوقِين، **وقيل**: إنَّها اسمُ مخلوقٍ مِن المخلوقِين، **وقيل**: إنَّ «الرِّجْلَ» تستعمَلُ في الزَّجْرِ؛ كما تقولُ: وضَعْتُهُ تحتَ رِجْلي، **وقيل**: إنَّ «الرِّجْلَ» تستعمَلُ في طَلَبِ الشيءِ على سبيلِ الجِدِّ؛ كما تقولُ: قام في هذا الأمرِ على رِجْل.

وقال أبو الوفاءِ بنُ عَقِيلٍ: «تعالى اللهُ عن أنَّه لا يَعمَلُ أمرُهُ في النارِ

---

(١) «صحيح مسلم» (٢٧٦٧)، ولفظُهُ: «**إِذَا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ، دَفَعَ اللهُ ﷻ إِلَى كُلِّ مُسْلِمٍ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا، فَيَقُولُ: هَذَا فَكَاكُكَ مِنَ النَّارِ**».

(٢) في «كشف المُشكِل» (٣/ ٢٤٥).

(٣) في «مُشكِل الحديث» (ص١٢٦ و١٢٩).

(٤) أخرجه البخاري (٤٨٥٠)، ومسلم (٢٨٤٦)؛ مِن حديث أبي هُرَيْرة.

حتى يستعينَ عليها بشيءٍ مِن ذاتِهِ أو صفاتِهِ، وهو القائلُ للنارِ: ﴿كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا﴾، فمَن يأمُرُ نارًا أجَّجها غيرُهُ أن تنقلِبَ عن طَبْعِها، وهو الإحراقُ، فتنقلِبَ؛ كيف يحتاجُ في نارٍ يؤجِّجُها هو إلى استعانةٍ؟!»، انتهى.

ويُفهَمُ جوابُهُ مِن التفصيلِ الواقعِ ثالثَ أحاديثِ البابِ؛ حيثُ قال فيه: «**وَلِكُلِّ واحدةٍ منكما مَلْؤُهَا، فأمَّا النارُ...**»، فذكَرَ الحديثَ، وقال فيه: «**وَلَا يَظْلِمُ اللهُ مِن خَلْقِهِ أَحَدًا**»؛ فإنَّ فيه إشارةً إلى أنَّ الجَنَّةَ يقَعُ امتلاؤُها بمَن يُنشِئُهُمُ اللهُ لأجلِ مَلْئِها، وأمَّا النارُ، فلا يُنشِئُ لها خَلْقًا؛ بل يَفعَلُ فيها شيئًا عبَّر عنه بما ذُكِرَ، يقتضي لها أن ينضَمَّ بعضُها إلى بعضٍ، فتصيرَ مَلْأَى، ولا تحتمِلُ مَزِيدًا؛ وفيه دَلَالةٌ على أنَّ الثوابَ ليس موقوفًا على العَمَلِ؛ بل يُنعِمُ اللهُ بالجَنَّةِ على مَن لم يَعمَلْ خيرًا قَطُّ؛ كما في الأطفال».اهـ. النقلُ عن ابن حجَر.

والمَذهَبُ الثالثُ مِن المذاهبِ الباطلةِ: الذين قالوا بالتمثيلِ، وأنَّ هذه الصفاتِ تماثِلُ صفاتِ خلقِهِ ـ والعياذُ باللهِ ـ وهذا القولُ أبطَلُ مِن أن يُحتاجَ إلى إبطالِهِ وردِّه؛ فهو مع مخالَفتِهِ للكتابِ والسُّنَّةِ، مخالِفٌ للعقلِ والفطرة؛ فاللهُ ﷻ فطَرَ قلوبَ عبادِهِ على عظَمَتِهِ وكمالِهِ، وأنَّه تعالى ليس كمِثْلِهِ شيءٌ، وهذا المذهَبُ ـ والحمدُ للهِ ـ لم يُحْكَ إلا عن أناسٍ معدودِين.

الدَّلَالةُ الثانيةُ والعِشْرون: أنَّه لا يشُكُّ أحدٌ أنَّه لا أحدَ أعلمُ باللهِ مِن اللهِ، وأنَّ رسولَهُ ﷺ أعلَمُ الخَلْقِ به، واللهُ تعالى قد وصَفَ نفسَهُ بهذه الصفاتِ، وكذا رسولُه؛ فعلى العبادِ: أن ينقادوا إلى ما جاء عن اللهِ وعن رسولِهِ، فيُثْبِتوا هذه الصفاتِ كما جاءت.

الدَّلَالةُ الثالثةُ والعِشْرونَ: أنَّ هذه الأقوالَ المخالِفةَ لِمَا جاء في الكتابِ والسُّنَّةِ مِن إثباتِ صفاتِ اللهِ ﷻ على الوجهِ الذي يليقُ به ﷻ إذا تدبَّرها الإنسانُ، وجَدَها في غايةِ الجهالةِ والضلالة؛ وذلك أنَّ الذين قالوا بها، قد اختلَفُوا واضطرَبُوا فيما بينهم؛ ولذا آلَ أمرُهم إلى الحَيْرةِ والشكِّ، وخاصَّةً عند المَوْت:

قال الإمامُ ابنُ تيميَّةَ في «الفتوى الحَمَوية» (ص١٩١ ـ ٢٥٢): «ثم هذا

القولُ إذا تدبَّره الإنسانُ، وجَدَهُ في غايةِ الجهالة؛ بل في غايةِ الضلالة؛ كيف يكونُ هؤلاءِ المتأخِّرونَ - لا سيَّما والإشارةُ بالخَلَفِ إلى ضَرْبٍ مِن المتكلِّمِينَ - الذين كثُرَ في بابِ الدِّينِ اضطرابُهم، وغلُظَ عن معرفةِ اللهِ حِجابُهم، وأخبَرَ الواقفُ على نهاياتِ إقدامِهم، بما انتهى إليه مِن مَرامِهم...».

إلى أن قال رَحِمَهُ اللهُ: «ثم هؤلاءِ المتكلِّمونَ المخالِفونَ للسلَفِ إذا حُقِّقَ عليهم الأمرُ، لم يوجَدْ عندهم مِن حقيقةِ العِلْمِ باللهِ وخالصِ المعرفةِ به خَبَرٌ، ولم يَقِفوا مِن ذلك على عَيْنٍ ولا أثَرٍ؛ كيف يكونُ هؤلاءِ المحجُوبُونَ المنقُوصُونَ المسبُوقُون، الحيارى المتهوِّكون: أعلَمَ باللهِ وأسمائِهِ وصفاتِه، وأحكَمَ في بابِ آياتِهِ وذاتِه، مِن السابقِينَ الأوَّلِينَ مِن المهاجِرينَ والأنصارِ، والذين اتَّبَعوهم بإحسانٍ؛ مِن وَرَثةِ الأنبياءِ، وخلفاءِ الرسلِ، وأعلامِ الهُدَى، ومصابيحِ الدُّجَى، الذين بهم قام الكتابُ وبه قاموا، وبهم نطَقَ الكتابُ وبه نطَقوا، الذين وهَبَهم اللهُ مِن العِلْمِ والحِكْمةِ ما برَّزوا به على سائرِ أتباعِ الأنبياء، فضلًا عن سائرِ الأُمَمِ الذين لا كتابَ لهم، وأحاطوا مِن حقائقِ المعارفِ، وبواطنِ الحقائقِ، بما لو جُمِعَتْ حِكْمةُ غيرِهم إليها لَاسْتَحْيا مَن يطلُبُ المقابَلة.

ثم كيف يكونُ خيرُ قرونِ الأمَّةِ أنقَصَ في العِلْمِ والحكمةِ - لا سيَّما العلمُ باللهِ وأحكامِ آياتِهِ وأسمائِهِ - مِن هؤلاءِ الأصاغرِ بالنسبةِ إليهم؟! أم كيف يكونُ أفراخُ المتفلسِفةِ وأتباعُ الهِنْدِ واليونانِ، ووَرَثةُ المجوسِ والمشرِكِينَ، وضُلَّالُ اليهودِ والنصارى والصابئِينَ، وأشكالُهم وأشباهُهم، أعلَمَ باللهِ مِن وَرَثةِ الأنبياءِ وأهلِ القرآنِ والإيمانِ؟!».

إلى أن قال: «ثم عامَّةُ هذه الشبهاتِ التي يسمُّونها دلائلَ، إنَّما تقلَّدوا أكثَرَها عن طواغيتَ مِن طواغيتِ المشرِكِينَ أو الصابئِينَ، أو بعضِ وَرَثَتِهم الذين أُمِروا أن يكفُرُوا بهم؛ مِثْلُ فلانٍ وفلانٍ، أو عمَّن قال كقولِهم؛ لتشابُهِ قلوبِهم؛ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥]، ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ

بَيۡنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِۚ وَمَا ٱخۡتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلۡحَقِّ بِإِذۡنِهِۦۗ﴾ [البقرة: ٢١٣].

ولازمُ هذه المقالةِ: ألَّا يكونَ الكتابُ هُدًى للناس، ولا بيانًا ولا شِفاءً لِمَا في الصدور، ولا نُورًا، ولا مَرَدًّا عند التنازُع؛ لأنَّا نَعلَمُ بالاضطرارِ أنَّ ما يقولُه هؤلاءِ المتكلِّفونَ أنَّ الحقَّ الذي يجبُ اعتقادُهُ لم يدُلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّةُ، لا نصًّا ولا ظاهرًا، وإنَّما غايةُ المتحذلِقِ أن يستنتِجَ هذا مِن قولِهِ: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ٤﴾ [الإخلاص: ٤]، ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ٦٥﴾ [مريم: ٦٥].

وبالاضطرارِ يَعلَمُ كلُّ عاقلٍ أنَّ مَن دَلَّ الخَلْقَ على أنَّ اللهَ ليس على العرشِ، ولا فوق السمواتِ، ونَحْوِ ذلك، بقولِهِ: ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ٦٥﴾، لقد أبعَدَ النُّجْعةَ، وهو إمَّا مُلغِزٌ أو مدلِّسٌ، لم يخاطِبْهم بلسانٍ عربيٍّ مُبين.

ولازمُ هذه المقالةِ: أن يكونَ تركُ الناسِ بلا رسالةٍ خيرًا لهم في أصلِ دِينِهم؛ لأنَّ مَرَدَّهم قبل الرسالةِ وبعدها واحدٌ، وإنَّما الرسالةُ زادَتْهم عَمًى وضلالًا.

يا سبحانَ اللهِ! كيف لم يقُلِ الرسولُ ﷺ يومًا مِن الدهرِ، ولا أحدٌ مِن سلَفِ الأمَّةِ: هذه الآياتُ والأحاديثُ لا تعتقِدوا ما دَلَّتْ عليه، لكن اعتقِدوا الذي تقتضيه مقاييسُكم، أو اعتقِدوا كذا وكذا؛ فإنَّه الحقُّ، وما خالَفَ ظاهِرَهُ، فلا تعتقِدوا ظاهرَه، وانظُروا فيها؛ فما وافَقَ قياسَ عقولِكم، فاعتقِدوه، وما لا فتوقَّفُوا فيه، أو انفُوه».

إلى أن قال رَحِمَهُ اللهُ: «ثم أصلُ هذه المقالةِ ـ مقالةِ التعطيلِ للصفاتِ ـ إنَّما هو مأخوذٌ عن تلامذةِ اليهودِ والمشركِين، وضُلَّالِ الصابئِين؛ فإنَّ أوَّلَ مَن حُفِظ عنه أنَّه قال هذه المقالةَ في الإسلامِ: هو الجَعْدُ بنُ دِرْهَم، وأخَذَها عنه الجَهْمُ بنُ صَفْوانَ وأظهَرَها، فنُسِبَتْ مقالةُ الجَهْميَّةِ إليه، وقد قيل: إنَّ الجَعْدَ أخَذَ مقالتَهُ عن أبانِ بنِ سَمْعانَ، وأخَذَها أبانٌ عن طالوتَ ابنِ أختِ لَبيدِ بنِ الأعصَم، وأخَذَها طالوتُ مِن لَبيدِ بنِ الأعصَمِ اليهوديِّ الساحرِ الذي سحَرَ النبيَّ ﷺ».

إلى أن قال: «وكذلك أبو نَصْرٍ الفارابيُّ دخَلَ حَرَّانَ، وأخَذَ عن فلاسفةِ الصابِئِينَ تمامَ فلسفتِه، وأخَذَها الجَهْمُ أيضًا ـ فيما ذكَرَهُ الإمامُ أحمدُ وغيرُهُ ـ لمَّا ناظَرَ السُّمَنِيَّةَ بعضَ فلاسفةِ الهِنْدِ، وهم الذين يَجحَدونَ مِن العلومِ ما سوى الحِسِّيَّات.

فهذه أسانيدُ جَهْمٍ؛ تَرجِعُ إلى اليهودِ والصابِئِينَ والمشرِكِين، والفلاسفةِ الضالِّين؛ إمَّا مِن الصابِئِين، وإمَّا مِن المشرِكِين.

ثم لمَّا عُرِّبَتِ الكُتُبُ الروميَّةُ في حدودِ المِائةِ الثانيةِ، زاد البلاءُ، مع ما ألقى الشيطانُ في قلوبِ الضُّلَّالِ ابتداءً، مِن جنسِ ما ألقاه في قلوبِ أشباهِهم.

ولمَّا كان في حدودِ المِائةِ الثانيةِ: انتشَرَتْ هذه المقالةُ التي كان السلَفُ يسمُّونها مقالةَ الجَهْميَّةِ؛ بسببِ بِشْرِ بن غِيَاثٍ المَريسيِّ وطبقتِه، وكلامُ الأئمَّةِ ـ مثلِ: مالكٍ، وسفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ، وابنِ المبارَكِ، وأبي يُوسُفَ، والشافعيِّ، وأحمدَ، وإسحاقَ، والفُضَيْلِ بنِ عِيَاضٍ، وبِشْرٍ الحافي، وغيرِهم ـ في هؤلاءِ كثيرٌ، في ذَمِّهم وتضليلِهم.

وهذه التأويلاتُ الموجودةُ اليومَ بأيدي الناسِ مِثْلُ أكثرِ التأويلاتِ التي ذكَرَها أبو بكرِ بنُ فُورَكَ في كتابِ «التأويلات»، وذكَرَها أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ عُمَرَ الرازيُّ في كتابِهِ الذي سمَّاهُ: «تأسيسَ التقديس»، ويوجَدُ كثيرٌ منها في كلامِ خَلْقٍ كثيرٍ غيرِ هؤلاءِ؛ مِثلُ: أبي عليٍّ الجُبَّائيِّ، وعبدِ الجبَّارِ بنِ أحمدَ الهَمْدانيِّ، وأبي الحُسَيْنِ البَصْريِّ، وأبي الوَفَاءِ بنِ عَقِيلٍ، وأبي حامدٍ الغزَاليِّ، وغيرِهم، هي بعينِها تأويلاتُ بِشْرٍ المَريسيِّ التي ذكَرَها في كتابِه.

وإن كان قد يُوجَدُ في كلامِ بعضِ هؤلاءِ ردُّ التأويلِ وإبطالُهُ أيضًا، ولهم كلامٌ حسَنٌ في أشياءَ، فإنَّما بيَّنْتُ أنَّ عينَ تأويلاتِهم هي عينُ تأويلاتِ بِشْرٍ المَريسيِّ، ويدُلُّ على ذلك كتابُ الردِّ الذي صنَّفه عثمانُ بنُ سعيدٍ الدارِميُّ، أحدُ الأئمَّةِ المشاهيرِ في زمانِ البخاريِّ، صنَّف كتابًا سمَّاه: «ردَّ عثمانَ بنِ سعيدْ، على الكاذبِ العَنِيدْ، فيما افترى على اللهِ في التوحيدْ»، حكى فيه هذه التأويلاتِ بأعيانِها عن بِشْرٍ المَرِيسيِّ، بكلامٍ يقتضي أنَّ المَريسيَّ أقعَدُ بها

وأعلَمُ بالمنقولِ والمعقولِ، مِن هؤلاءِ المتأخِّرينَ الذين اتَّصَلَتْ إليهم مِن جِهَتِهِ وجِهَةِ غيرِه، ثم ردَّ ذلك عثمانُ بنُ سعيدٍ بكلامٍ إذا طالَعَهُ العاقلُ الذكيُّ، عَلِمَ حقيقةَ ما كان عليه السلَفُ، وتبيَّن له ظهورُ الحُجَّةِ لطريقِهم، وضَعْفُ حُجَّةِ مَن خالَفَهم.

ثم إذا رأى الأئمَّةَ - أئمَّةَ الهُدَى - قد أجمَعوا على ذَمِّ المَرِيسيَّةِ، وأكثَرُهم كفَّروهم أو ضلَّلوهم، وعَلِمَ أنَّ هذا القولَ الساريَ في هؤلاءِ المتأخِّرِينَ هو مذهَبُ المَرِيسيِّ، تبيَّن الهدى لِمَن يريدُ اللهُ هدايتَهُ، ولا حَوْلَ ولا قوَّةَ إلا باللهِ!»[(١)]. اهـ.

الدَّلَالَةُ الرابعةُ والعِشْرونَ: أنَّ السلَفَ مِن الصحابةِ والتابعِينَ قد أجمَعُوا على ما تقدَّم:

قال أبو بكرٍ البَيْهقيُّ رَحِمَهُ اللهُ[(٢)]: «أخبَرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، قال: أخبَرَني أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ عليٍّ الجَوْهَريُّ ببَغْدادَ، حدَّثَنا إبراهيمُ بنُ الهَيْثَمِ، حدَّثَنا محمَّدُ بنُ كَثِيرٍ المِصِّيصيُّ، قال: سَمِعْتُ الأوزاعيَّ يقولُ: كنَّا والتابِعونَ متوافِرونَ نقولُ: إنَّ اللهَ تعالى ذِكْرُهُ فوقَ عَرْشِه، ونؤمِنُ بما ورَدَتِ السُّنَّةُ به مِن صفاتِهِ جَلَّ وَعَلَا».

وقد صحَّح هذا الإسنادَ ابنُ تيميَّةَ في «الفتوى الحَمَويَّة»[(٣)]، والذَهَبيُّ في «تذكرة الحفَّاظ»[(٤)]، وابنُ القيِّم في «اجتماع الجيوش الإسلامية»[(٥)]، وقال ابنُ حَجَرٍ في «الفتح»[(٦)]: «إسنادُهُ جيِّد».

قلتُ: محمَّدُ بنُ كَثِيرٍ المِصِّيصيُّ: مختلَفٌ فيه، وثَّقه ابنُ مَعِينٍ في

---

(١) «الفتوى الحَمَوية» (ص١٩١ - ٢٥٢).
وسيأتي النقلُ عن بعضِ نُظَّارِ المتكلِّمينَ ممَّن رجَعَ عن تأويلِ صفاتِ اللهِ سبحانه في فصلٍ مستقلٍّ؛ إن شاء الله.

(٢) في «الأسماء والصفات» (٨٦٥).

(٣) «الفتوى الحَمَوية» (ص٢٩٦).

(٤) «تذكرة الحفَّاظ» (١/ ١٨٢).

(٥) «اجتماع الجيوش الإسلامية» (٢/ ١٣١).

(٦) «فتح الباري» (١٣/ ٤٠٦).

روايةٍ[١]، وفي أخرى قال: «صدوقٌ»[٢]، وقال ابنُ سعدٍ: «كان ثقةً، ويذكُرون أنَّه اختلَطَ في أواخِرِ عُمْرِه»[٣]، وذكَرَه ابنُ حِبَّانَ في «الثقات»، وقال: «يُخطِئُ ويُغرِبُ»[٤]، ولكنْ ضعَّفه الجمهورُ؛ ولذا قال أبو أحمدَ الحاكمُ: «ليس بالقويِّ عندهم»[٥].

والراجحُ: أنَّه منكَرُ الحديثِ، ولكن يُكتَبُ حديثُه، وكان مِن أهلِ الصلاح.

ويَشهَدُ لهذا: ما رواه البَيْهقيُّ في «الأسماء والصفات»[٦]، قال: «أخبَرَنا أبو بكرِ بنُ الحارثِ الفقيهُ، أخبَرَنا أبو محمَّدِ بنُ حَيَّانَ، حدَّثَنا الحسَنُ بنُ محمَّدٍ الدارَكيُّ، حدَّثَنا أبو زُرْعةَ، حدَّثَنا ابنُ مصفًّى، حدَّثَنا بقيَّةُ، حدَّثَنا الأوزاعيُّ، عن الزُّهْريِّ، ومكحولٍ، قالا: «أَمْضُوا الأحاديثَ على ما جاءت».

وهذا إسنادٌ جيِّدٌ؛ أبو محمَّدِ بنُ حَيَّانَ: هو أبو الشيخِ، ثقةٌ مِن كبارِ الحفَّاظ، وشيخُه الحسَنُ بنُ محمَّدٍ الدارَكيُّ، قال عنه الذهَبيُّ: «ثِقَةٌ متقِنٌ»[٧]، وأبو زُرْعةَ: هو الرازيُّ، ثقةٌ مِن كبارِ الحفَّاظ، وابنُ المصفَّى: هو محمَّدُ بنُ المصفَّى الحِمْصيُّ، وهو صدوقٌ، ولكنَّه يدلِّسُ تدليسَ التسوية، وهو صرَّح بالتدليسِ بينه وبين شيخِه، وبين شيخِهِ وشيخِ شيخِه، وبقيَّةُ صدوقٌ مشهور.

وأخرَجَ الدارَقُطْنيُّ في كتاب «الصفات» (٦٧)، قال: «حدَّثَنا محمَّدُ بنُ مَخْلَدٍ، ثنا أحمدُ بنُ سَعْدٍ أبو إبراهيمَ الزُّهْريُّ، ثنا الهَيْثَمُ بنُ خارجةَ، ثنا الوليدُ بنُ مسلِمٍ، قال: سأَلْتُ الأوزاعيَّ، ومالكَ بنَ أنَسٍ، وسفيانَ الثَّوْريَّ، واللَّيْثَ بنَ سعدٍ، عن هذه الأحاديثِ التي فيها الرؤيةُ وغيرُ ذلك؟ فقالوا: «أَمْضِها بلا كيفٍ».

---

(١) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٣٣٢).
(٢) «سؤالات ابن الجُنَيْد» (٣٤٢).
(٣) «الطبَقات الكبرى» (٩/ ٤٩٥).
(٤) «الثقات» (٩/ ٧٠).
(٥) ينظر: «تاريخ دِمَشْق» (٥٥/ ١٢٢)، و«المُعْلِم، بشيوخ البخاري ومسلم» (ص٢٣٠)، و« إكمال تهذيب الكمال» (١٠/ ٣٢١).
(٦) «الأسماء والصفات» (٩٥٤).
(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤٨٦).

قلتُ: وهذا إسنادٌ جيِّد، وقد رواه أبو داودَ، قال: «حدَّثَنا الحسَنُ بنُ محمَّدٍ، قال: سَمِعْتُ الهَيْثَمَ بنَ خارجةَ به، ولفظُهُ: قال: «أَمِرُّوها»، بدَلَ: «أَمْضِها»»[(١)].

وهذا الإسنادُ صحيحٌ أيضًا.

وفي قولِهم: «أَمْضِها»، و«أَمِرُّوها»: رَدٌّ على المعطِّلة، وفي قولِهم: «بلا كيفٍ»: رَدٌّ على الممثِّلة[(٢)].

وقال الدارَقُطْنيُّ في «الصفات» (٥٨) أيضًا: «حدَّثَنا محمَّدُ بنُ مَخْلَدٍ، ثنا العبَّاسُ بنُ محمَّدٍ الدُّوريُّ، قال: سَمِعتُ يحيى بنَ مَعِينٍ يقولُ: شَهِدتُّ زكريَّاءَ بنَ عَدِيٍّ يَسأَلُ وكيعًا، فقال: يا أبا سفيانَ، إنَّ هذه الأحاديثَ يعني مثلَ: «**الكُرْسيُّ مَوضِعُ القَدَمَيْنِ**»، ونحوَ هذا؟ فقال وكيعٌ: «أدركْنا إسماعيلَ بنَ أبي خالدٍ، وسُفْيانَ، ومِسْعَرًا، يحدِّثونَ بهذه الأحاديثِ، ولا يفسِّرونَ شيئًا».

وقال أبو القاسم اللالَكائيُّ في «اعتقاد أهل السُّنَّة» (٧٤٠): «أخبَرَنا أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ حَفْصٍ، قال: ثنا محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ سلَمةَ، قال: ثنا أبو محمَّدٍ سَهْلُ بنُ عثمانَ بنِ سعيدِ بنِ حَكِيمٍ السُّلَميُّ، قال: سَمِعْتُ أبا إسحاقَ إبراهيمَ بنَ المَهْديِّ بنِ يونُسَ يقولُ: سَمِعْتُ أبا سليمانَ داودَ بنَ طَلْحةَ، سَمِعْتُ عبدَ اللهِ بنَ أبي حنيفةَ الدَّوْسيَّ يقولُ: سَمِعْتُ محمَّدَ بنَ الحسَنِ يقولُ: اتَّفَقَ الفقهاءُ كلُّهم مِن المشرِقِ إلى المغرِبِ، على الإيمانِ بالقرآنِ والأحاديثِ، التي جاء بها الثقاتُ عن رسولِ اللهِ ﷺ، في صفةِ الربِّ ﷻ؛ مِن غيرِ تغييرٍ ولا وصفٍ ولا تشبيهٍ؛ فمَن فسَّر اليومَ شيئًا مِن ذلك، فقد خرَجَ ممَّا كان عليه النبيُّ ﷺ، وفارَقَ الجماعةَ؛ فإنَّهم لم يَصِفوا ولم يفسِّروا، ولكنْ أفتَوْا بما في الكتابِ والسُّنَّةِ، ثم سكَتوا، فمَن قال بقولِ جَهْمٍ، فقد فارَقَ الجماعةَ؛ لأنَّه قد وصَفَهُ بصفةِ لا شيءَ».

وقال أبو عُمَرَ بنُ عبدِ البَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، في «التمهيد»[(٣)]: «أخبَرَنا أحمدُ بنُ

(١) كما في «التمهيد» لابن عبد البر (٧/ ١٤٩).
(٢) «الفتوى الحَمَوية» (ص٣٠١).
(٣) «التمهيد» (٧/ ١٥٠ ـ ١٥١).

عبدِ اللهِ بنِ محمَّدِ بنِ عليٍّ، قال: حدَّثني أبي، قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ خالدٍ، قال: سَمِعْتُ ابنَ وضَّاحٍ، سأَلْتُ يحيى بنَ مَعِينٍ عن التنزُّلِ»، فقال: أُقِرُّ به، ولا تحدّ فيه بقولٍ، كلُّ مَن لَقِيتُ مِن أهلِ السُّنَّةِ يصدِّقُ بحديثِ التنزُّلِ، قال: وقال لي ابنُ مَعِينٍ: «صَدِّقْ به، ولا تَصِفْهُ».

وقال أبو بَكْرٍ الخلَّالُ: «أنبأنا المَرُّوذيُّ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ الصبَّاحِ النيسابُوريُّ، حدَّثنا أبو داودَ الخَفَّافُ سليمانُ بنُ داودَ، قال: قال إسحاقُ بنُ راهَوَيْهِ: قال اللهُ تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]؛ إجماعُ أهلِ العلمِ: أنَّه فوق العرشِ استوى، ويَعلَمُ كلَّ شيءٍ في أسفَلِ الأرضِ السابعةِ»[(١)]. اهـ.

قال الذهَبيُّ في «العلوّ»[(٢)]: «وقال أبو أحمدَ الحاكمُ، وأبو بكرٍ النقَّاشُ المفسِّرُ ـ واللفظُ له ـ: حدَّثنا أبو العبَّاسِ السرَّاجُ، قال: سَمِعْتُ قُتَيْبَةَ بنَ سعيدٍ يقولُ: «هذا قولُ الأئمَّةِ في الإسلامِ والسُّنَّةِ والجماعةِ؛ نَعرِفُ ربَّنا في السماءِ السابعةِ على عَرْشِهِ جَلَّ جَلَالُهُ؛ كما قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، وكذا نقَلَ موسى بنُ هارونَ عن قُتَيْبَةَ أنَّه قال: «نَعرِفُ ربَّنا في السماءِ السابعةِ على عَرْشِه».

فهذا قُتَيبةُ في إمامتِهِ وصِدْقِهِ، قد نقَلَ الإجماعَ على المسألةِ، وقد لَقِيَ مالكًا، واللَّيْثَ، وحمَّادَ بنَ زيدٍ، والكِبارَ، وعُمِّرَ دَهْرًا»[(٣)]. اهـ.

وقال الذهَبيُّ في «العلو»[(٤)]: «قال شيخُ الإسلامِ أبو إسماعيلَ الهَرَويُّ، أنبأنا محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ، حدَّثَنا أحمدُ بنُ عبدِ اللهِ، سَمِعْتُ محمَّدَ بنَ إبراهيمَ بنِ نافعٍ، حدَّثنا الحسَنُ بنُ محمَّدِ بنِ الحارثِ، قال: سُئِلَ عليُّ بنُ المَدِينيِّ، وأنا أَسمَعُ: ما قولُ أهلِ الجماعةِ؟ قال: يؤمِنونَ بالرؤيةِ وبالكلامِ، وأنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ فوق السمواتِ على عَرْشِهِ استوى، فسُئِلَ عن قولِهِ تعالى: ﴿مَا

---

(١) كما في «العلو» للذهَبي (٤٨٧). (٢) «العلو» (٤٧٠).
(٣) وإنْ كان النقَّاشُ لا يُحتجُّ به؛ ولكنْ قد تُوبِعَ.
(٤) «العلو» (٤٧٣).

يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، فقال: اقرأْ ما قبلَهُ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ﴾ [المجادلة: ٧]».

وقال عبدُ الرحمٰنِ بنُ أبي حاتم: «سألْتُ أبي وأبا زُرْعةَ رحمهما الله تعالى عن مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ في أصولِ الدِّينِ، وما أدركا عليه العلماءَ في جميعِ الأمصارِ، وما يعتقِدانِ مِن ذلك؟ فقالا: أدركْنا العلماءَ في جميعِ الأمصارِ حِجازًا وعِراقًا ومِصْرًا، وشامًا ويَمَنًا، فكان مِن مذهَبِهم: أنَّ اللهَ تبارَكَ وتعالى على عَرْشِه، بائنٌ مِن خَلْقِه، كما وصَفَ نَفْسَهُ؛ بلا كَيْفٍ، أحاطَ بكلِّ شيءٍ عِلْمًا»[(١)].

وقال عثمانُ بنُ سعيدٍ الدارِميُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «نقضِهِ على المَرِيسيِّ»[(٢)]: «وقد اتَّفَقتِ الكلمةُ مِن المسلِمينَ: أنَّ اللهَ تعالى فوق عرشِهِ فوق سمٰواتِه، وأنَّه لا يَنزِلُ قبل يومِ القيامةِ لعقوبةِ أحدٍ مِن خَلْقِه، ولم يشُكُّوا أنَّه يَنزِلُ يومَ القيامةِ؛ لِيَفصِلَ بين عبادِهِ ويحاسِبَهم ويُثِيبَهم، وتَشقَّقُ السمٰواتُ يومئذٍ لنزولِهِ، وتَنزَّلُ الملائكةُ تنزيلًا، ويَحمِلُ عرشَ ربِّكَ فوقهم ثمانيةٌ؛ كما قال اللهُ ورسولُه». اهـ.

وقال أبو عيسى التِّرمِذيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بعد إخراجِهِ حديثَ أبي هُرَيْرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن رسولِ اللهِ ﷺ، قال: «**إنَّ اللهَ يَقبَلُ الصَّدَقَةَ، وَيَأْخُذُهَا بِيَمِينِه...**»[(٣)] قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد قال غيرُ واحدٍ مِن أهلِ العلمِ في هذا الحديثِ، وما يُشبِهُ هذا مِن الرواياتِ مِن الصفاتِ: ونزولُ الربِّ تبارَكَ وتعالى كلَّ ليلةٍ إلى السماءِ الدنيا، قالوا: قد ثبَتَتِ الرواياتُ في هذا، ويُؤمَنُ بها، ولا يُتوهَّمُ، ولا يقالُ: كيف؟ هكذا رُوِيَ عن مالكٍ، وسفيانَ بنِ عُيَيْنةَ، وعبدِ اللهِ بنِ المبارَكِ؛ أنَّهم قالوا في هذه الأحاديثِ: أَمِرُّوها بلا كَيْفٍ، وهكذا قولُ أهلِ العلمِ مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وأمَّا الجهميَّةُ، فأنكرَتْ هذه الرواياتِ، وقالوا: هذا تشبيهٌ.

وقد ذكَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ في غيرِ موضعٍ مِن كتابِهِ اليَدَ والسَّمْعَ والبصَرَ، فتأوَّلَتِ

---

(١) «شرح أصول الاعتقاد» (٣٢١/عقيدةُ أبي زُرْعةَ وأبي حاتمٍ الرازيَّيْن).
(٢) «نقض الدارِمي» (١/ ٣٤٠ ـ ٣٤١). (٣) «جامع التِّرمِذي» (٦٦٢).

الجهميَّةُ هذه الآياتِ، ففسَّروها على غيرِ ما فسَّر أهلُ العلمِ، وقالوا: إنَّ اللهَ لم يخلُقْ آدَمَ بيدِه، وقالوا: إنَّ معنى اليَدِ هٰهنا القوَّة.

وقال إسحاقُ بنُ إبراهيمَ: إنَّما يكونُ التشبيهُ إذا قال: يَدٌ كيَدٍ، أو مِثْلُ يَدٍ، أو سَمْعٌ كسَمْعٍ، أو مِثْلُ سَمْعٍ، فإذا قال: سَمْعٌ كسَمْعٍ، أو مِثْلُ سَمْعٍ؛ فهذا التشبيه.

وأمَّا إذا قال كما قال اللهُ تعالى: يَدٌ، وسَمْعٌ، وبصَرٌ، ولا يقولُ: كيفَ، ولا يقولُ: مِثْلُ سَمْعٍ، ولا كسَمْعٍ، فهذا لا يكونُ تشبيهًا، وهو كما قال اللهُ تعالى في كتابِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١]». اهـ.

وذكَرَ أبو القاسمِ سَعْدُ بنُ عليِّ بنِ محمَّدٍ الزَّنْجانيُّ، في جواباتِ المسائلِ التي سُئِلَ عنها بمكَّةَ(١)، فقال: «الحمدُ للهِ أوَّلًا وآخِرًا، وظاهرًا وباطنًا، وعلى كلِّ حالٍ، وصلَّى اللهُ على محمَّدٍ المصطفى، وعلى الأخيارِ الطيِّبينَ مِن الأصحابِ والآلِ.

سألْتَ ـ أيَّدَكَ اللهُ بتوفيقِهِ ـ بيانَ ما صحَّ لديَّ وتأدَّى حقيقتُهُ، إلى مَن سلَكَ مذهَبَ السلَفِ وصالحِي الخَلَفِ، في الصفاتِ الواردةِ في الكتابِ المنزَّلِ، والسُّنَّةِ المنقولةِ بالطرُقِ الصحيحةِ، بروايةِ الثقاتِ الأثباتِ، عن النبيِّ ﷺ، بوجيزٍ مِن القول، واختصارٍ في الجواب، فاستخَرْتُ اللهَ ﷻ وأجَبْتُ عنه بجوابِ بعضِ الأئمَّةِ الفُقَهاء، وهو أبو العبَّاسِ أحمدُ بنُ عُمَرَ بنِ سُرَيجٍ رحمه الله تعالى، وقد سُئِلَ عن مِثْلِ هذا السؤالِ، فقال: أقولُ، وباللهِ التوفيقُ:

«حرامٌ على العقولِ: أن تمثِّلَ اللهَ ﷻ وعلى الأوهامِ أن تحُدَّه، وعلى الظنونِ أن تَقطَعَ، وعلى الضمائرِ أن تعمِّقَ، وعلى النفوسِ أن تفكِّرَ، وعلى الأفكارِ أن تُحِيطَ، وعلى الألبابِ أن تَصِفَ إلا ما وصَفَ به نَفْسَهُ، في كتابِهِ أو على لسانِ رسولِهِ ﷺ، وقد صحَّ وتقرَّرَ واتَّضَحَ، عند جميعِ أهلِ الدِّيانةِ

---

(١) كما في «اجتماع الجيوش الإسلامية» لابن القيِّم (٢/ ١٧٠ ـ ١٧٤).

والسُّنَّةِ والجماعةِ، مِن السلَفِ الماضِين، والصحابةِ والتابعِين، مِن الأئمَّةِ المهتدِين، الراشدِينَ المشهورِين، إلى زمانِنا هذا: أنَّ جميعَ الآيِ الواردةِ عن اللهِ تعالى في ذاتِهِ وصفاتِهِ، والأخبارِ الصادقةِ الصادرةِ عن رسولِ اللهِ ﷺ في اللهِ وفي صفاتِهِ، التي صحَّحَها أهلُ النقلِ، وقَبِلَها النُّقَّادُ الأثباتُ، يجبُ على المَرْءِ المسلِمِ المؤمِنِ الموفَّقِ: الإيمانُ بكلِّ واحدٍ منه كما ورَد، وتسليمُ أمرِهِ إلى اللهِ سبحانه وتعالى كما أمَر؛ وذلك مِثْلُ قولِهِ تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقولِهِ تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢]، وقولِهِ تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥]، وقولِهِ تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، ونظائرِها ممَّا نطَقَ به القرآنُ؛ كالفوقيَّةِ، والنَّفْسِ، واليدَيْنِ، والسمعِ، والبصَرِ، والكلامِ، والعَيْنِ، والنظَرِ، والإرادةِ، والرِّضا، والغضَبِ، والمحبَّةِ، والكراهةِ، والعنايةِ، والقُرْبِ، والبُعْدِ، والسخَطِ، والاستحياءِ، والدُّنُوِّ كقابِ قوسَيْنِ أو أدنى، وصعودِ الكلامِ الطيِّبِ إليه، وعروجِ الملائكةِ والرُّوحِ إليه، ونزولِ القرآنِ منه، وندائِهِ الأنبياءَ عليهم الصلاةُ والسلامُ، وقولِهِ للملائكةِ، وقَبْضِهِ وبَسْطِهِ، وعِلْمِهِ ووَحْدانيَّتِهِ، وقدرتِهِ ومشيئتِهِ، وصَمَدانيَّتِهِ وفَرْدانيَّتِهِ، وأوَّليَّتِهِ وآخِريَّتِهِ، وظاهريَّتِهِ وباطنيَّتِهِ، وحياتِهِ وبقائِهِ، وأزَليَّتِهِ وأبديَّتِهِ، ونُورِهِ وتَجلِّيهِ، والوَجْهِ، وخَلْقِ آدَمَ عليه السلام بيدِهِ، ونحوِ قولِهِ تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦]، وقولِهِ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، وسماعِهِ مِن غيرِهِ، وسماعِ غيرِهِ منه، وغيرِ ذلك مِن صفاتِهِ المتعلِّقةِ به، المذكورةِ في الكتابِ المنزَّلِ على نبيِّهِ ﷺ، وجميعِ ما لفَظَ به المصطفى ﷺ مِن صفاتِهِ؛ كغَرْسِهِ جَنَّةَ الفِرْدَوْسِ بيدِهِ، وشجرةَ طُوبَى بيدِه، وخَطِّ التوراةِ بيدِهِ، والضَّحِكِ والتعجُّبِ، ووَضْعِهِ القدَمَ على النارِ فتقولُ: قَطْ قَطْ، وذِكْرِ الأصابعِ، والنزولِ كلَّ ليلةٍ إلى سماءِ الدنيا، وليلةَ الجمعةِ[١]، وليلةَ النِّصفِ مِن

(١) أخرجه أبو يعلى (٤٢٢٨)؛ مِن حديثِ أنس؛ وفيه: «قال جِبْرِيلُ: إنَّ اللهَ جعَلَ في =

شعبانَ[(١)]، وليلةَ القَدْرِ[(٢)]، وكغَيْرتِهِ، وفَرَحِهِ بتوبةِ العَبْدِ، واحتجابِهِ بالنورِ، وبرِداءِ الكِبْرياءِ، وأنَّه ليس بأعورَ، وأنَّه يُعرِضُ عمَّا يَكرَهُ، ولا ينظُرُ إليه، وأنَّ كلتا يدَيْهِ يمينٌ، واختيارِ آدَمَ قبضتَهُ اليمنى، وحديثِ القَبْضةِ، وله كلَّ يوم كذا وكذا نظرةً في اللَّوْحِ المحفوظ، وأنَّه يومَ القيامةِ يحثو ثلاثَ حَثَياتٍ مِن جهنَّمَ فيُدخِلُهُم الجنَّةَ، ولمَّا خلَقَ آدَمَ عليه الصلاة والسلام، مسَحَ ظَهْرَهُ بيمينِهِ، فقبَضَ قبضةً، فقال: «**هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَلَا أُبَالِي، أَصْحَابُ اليَمِينِ، وَقَبَضَ قَبْضَةً أُخْرَى، وَقَالَ: هَذِهِ لِلنَّارِ وَلَا أُبَالِي، أَصْحَابُ الشِّمَالِ**»، ثُمَّ رَدَّهُمْ فِي صُلْبِ آدَمَ»[(٣)]، وحديثِ: «**القَبْضَةِ الَّتِي يُخْرِجُ بِهَا مِنَ النَّارِ قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ، عَادُوا حُمَمًا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرٍ مِنَ الجَنَّةِ يُقَالُ لَهُ: نَهَرُ الحَيَاةِ**»[(٤)]، وحديثِ: «**خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ**»[(٥)]، وقولِهِ: «**لَا تُقَبِّحُوا الوَجْهَ؛ فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ**»[(٦)]، وإثباتِ الكلامِ بالحَرْفِ والصوتِ، وباللغاتِ، وبالكلماتِ، وبالسُّوَرِ.

وكلامِهِ تعالى لجِبْريلَ، والملائكةِ، ولمَلَكِ الأرحامِ، وللرَّحِمِ، ولمَلَكِ الموتِ، ولرِضْوانَ، ولمالِكٍ، ولآدَمَ، ولموسى، ولمحمَّدٍ ﷺ، وللشهداءِ، وللمؤمِنينَ عند الحسابِ، وفي الجنَّةِ، ونزولِ القرآنِ إلى سماءِ الدنيا، وكونِ القرآنِ في المصاحفِ، وما أَذِنَ اللهُ لشيءٍ كأَذَنِهِ لنبيٍّ يتغنَّى

= الجنَّةِ واديًا أفيَحَ، وجعَلَ فيه كُثْبانًا مِن المِسْكِ الأبيَضِ، فإذا كان يومُ الجُمُعةِ، يَنزِلُ اللهُ فيه...» الحديثَ.

(١) أخرجه الترمذي (٧٣٩)، وابن ماجه (١٣٨٩)؛ مِن حديث عائشة.

(٢) ورَدَ عن ابن عبَّاس: «أنَّ اللهَ يَنزِلُ كلَّ ليلةٍ في شهرِ رمَضانَ». ينظر: «السُّنَّة» لابن أبي عاصم (٥١٣)، و«شرح أصول الاعتقاد» (٧٦٦).

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٢٠٣)، والبزَّار في «مسنَده» (٣٠٣٢)؛ مِن طريق يزيد الرقاشي، عن غُنَيْم بن قيس، عن أبي موسى، مرفوعًا؛ بنحوه.

(٤) أخرجه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣)؛ مِن حديث أبي سعيد الخُدْري.

(٥) أخرجه البخاري (٦٢٢٧)، ومسلم (٢٨٤١)؛ مِن حديث أبي هُرَيْرة.

(٦) أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنَده» (٨٧٢/ بُغْية)، والطبَراني في «الكبير» (١٢/ ٤٣٠ رقم ١٣٥٨٠)، والدارَقُطْني في «الصفات» (٤٥ و٤٨)؛ مِن طريق حَبيب بن أبي ثابت، عن عطاء بن أبي رَبَاح، عن ابن عمر، به؛ مرفوعًا.

بالقرآنِ[(١)]، وقولِهِ: «**للهُ أَشَدُّ أَذَنًا لِقَارِئِ القُرْآنِ مِنْ صَاحِبِ القَيْنَةِ إِلَى قَيْنَتِهِ**»[(٢)]، وأنَّ اللهَ سبحانه يُحِبُّ العُطاسَ، ويَكرَهُ التثاؤبَ، وفرَغَ اللهُ مِن الرِّزْقِ والأجَل، وحديثِ ذَبْحِ الموتِ، ومباهاةِ اللهِ تعالى، وصعودِ الأقوالِ والأعمالِ والأرواحِ إليه.

وحديثِ مِعْراجِ الرسولِ ﷺ ببَدَنِهِ ونَفْسِهِ، ونَظَرِهِ إلى الجَنَّةِ والنارِ، وبلوغِهِ إلى العَرْشِ إلى أن لم يكُنْ بينه وبين اللهِ إلا حجابُ العِزَّةِ، وعَرْضِ الأنبياءِ عليه، وعَرْضِ أعمالِ الأمَّةِ عليه، وغيرِ هذا ممَّا صحَّ عنه ﷺ مِن الأخبارِ المتشابِهةِ الواردةِ في صفاتِ اللهِ سبحانه، ما بلَغَنا وما لم يبلُغْنا ممَّا صحَّ عنه اعتقادُنا فيه.

وفي الآيِ المتشابهةِ في القرآنِ أن نقبَلَها ولا نرُدَّها، ولا نتأوَّلَها بتأويلِ المخالِفين، ولا نَحمِلَها على تشبيهِ المشبِّهين، ولا نَزِيدَ عليها ولا ننقُصَ منها، ولا نفسِّرَها ولا نكيِّفَها، ولا نترجِمَ عن صفاتِهِ بلُغَةٍ غيرِ العربيَّةِ، ولا نُشِيرَ إليها بخواطرِ القلوبِ، ولا بحركاتِ الجوارحِ؛ بل نُطلِقُ ما أطلَقَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، ونفسِّرُ ما فسَّره النبيُّ ﷺ وأصحابُهُ والتابعون، والأئمَّةُ المَرْضيُّون، مِن السلَفِ المعروفِينَ بالدِّينِ والأمانة، ونُجمِعُ على ما أجمَعوا عليه، ونُمسِكُ عمَّا أمسَكوا عنه، ونسلِّمُ الخبَرَ لظاهِرِه، والآيةَ لظاهرِ تنزيلِها، لا نقولُ بتأويلِ المعتزلةِ والأشعريَّةِ والجَهْميَّةِ والمُلحِدةِ، والمجسِّمةِ والمشبِّهةِ والكَرَّاميَّةِ والمكيِّفةِ؛ بل نَقبَلُها بلا تأويل، ونؤمِنُ بها بلا تمثيل، ونقولُ: الإيمانُ بها واجبٌ، والقولُ بها سُنَّة، وابتغاءُ تأويلِها بِدْعة».

آخِرُ كلامِ أبي العبَّاسِ بنِ سُرَيْجٍ، الذي حكاه أبو القاسم سَعْدُ بنُ عليٍّ الزَّنْجانيُّ في أجوبتِهِ، ثم ذكَرَ باقيَ المسائلِ وأجوبتَها»؛ كما ذكَرَ ابنُ القيِّمِ[(٣)].

وقال أبو الحسَنِ الأشعريُّ رَحِمَهُ اللهُ في «الإبانة» (ص٢٠ ـ ١٠٩):

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠٢٣)، ومسلم (٧٩٢)؛ مِن حديث أبي هُرَيْرة.
(٢) أخرجه ابن ماجه (١٣٤٠)؛ مِن حديث فَضَالة بن عُبَيْد.
(٣) وينظر: «العلوّ» للذهبي (ص٢٠٧ ـ ٢٠٨).

«**فإنْ قال لنا قائلٌ**: قد أنكَرْتُم قولَ المعتزِلةِ والقَدَريَّةِ، والجَهْميَّةِ والحَرُوريَّةِ والرافضةِ والمرجِئةِ، فعرِّفونا قولَكم الذي به تقولون، ودِيانتَكم التي بها تَدِينون:

قيل له: قولُنا الذي نقولُ به، ودِيانتُنا التي نَدِينُ بها: التمسُّكُ بكتابِ اللهِ ربِّنا ﷻ، وبسُنَّةِ نبيِّنا محمَّدٍ ﷺ، وما رُوِيَ عن السادةِ الصحابةِ والتابِعِينَ وأئمَّةِ الحديث، ونحن بذلك معتصِمون، وبما كان يقولُ به أبو عبدِ اللهِ أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ حَنْبَلٍ ـ نَضَّرَ اللهُ وَجْهَهُ، ورفَعَ درَجتَهُ، وأجزَلَ مثوبَتَهُ ـ قائلون، ولِمَا خالَفَ قولَهُ مخالِفون؛ لأنَّه الإمامُ الفاضلْ، والرئيسُ الكاملْ، الذي أبان اللهُ به الحقَّ ودفَعَ به الضلال، وأوضَحَ به المِنْهاج، وقمَعَ به بِدَعَ المبتدِعينْ، وزَيْغَ الزائغينْ، وشكَّ الشاكِّينْ؛ فرحمةُ الله عليه مِن إمامٍ مقدَّمْ، وجليلٍ معظَّمْ، وكبيرٍ مفهَّمْ.

وجملةُ قولِنا: أنَّا نُقِرُّ باللهِ، وملائكتِهِ، وكُتُبِهِ، ورُسُلِهِ، وبما جاؤوا به مِن عندِ الله، وما رواه الثقاتُ عن رسولِ اللهِ ﷺ، لا نَرُدُّ مِن ذلك شيئًا، وأنَّ اللهَ ﷻ إلٰهٌ واحدٌ، لا إلٰهَ إلا هو، فَرْدٌ صَمَدٌ، لم يَتَّخِذْ صاحِبةً ولا ولَدًا، وأنَّ محمَّدًا عبدُهُ ورسولُهُ، أرسَلَهُ بالهُدى ودِينِ الحقِّ.

وأنَّ الجَنَّةَ والنارَ حقٌّ، وأنَّ الساعةَ آتيةٌ لا ريبَ فيها، وأنَّ اللهَ يَبعَثُ مَن في القبور، وأنَّ اللهَ تعالى استوى على العَرْشِ على الوَجْهِ الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده، استواءً منزَّهًا عن المماسَّةِ والاستقرار، والتمكُّنِ والحلولِ والانتقال، لا يَحمِلُهُ العَرْشُ؛ بل العَرْشُ وحَمَلَتُهُ محمولونَ بلُطْفِ قُدْرتِهْ، ومقهورونَ في قبضتِهْ، وهو فوق العَرْشِ، وفوق كلِّ شيءٍ، إلى تُخُومِ الثَّرَى، فوقيَّةً لا تَزِيدُهُ قُرْبًا إلى العَرْشِ والسماء؛ بل هو رفيعُ الدرَجاتِ عن العَرْشِ، كما أنَّه رفيعُ الدرجاتِ عن الثَّرَى، وهو مع ذلك قريبٌ مِن كلِّ موجودْ، وهو أقرَبُ إلى العَبْدِ مِن حَبْلِ الوَرِيدْ، وهو على كلِّ شيءٍ شهيدْ.

وأنَّ له سبحانه وَجْهًا بلا كَيْفٍ؛ كما قال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمٰن: ٢٧].

وأنَّ له سبحانه يَدَيْنِ بلا كَيْفٍ؛ كما قال سبحانه: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وكما قال: ﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

وأنَّ له سبحانه عينَيْنِ بلا كَيْفٍ؛ كما قال سبحانه: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤].

وأنَّ مَن زعَمَ أنَّ أسماءَ اللهِ غيرُهُ، كان ضالًّا.

وأنَّ للهِ عِلْمًا؛ كما قال: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦]، وكما قال: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [فاطر: ١١].

ونُثبِتُ للهِ السمعَ والبَصر، ولا نَنفِي ذلك؛ كما نَفَتْهُ المعتزِلةُ والجَهْميَّةُ والخوارج.

ونُثبِتُ أنَّ للهِ قوّةً؛ كما قال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصِّلت: ١٥].

ونقولُ: إنَّ كلامَ اللهِ غيرُ مخلوقٍ، وإنَّه سبحانه لم يخلُقْ شيئًا إلا وقد قال له: كُنْ؛ كما قال: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾ [النحل: ٤٠]».

إلى أن قال: «ونقولُ: إنَّ اللهَ ﷻ يَجيءُ يومَ القيامةِ؛ كما قال سبحانه: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢].

وإنَّ اللهَ يقرُبُ مِن عبادِهِ كيف شاء بلا كَيْفٍ؛ كما قال تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾ [ق: ١٦]، وكما قال سبحانه: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴿٨﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴿٩﴾﴾ [النجم: ٨ ـ ٩]».

إلى أن قال: «وقد قال قائلونَ مِن المعتزِلةِ والجَهْميَّةِ والحَرُوريَّةِ: إنَّ معنى قولِ اللهِ تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥]: أنَّه استولى وملَكَ وقهَر، وأنَّ اللهَ تعالى في كلِّ مكانٍ، وجحَدوا أن يكونَ اللهُ ﷻ مستوٍ[1]

---

(١) كذا وقع هنا؛ والجادَّةُ: «مستويًا»، وقولُه: «مستوٍ» هنا يخرَّجُ على لغةِ مَن يعامِلُ الاسمَ المنقوصَ المنصوبَ معامَلةَ المنقوصِ المرفوعِ والمجرورِ؛ فيُعرِبُهُ بحركاتٍ مقدَّرةٍ مطلَقًا؛ ومنه قولُ مجنونِ بني عامرٍ، المعروفِ بمجنونِ لَيْلى:

فَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ ... وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا =

على عَرْشِهِ، كما قال أهلُ الحقِّ، وذهَبوا في الاستواءِ إلى القدرةِ، ولو كان هذا كما ذكَروه، كان لا فرقَ بين العَرْشِ والأرضِ السابعةِ؛ لأنَّ اللهَ تعالى قادرٌ على كلِّ شيءٍ، والأرضُ للهِسبحانه، قادرٌ عليها وعلى الحشوشِ، وعلى كلِّ ما في العالَم، فلو كان اللهُ مستوِيًا على العرشِ بمعنى الاستيلاءِ، وهو تعالى مستوٍ على الأشياءِ كلِّها، لكان مستويًا على العرشِ، وعلى الأرضِ، وعلى السماءِ، وعلى الحشوشِ والأقذار؛ لأنَّه قادرٌ على الأشياءِ مستولٍ عليها، وإذا كان قادرًا على الأشياءِ كلِّها، لم يجُزْ عند أحدٍ مِن المسلِمينَ أن يقولَ: إنَّ اللهَ تعالى مستوٍ على الحشوشِ والأَخْلِيَةِ، تعالى اللهُ عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا! لم يجُزْ أن يكونَ الاستواءُ على العرشِ الاستيلاءَ الذي هو عامٌّ في الأشياءِ كلِّها، ووجَبَ أن يكونَ معنى الاستواءِ يَختصُّ بالعرشِ دون الأشياءِ كلِّها.

وزعَمَتِ المعتزلةُ والحَرُوريَّةُ والجَهْميَّةُ: أنَّ اللهَ تعالى في كلِّ مكانٍ، فلَزِمَهم أنَّه في بَطْنِ مَرْيَمَ، وفي الحشوشِ والأَخْلِيَةِ؛ وهذا خلافُ الدِّينِ؛ تعالى اللهُ عن قولِهم عُلُوًّا كبيرًا!».

وقال في «مقالات الإسلاميِّين» (١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٩): «جملةُ ما عليه أهلُ الحديثِ والسُّنَّةِ: الإقرارُ باللهِ، وملائكتِهِ، وكُتُبِهِ، ورُسُلِهِ، وما جاء مِن عندِ اللهِ، وما رواه الثقاتُ عن رسولِ اللهِ، لا يرُدُّونَ مِن ذلك شيئًا».

إلى أن قال: «وأنَّ أسماءَ اللهِ لا يقالُ: إنَّها غيرُ اللهِ؛ كما قالت المعتزلةُ والخوارجُ، وأقرُّوا أنَّ للهِ سبحانه عِلْمًا؛ كما قال: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦۖ﴾ [النساء: ١٦٦]، وكما قال: ﴿وَمَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلۡمِهِۦۚ﴾ [فاطر: ١١]، وأثبَتوا السمعَ والبَصَرَ، ولم ينفُوا ذلك عن اللهِ؛ كما نفَتْهُ المعتزلةُ، وأثبَتوا للهِ القُوَّةَ؛ كما قال: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَهُمۡ هُوَ أَشَدُّ مِنۡهُمۡ قُوَّةٗۖ﴾ [فصِّلت: ١٥]».

= والجمهورُ على أنَّ ذلك خاصٌّ بضرورةِ الشِّعْرِ؛ لكنْ قال السيوطيُّ: «أجازَهُ أبو حاتم السِّجِسْتانيُّ في الاختيارِ، وقال: إنَّه لغةٌ فصيحةٌ»؛ وخُرِّجَ عليه قراءةُ: «مِن أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيْكُمْ» [المائدة: ٨٩] بسكونِ الياء».

ينظر: «ديوان مجنون ليلى» (ص٢٢٧)، و«شرح المفصَّل» لابن يَعِيش (٦/ ٥١)، و«مغني اللبيب» (٣/ ٥٣٦)، و«همع الهوامع» (١/ ١٨٢).

إلى أن قال: «ويصدِّقون بالأحاديثِ التي جاءت عن رسولِ اللهِ ﷺ؛ أنَّ اللهَ سبحانه يَنزِلُ إلى السماءِ الدنيا، فيقولُ: «**هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ؟!**»؛ كما جاء الحديثُ عن رسولِ اللهِ[1]، ويأخُذون بالكتابِ والسُّنَّةِ؛ كما قال اللهُ ﷻ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، ويَرَوْنَ اتِّباعَ مَن سلَفَ مِن أئمَّةِ الدِّينِ، وألَّا يبتدِعوا في دِينِهم ما لم يأذَنْ به اللهُ، ويُقِرُّون أنَّ اللهَ سبحانه يَجِيءُ يومَ القيامةِ؛ كما قال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ٢٢﴾ [الفجر: ٢٢]، وأنَّ اللهَ يقرُبُ مِن خَلْقِهِ كيف شاء؛ كما قال: ﴿وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنۡ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ ١٦﴾ [ق: ١٦]».

إلى أن قال: «فهذه جملةُ ما يأمُرون به ويستعمِلونه ويرَوْنه، وبكلِّ ما ذكَرْنا مِن قولِهم نقولُ، وإليه نَذهَبُ، وما توفيقُنا إلا باللهِ، وهو حَسْبُنا ونِعْمَ الوكيلُ، وبه نستعينُ، وعليه نتوكَّلُ، وإليه المصير».اهـ.

وقال الحافظُ أبو نُعَيم أحمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أحمدَ الأَصبَهانيُّ، مصنِّفُ «حِلْيةِ الأولياء» في كتابِ «الاعتقادِ» له ـ كما في «العلوّ» للذهبي (٥٦١) ـ: «طريقتُنا طريقةُ السلَفِ المتَّبِعِينَ للكتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ الأمَّة.

وممَّا اعتقَدوهُ: أنَّ اللهَ لم يزَلْ كاملًا بجميعِ صفاتِهِ القديمةِ، لا يزولُ ولا يحولُ، لم يزَلْ عالِمًا بعِلْمٍ، بصيرًا ببَصَرٍ، سميعًا بسَمْعٍ، متكلِّمًا بكلام.

ثم أحدَثَ الأشياءَ مِن غيرِ شيءٍ، وأنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ، وكذلك سائرُ كُتُبِهِ المنزَّلةِ كلامُهُ غيرُ مخلوقٍ، وأنَّ القرآنَ في جميعِ الجِهاتِ ـ مقروءًا ومتلُوًّا، ومحفوظًا، ومسموعًا، ومكتوبًا، وملفوظًا ـ كلامُ اللهِ حقيقةً، لا حكايةً ولا ترجمةً، وأنَّه بألفاظِنا كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ، وأنَّ الواقِفةَ واللفظيَّةَ مِن الجَهْميَّة، وأنَّ مَن قصَدَ القرآنَ بوَجْهٍ مِن الوجوهِ يريدُ به خَلْقَ كلامِ اللهِ، فهو عندهم مِن الجَهْميَّة، وأنَّ الجَهْميَّ عندهم كافرٌ...».

إلى أن قال: «وأنَّ الأحاديثَ التي ثبَتَتْ في العرشِ، واستواءِ اللهِ عليه، يقولونَ بها، ويُثبِتونها؛ مِن غيرِ تكييفٍ ولا تمثيلٍ، وأنَّ اللهَ بائنٌ مِن خَلْقِهِ،

---

(١) كما في حديث أبي هُرَيْرَةَ عند البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨).

والخَلْقُ بائِنونَ منه، لا يحُلُّ فيهم، ولا يمتزِجُ بهم، وهو مستوٍ على عَرْشِهِ في سمائِهِ مِن دونِ أرضِه». اهـ.

وقال أبو بكرِ بنُ الباقِلَّانيُّ ـ كما في «العلوِّ» للذهَبيِّ (٥٥٩) ـ: «كذلك قولُنا في جميعِ المَرْوِيِّ عن رسولِ اللهِ في صفاتِ اللهِ ـ إذا صَحَّ ـ مِن إثباتِ اليدَيْنِ والوَجْهِ والعينَيْنِ، ونقولُ: إنَّه يأتي يومَ القيامةِ في ظُلَلٍ مِن الغَمامِ، وإنَّه يَنزِلُ إلى السماءِ الدنيا كما في الحديثِ، وإنَّه مستوٍ على عَرْشِه».

إلى أن قال: «وقد بيَّنَّا دِينَ الأئمَّةِ وأهلِ السُّنَّةِ: أنَّ هذه الصفاتِ تُمَرُّ كما جاءت بغيرِ تكييفٍ ولا تحديدٍ، ولا تجنيسٍ ولا تصويرٍ؛ كما رُوِيَ عن الزُّهْريِّ، وعن مالكٍ في الاستواءِ؛ فمَن تجاوَزَ هذا، فقد تعدَّى وابتدَعَ وضلَّ». اهـ.

وقال أبو عثمانَ الصابُونيُّ رَحِمَهُ اللهُ**، في «عقيدة السلف أصحاب الحديث» (ص٣ ـ ١١١):** «أصحابُ الحديثِ ـ حَفِظَ اللهُ أحياءَهم، ورَحِمَ أمواتَهم ـ يَشهَدون للهِ تعالى بالوَحْدانيَّةِ، وللرسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بالرسالةِ والنبوَّة، ويَعرِفون ربَّهم عَزَّ وَجَلَّ بصفاتِهِ التي نطَقَ بها وحيُهُ وتنزيلُه، أو شَهِدَ له بها رسولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ على ما ورَدَتِ الأخبارُ الصِّحاحُ به، ونقَلَتْهُ العدولُ الثقاتُ عنه، ويُثبِتون له جَلَّ جَلَالُهُ ما أثبَتَ لنَفْسِهِ في كتابِه، وعلى لسانِ رسولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يعتقِدون تشبيهًا لصفاتِهِ بصفاتِ خَلْقِهِ، فيقولونَ: إنَّه خلَقَ آدَمَ بيدِهِ؛ كما نصَّ سبحانه عليه في قولِهِ عزَّ مِن قائلٍ: ﴿يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥]، ولا يحرِّفون الكلامَ عن مواضِعِهِ بحملِ اليدَيْنِ على النِّعْمَتَيْنِ، أو القُوَّتَيْنِ، تحريفَ المعتزِلةِ الجَهْميَّةِ أهلَكَهم اللهُ! ولا يكيِّفونَهما بكَيْفٍ، أو يشبِّهونهما بأيدي المخلوقِينَ، تشبيهَ المشبِّهةِ خذَلَهم اللهُ!

وقد أعاذ اللهُ تعالى أهلَ السُّنَّةِ مِن التحريفِ والتشبيهِ والتكييفْ، ومَنَّ عليهم بالتفهيمِ والتعريفْ، حتى سلَكوا سُبُلَ التوحيدِ والتنزيهْ، وترَكوا القولَ بالتعطيلِ والتشبيهْ، واتَّبَعوا قولَ اللهِ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ [الشورى: ١١].

وكما ورَدَ القرآنُ بذكرِ اليدَيْنِ بقولِهِ: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥]،

وقولـه: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ﴾ [المائدة: ٦٤]، ووردَتِ الأخبارُ الصِّحاحُ عن رسولِ الله ﷺ بذكرِ اليدِ؛ كخبرِ مُحاجَّةِ موسى وآدمَ، وقولِهِ له: «**خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ**»[(١)]، ومثلُ قولِهِ ﷺ: «**لَا أَجْعَلُ صَالِحَ ذُرِّيَّةِ مَنْ خَلَقْتُهُ بِيَدَيَّ، كَمَنْ قُلْتُ لَهُ: كُنْ فَكَانَ**»[(٢)]، وقولِهِ ﷺ: «**خَلَقَ اللهُ الفِرْدَوْسَ بِيَدِهِ**»[(٣)].

وكذلك يقولون في جميعِ الصفاتِ التي نزَلَ بذِكْرِها القرآنُ، ووردَتْ بها الأخبارُ الصِّحاحُ؛ مِن السمعِ، والبَصرِ، والعَيْنِ، والوَجْهِ، والعِلْمِ، والقوَّةِ، والقُدْرةِ، والعِزَّةِ، والعظَمةِ، والإرادةِ، والمشيئةِ، والقولِ، والكلامِ، والرِّضا، والسخَطِ، والحياةِ، واليقَظةِ، والفرَحِ، والضحِكِ، وغيرِها، مِن غيرِ تشبيهٍ لشيءٍ مِن ذلك بصفاتِ المربوبِينَ المخلوقِين؛ بل يَنتهون فيها إلى ما قاله اللهُ تعالى، وقاله رسولُهُ ﷺ؛ مِن غيرِ زيادةٍ عليه، ولا إضافةٍ إليه، ولا تكييفٍ له ولا تشبيهٍ، ولا تحريفٍ ولا تبديلٍ ولا تغييرٍ، ولا إزالةٍ لِلَفْظِ الخَبَرِ عمَّا تَعرِفُهُ العرَبُ وتضعُهُ عليه بتأويلٍ منكَرٍ، ويُجْرُونَهُ على الظاهر، ويَكِلُونَ عِلْمَهُ إلى اللهِ تعالى، ويُقِرُّونَ بأنَّ تأويلَهُ لا يَعلَمُهُ إلا اللهُ؛ كما أخبرَ اللهُ عن الراسخِينَ في العِلْمِ: أنَّهم يقولونه في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ۝٧﴾ [آل عمران: ٧]».

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **بعد أن ذكرَ عقيدةَ السلَفِ**: «وهذه الجُمَلُ التي أثبَتُّها في هذا الجُزْءِ، كانت معتقَدَ جميعِهم، لم يخالِفْ فيها بعضُهم بعضًا؛ بل أجمَعوا عليها كلِّها». اهـ.

وقال أبو عُمَرَ بنُ عبدِ البَرِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، **في «التمهيد» (٧/ ١٤٥ و١٤٨)**: «أهلُ السُّنَّةِ مجمِعون على الإقرارِ بالصفاتِ الواردةِ كلِّها في القرآنِ والسُّنَّةِ، والإيمانِ بها، وحَمْلِها على الحقيقةِ لا على المجاز، إلا أنَّهم لا يكيِّفون شيئًا مِن ذلك،

---

(١) سبَقَ تخريجُه.

(٢) سبَقَ تخريجُه.

(٣) أخرجه الدارَقُطْني في «الصفات» (٢٨)، وأبو نُعَيم في «صفة الجنة» (٢٣)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٩٢)؛ مِن حديث عبد الله بن الحارث بن نَوْفَل.

ولا يحُدُّون فيه صفةً محصورة، وأمَّا أهلُ البِدَعِ والجَهْميَّةُ والمعتزِلَةُ كلُّها والخوارجُ، فكلُّهم يُنكِرُها، ولا يَحمِلُ شيئًا منها على الحقيقةِ، ويزعُمون أنَّ مَن أقَرَّ بها مشبِّهٌ، وهم عند مَن أثبَتَها نافُونَ للمعبودِ، والحقُّ: فيما قاله القائلون بما نطَقَ به كتابُ اللهِ وسُنَّةُ رسولِهِ، وهم أئمَّةُ الجماعةِ؛ والحمدُ لله».

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «الذي عليه أهلُ السُّنَّةِ وأئمَّةُ الفِقْهِ والأثَرِ في هذه المسألةِ وما أشبَهَها: الإيمانُ بما جاء عن النبيِّ ﷺ فيها، والتصديقُ بذلك، وتركُ التحديدِ والكيفيَّةِ في شيءٍ منه». اهـ.

وقال القاضي أبو يَعْلى في كتابِ «إبطال التأويلات» (١/ ٤٣ ـ ٤٤): «لا يجوزُ رَدُّ هذه الأخبارِ على ما ذهَبَ إليه جماعةٌ مِن المعتزِلةِ، ولا التشاغُلُ بتأويلِها على ما ذهَبَ إليه الأشعريَّة، والواجبُ: حَمْلُها على ظاهرِها، وأنَّها صفاتٌ للهِ تعالى، لا تُشبِهُ سائرَ الموصوفِينَ بها مِن الخَلْقِ، ولا نعتقِدُ التشبيهَ فيها، لكنْ على ما رُوِيَ عن شيخِنا وإمامِنا أبي عبدِ اللهِ أحمدَ بنِ محمَّدِ بنِ حَنبَلٍ، وغيرِهِ مِن أئمَّةِ أصحابِ الحديثِ». اهـ.

وأَختِمُ هذا الفصلَ بما قاله أبو عثمانَ إسماعيلُ الصابُونيُّ رَحِمَهُ اللهُ **في كتابِهِ «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» (ص٤٩)**: «وقرَأْتُ لأبي عبدِ اللهِ ابنِ أبي حَفْصٍ البخاريِّ ـ وكان شيخَ بخارى في عَصْرِهِ بلا مدافَعة، وأبو حَفْصٍ كان مِن كبارِ أصحابِ محمَّدِ بنِ الحسَنِ الشَّيْبانيِّ ـ قال أبو عبدِ اللهِ ـ أعني ابنَ أبي حَفْصٍ هذا ـ: سَمِعْتُ عبدَ اللهِ بنَ عثمانَ، وهو عَبْدانُ شيخُ مَرْوَ، يقولُ: سَمِعْتُ محمَّدَ بنَ الحسَنِ الشَّيْبانيَّ يقولُ: قال حمَّادُ بنُ أبي حَنِيفةَ: قُلْنا لهؤلاءِ: أرأيتم قولَ اللهِ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۝٢٢﴾ [الفجر: ٢٢]، وقولَهُ عزَّ وجلَّ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠]؛ فهل يجيءُ ربُّنا كما قال، وهل يجيءُ المَلَكُ صَفًّا صَفًّا؟ قالوا: أمَّا الملائكةُ: فيَجيئون صفًّا صفًّا، وأمَّا الربُّ تعالى: فإنَّا لا نَدري ما عنى بذلك، ولا ندري كيفيَّةَ جِيئَتِه، وقلنا لهم: إنَّا لم نكلِّفْكم أن تَعلَموا كيف جِيئَتُه، ولكنَّا نكلِّفُكم أن تؤمِنوا بمجيئِهِ؛ أرأيتَ مَن أنكَرَ أنَّ المَلَكَ يَجيءُ صفًّا صفًّا، ما هو عندكم؟ قالوا: كافرٌ مكذِّب، قلتُ: فكذلك إن أنكَرَ أنَّ اللهَ سبحانه لا يَجِيءُ، فهو كافرٌ مكذِّب». اهـ.

وقال الذهَبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ **في «العلوّ» (٥٧٧)**: «أخبَرَنا إسماعيلُ بنُ عبدِ الرحمٰنِ العَدْلُ، أنا عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ الفقيهُ، أنا المبارَكُ بنُ عليٍّ الصَّيْرَفيُّ في كتابِهِ، أنا محمَّدُ بنُ مرزوقٍ الزَّعْفرانيُّ، أنا الحافظُ أبو بكرٍ الخطيبُ رَحِمَهُ اللَّهُ، قال: «أمَّا الكلامُ في الصفاتِ: فأمَّا ما رُوِيَ منها في السُّنَنِ الصِّحاحِ، فمَذهَبُ السلَفِ: إثباتُها وإجراؤُها على ظواهِرِها، ونَفْيُ الكيفيَّةِ والتشبيهِ عنها، والأصلُ في هذا: أنَّ الكلامَ في الصفاتِ فَرْعٌ على الكلامِ في الذاتِ، ونحتذي في ذلك حَذْوَهُ ومثالَه، وإذا كان معلومًا إثباتُ ربِّ العالَمِينَ، إنَّما هو إثباتُ وجودٍ، لا إثباتُ تحديدٍ وتكييفٍ، فكذلك إثباتُ صفاتِهِ إنَّما هو إثباتُ وجودٍ، لا إثباتُ تحديدٍ وتكييفٍ، فإذا قُلْنا: «يَدٌ، وسَمْعٌ، وبَصَرٌ»، فإنَّما هو إثباتُ صفاتٍ أثبَتَها اللهُ لنَفْسِه، ولا نقولُ: «إنَّ معنى اليَدِ: القدرةُ»، ولا «إنَّ معنى السمعِ والبَصَرِ: العِلْمُ»، ولا نقولُ: «إنَّها جوارحُ وأدواتٌ للفِعْلِ»، ولا نشبِّهُها بالأيدي والأسماعِ والأبصارِ التي هي جوارحُ وأدواتٌ للفِعْلِ، ونقولُ: «إنَّما وجَبَ إثباتُها»؛ لأنَّ التوقيفَ ورَدَ بها، ووجَبَ نَفْيُ التشبيهِ عنها؛ لقولِهِ تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقولِه: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ٤]».

وقال الذهَبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ **في «العلو» (٥٩٠) أيضًا**: «قال العلَّامةُ أبو الحسَنِ الكَرَجيُّ الشافعيُّ صاحبُ شيخِ الإسلامِ الهَرَويِّ في عقيدتِهِ الشهيرةِ، أوَّلُها:

مَحَاسِنُ جِسْمِي بُدِّلَتْ بِالمَعَايِبِ ... وَشَيَّبَ فَوْدِي شَوْبُ وَصْلِ الحَبَائِبِ
وَأَفْضَلُ زَادٍ لِلْمَعَادِ عَقِيدَةٌ ... عَلَى مَنْهَجٍ فِي الصِّدْقِ وَالصَّبْرِ لَاحِبِ
عَقِيدَةُ أَصْحَابِ الحَدِيثِ فَقَدْ سَمَتْ ... بِأَرْبَابِ دِينِ اللَّهِ أَسْنَى المَرَاتِبِ

ومنها:

عَقَائِدُهُمْ أَنَّ الإِلَهَ بِذَاتِهِ ... عَلَى عَرْشِهِ مَعْ عِلْمِهِ بِالغَوَائِبِ
وَأَنَّ اسْتِوَاءَ الرَّبِّ يُعْقَلُ كَوْنُهُ ... وَيُجْهَلُ فِيهِ الكَيْفُ جَهْلَ الشَّهَارِبِ

وهذه القصيدةُ طويلةٌ، أَزْيَدُ مِن مِائتَيْ بيتٍ، وكان ناظمُها الكَرَجيُّ مِن كبارِ الفُقَهاءِ الشافعيَّةِ، مات سنةَ اثنتَيْنِ وثلاثِين وخَمسِمائة».

وقال الذهَبيُّ في «العلو» (ص٢٣٦) عن هذه القصيدةِ: «وعلى هذه

القصيدةِ مكتوبٌ بخَطِّ العلَّامةِ تَقِيِّ الدِّينِ ابنِ الصلاحِ: هذه عقيدةُ أهلِ السُّنَّةِ وأصحابِ الحديث». اهـ.

وقال الإمامُ الحافظُ أبو القاسمِ إسماعيلُ بنُ محمَّدِ بنِ الفَضْلِ التَّيْميِّ الطَّلْحيُّ الأَصبَهانيُّ، مصنِّفُ «الترغيب والترهيب»، وقد سُئِلَ عن صفاتِ الربِّ ـ كما في «العلوّ» للذهَبي (٥٩١) ـ فقال: «مذهَبُ مالكٍ، والثَّوْريِّ، والأوزاعيِّ، والشافعيِّ، وحمَّادِ بنِ سلَمةَ، وحمَّادِ بنِ زيدٍ، وأحمدَ، ويحيى بنِ سعيدٍ القَطَّانِ، وعبدِ الرحمٰنِ بنِ مَهْديٍّ، وإسحاقَ بنِ راهَوَيْهِ: أنَّ صفاتِ اللهِ التي وصَفَ بها نَفْسَهُ، ووصَفَهُ بها رسولُهُ؛ مِن السمعِ والبَصَرِ، والوَجْهِ واليدَيْنِ، وسائرِ أوصافِهِ؛ إنَّما هي على ظاهرِها المعروفِ المشهورِ، مِن غيرِ كَيْفٍ يُتوهَّمُ فيها، ولا تشبيهٍ ولا تأويل؛ قال ابنُ عُيَينةَ: «كلُّ شيءٍ وصَفَ اللهُ به نَفْسَهُ، فقراءتُهُ تفسيرُه»، ثم قال: «أيْ: هُوَ هو على ظاهرِهِ، لا يجوزُ صَرْفُهُ إلى المجازِ، بنوعٍ مِن التأويل»، تُوُفِّيَ حافظُ وقتِهِ أبو القاسمِ في سنةِ خَمْسٍ وثلاثِينَ وخَمسِمائة». اهـ.

وقال أبو عبدِ اللهِ القُرْطُبيُّ صاحبُ «التفسير الكبير» (٩/٢٣٨ ـ ٢٣٩ ط. التركي)، في قولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]: «هذه مسألةُ الاستواءِ، وقد بيَّنَّا أقوالَ العلماءِ فيها في «الكتابِ الأَسْنى، في شرحِ أسماءِ اللهِ الحسنى وصفاتِهِ العُلْيَا»، وذكَرْنا فيها أربعةَ عشَرَ قولًا...».

إلى أن قال: «وقد كان السلَفُ الأوَّلُ ﷺ، لا يقولون بنَفْيِ الجِهَةِ، ولا يَنطِقون بذلك؛ بل نطَقوا هم والكافَّةُ بإثباتِها للهِ تعالى كما نطَقَ كتابُه، وأخبرَتْ رُسُلُه.

ولم يُنكِرْ أحدٌ مِن السلَفِ الصالحِ: أنَّه استوى على عرشِهِ حقيقةً، وخَصَّ عَرْشَهُ بذلك؛ لأنَّه أعظمُ مخلوقاتِه، وإنَّما جَهِلوا كيفيَّةَ الاستواءِ؛ فإنَّه لا تُعلَمُ حقيقةُ كيفيَّتِه؛ كما قال مالكٌ رَحِمَهُ اللهُ: «الاستواءُ معلومٌ ـ يعني: في اللغةِ ـ والكَيْفُ مجهولٌ، والسؤالُ عن هذا بِدْعة»[1]. اهـ.

---

(١) «العلو» (٥٩٥).

وقال أبو العبَّاسِ ابنُ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ **في «فتواه الحَمَويَّة» (ص١٧٧و٢٥٠ ـ ٢٦٣)**: «الحمدُ للهِ ربِّ العالَمِين، قولُنا فيها: ما قاله اللهُ ورسولُهُ ﷺ، والسابقون الأوَّلون مِن المهاجِرِينَ والأنصارِ والذين اتَّبَعوهم بإحسانٍ، وما قاله أئمَّةُ الهُدى بعد هؤلاءِ، الذين أجمَعَ المسلِمون على هدايتِهم ودرايتِهم؛ وهذا هو الواجبُ على جميعِ الخَلْقِ في هذا البابِ وغيرِه؛ فإنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بعَث محمَّدًا ﷺ بالهُدى ودِينِ الحقِّ؛ ليُخرِجَ الناسَ مِن الظلماتِ إلى النورِ، بإذنِ ربِّهم إلى صراطِ العزيزِ الحميد، وشَهِدَ له بأنَّه بعَثَهُ داعيًا إليه بإذنِهِ وسِراجًا منيرًا، وأمَرَهُ أن يقولَ: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾ [يوسف: ١٠٨]».

إلى أن قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويدُلُّ على ذلك كتابُ الردِّ الذي صنَّفه عثمانُ بنُ سعيدٍ الدارِميُّ، أحدُ الأئمَّةِ المشاهيرِ في زمانِ البخاريِّ، صنَّف كتابًا سمَّاهُ: «رَدَّ عثمانَ بنِ سعيدْ، على الكاذبِ العنيدْ، فيما افترى على اللهِ في التوحيدْ»، حكى فيه هذه التأويلاتِ بأعيانِها عن بِشْرٍ المَرِيسيِّ، بكلامٍ يقتضي أنَّ المَرِيسيَّ أقعَدُ بها، وأعلَمُ بالمنقولِ والمعقولِ مِن هؤلاء المتأخِّرينَ، الذين اتَّصَلَتْ إليهم مِن جِهَتِهِ وجِهَةِ غيرِه، ثم رَدَّ ذلك عثمانُ بنُ سعيدٍ بكلامٍ إذا طالَعَهُ العاقلُ الذكيُّ، عَلِمَ حقيقةَ ما كان عليه السلَفُ، وتبيَّن له ظهورُ الحُجَّةِ لطريقِهم، وضَعْفُ حُجَّةِ مَن خالَفَهم.

ثم إذا رأى الأئمَّةَ ـ أئمَّةَ الهُدى ـ قد أجمَعوا على ذمِّ المَرِيسيَّةِ ـ وأكثَرُهم كفَّروهم، أو ضلَّلوهم ـ وعَلِمَ أنَّ هذا القولَ الساريَ في هؤلاءِ المتأخِّرِينَ هو مذهبُ المَرِيسيَّة ـ: تبيَّن الهُدى لِمَن يريدُ اللهُ هدايتَهُ؛ ولا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله!

والفتوى لا تحتمِلُ البَسْطَ في هذا الباب، وإنَّما نُشِيرُ إشارةً إلى مبادئِ الأمور، والعاقلُ يَسِيرُ وينظُر.

وكلامُ السلَفِ في هذا البابِ موجودٌ في كتبٍ كثيرةٍ، لا يُمكِنُ أن نذكُرَ هنا إلا قليلًا منه:

مِثلُ: كتابِ «السُّنَن» لِلَّالَكائيِّ، و«الإبانةِ» لابنِ بَطَّةَ، و«السُّنَّة» لأبي ذَرٍّ

الهَرَويِّ، و«الأصولِ» لأبي عُمَرَ الطَّلَمَنْكيِّ، وكلامِ أبي عُمَرَ بنِ عبدِ البَرِّ، و«الأسماءِ والصفات» للبَيْهقيّ.

وقبل ذلك: «السُّنَّة» للطَّبَرانيِّ، ولأبي الشيخِ الأَصبَهانيِّ، ولأبي عبدِ اللهِ بنِ مَنْدَهْ، ولأبي أحمدَ العَسَّالِ الأَصبهانِيّ.

وقبل ذلك: «السُّنَّةُ» للخَلَّالِ، و«التوحيدُ» لابنِ خُزَيْمةَ، وكلامُ أبي العبَّاسِ بنِ سُرَيْجٍ، و«الردُّ على الجَهْميَّةِ» لجماعةٍ؛ مِثْلِ: البخاريِّ، وشيخِهِ عبدِ اللهِ بنِ محمَّدٍ الجُعْفيّ.

وقبل ذلك: «السُّنَّةُ» لعبدِ اللهِ بنِ أحمدَ، و«السُّنَّةُ» لأبي بكرِ بنِ الأَثرَمِ، و«السُّنَّةُ» لحَنْبَلٍ، وللمَرْوَزيِّ، ولأبي داودَ السِّجِسْتانيِّ، ولابنِ أبي شَيْبةَ، و«السُّنَّةُ» لأبي بكرِ بنِ أبي عاصمٍ، وكتابُ «خَلْق أفعالِ العبادِ» للبخاريِّ، وكتابُ «الردِّ على الجَهْميَّة» لعثمانَ بنِ سعيدٍ الدارِميِّ، وغيرِهم، وكلامُ عبدِ العزيزِ المَكِّيِّ صاحبِ «الحَيْدةِ في الردِّ على الجَهْميَّة»، وكلامُ نُعَيْم بنِ حمَّادٍ الخُزَاعيِّ، وكلامُ الإمامِ أحمدَ بنِ حَنْبَلٍ، وإسحاقَ بنِ راهَوَيْهِ، ويحيى بنِ يحيى النَّيْسابُوريِّ، وأمثالِهم.

وقبل هؤلاءِ: عبدُ اللهِ بنُ المبارَكِ، وأمثالُهُ، وأشياءُ كثيرة». اهـ.

وقال الحافظُ ابنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللهُ **في «تفسيره» (٦/ ٣١٩ ـ ٣٢٠)، عند تفسيرِ قولِهِ تعالى**: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]: «فللناسِ في هذا المَقامِ مقالاتٌ كثيرةٌ جِدًّا، ليس هذا مَوضِعَ بَسْطِها، وإنَّما يُسلَكُ في هذا المَقامِ مذهَبُ السلَفِ الصالحِ: مالكٍ، والأَوْزاعيِّ، والثَّوْريِّ، والليثِ بنِ سعدٍ، والشافعيِّ، وأحمدَ بنِ حَنْبَلٍ، وإسحاقَ بنِ راهَوَيْهِ، وغيرِهم مِن أئمَّةِ المسلِمينَ قديمًا وحديثًا؛ وهو: إمرارُها كما جاءت؛ مِن غيرِ تكييفٍ ولا تشبيهٍ ولا تعطيل، والظاهرُ المتبادِرُ إلى أذهانِ المشبِّهينَ: منفيٌّ عن اللهِ؛ فإنَّ اللهَ لا يُشبِهُهُ شيءٌ مِن خَلْقِهِ، و﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ١١﴾ [الشورى: ١١]؛ بل الأمرُ كما قال الأئمَّةُ ـ منهم: نُعَيْمُ بنُ حمَّادٍ الخُزَاعيُّ شيخُ البخاريِّ ـ قال: «مَن شبَّه اللهَ بخَلْقِهِ، فقد كفَر، ومَن جحَدَ ما وصَفَ اللهُ به نَفْسَهُ، فقد كفَر، وليس فيما وصَفَ اللهُ به نَفْسَهُ ولا رسولُهُ تشبيهٌ»؛ فمَن

أثبَتَ للهِ تعالى ما ورَدَتْ به الآياتُ الصريحةُ، والأخبارُ الصحيحةُ، على الوجهِ الذي يَلِيقُ بجلالِ اللهِ تعالى، ونفَى عن اللهِ تعالى النقائصَ، فقد سلَكَ سبيلَ الهُدى». اهـ.

وقال ابن حجَر في «فتح الباري» (١٣/ ٣٩٠): «قال الشيخُ شهابُ الدِّينِ السُّهْرَوَرْديُّ، في كتابِ «العقيدةِ» له: «أخبرَ اللهُ في كتابِهِ، وثبَتَ عن رسولِهِ: الاستواءُ، والنزولُ، والنَّفْسُ، واليَدُ، والعَيْنُ؛ فلا يُتصرَّفُ فيها بتشبيهٍ ولا تعطيلٍ؛ إذْ لولا إخبارُ اللهِ ورسولِهِ، ما تجاسَرَ عَقْلٌ أن يحُومَ حول ذلك الحِمَى»، قال الطِّيبِيُّ: «هذا هو المذهَبُ المعتمَدُ، وبه يقولُ السلَفُ الصالحُ». اهـ.

الدَّلَالةُ الخامسةُ والعِشْرونَ: فلا عدولَ للمرءِ عن إثباتِ الأسماءِ الحسنى والصفاتِ العُلا للهِ ﷻ على الوجهِ الذي يليقُ به؛ مِن غيرِ تحريفٍ ولا تعطيلْ، ومِن غيرِ تكييفٍ ولا تمثيلْ؛ كما دلَّ على ذلك كتابُ اللهِ وسُنَّةُ نبيِّهِ ﷺ، وأجمَعَ عليه الصحابةُ والتابعون.

ومِن مسائلِ العقيدةِ المهمَّةِ، التي جاءت في الكتابِ والسُّنَّةِ: الإيمانُ بقدَرِ اللهِ السابقِ لِمَا كان ولِمَا سوف يكونُ، وأنَّ اللهَ ﷻ قد علِمَ ذلك كُلَّهُ، وكتَبَهُ في اللوحِ المحفوظِ، وأنَّه لا يخرُجُ شيءٌ عن مشيئتِهِ ﷻ؛ فما شاء كان، وما لم يشَأْ لم يكُنْ، وأنَّه قد تفرَّد بالخلقِ؛ فلا خالقَ سواه.

قال اللهُ ﷻ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧٠﴾﴾ [الحج: ٧٠]، وقال: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾﴾ [الحديد: ٢٢]، وقال سبحانه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴿٢﴾﴾ [الفرقان: ٢].

وفي «صحيح مسلم»؛ مِن حديثِ أبي هانئٍ الخَوْلانيِّ، عن أبي عبدِ الرحمٰنِ الحُبُلِيِّ، عن عبدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ رضي الله عنهما، قال: سَمِعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ**

وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ؛ قال: وَعَرْشُهُ عَلَى المَاءِ»[١].

ولا يخفى أنَّ اعتقادَ ذلك هو أحدُ أركانِ الإيمانِ السِّتَّةِ؛ كما في حديثِ جِبْريلَ: «**وَأَنْ تُؤْمِنَ بِالقَدَرِ؛ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»، **وقد أخرجه الشيخانِ مِن حديثِ أبي هُرَيْرَةَ** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[٢]، وأخرجه مسلمٌ مِن حديثِ عمرَ بنِ الخطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[٣].

وكما أنَّ الشرعَ قد دلَّ على ذلك، فقد دلَّ عليه الواقعُ المحسوسُ أيضًا مِن أوجُهٍ:

أوَّلًا: أنَّ الإنسانَ قد يرى الرؤيا، وتقَعُ طِبْقَ ما رأى، وقد يكونُ وقوعُها بعد سنواتٍ طويلةٍ؛ فهذا دليلٌ قاطعٌ على أنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قد قَدَّرَ ذلك بعِلْمِهِ السابق.

ثانيًا: أنَّ الخَلْقَ يمُرُّون ما بين كَرْبٍ وشِدَّةٍ، وفَرَجٍ وتيسير؛ سواءٌ كان ذلك على وجهِ العموم أو الخصوص؛ فالشِّدَّةُ يعقُبُها الفَرَجُ، والرخاءُ قد تعقُبُهُ شِدَّةٌ؛ وهذا أمرٌ واقعٌ مشاهَدٌ، يَجِدُهُ الإنسانُ مِن نَفْسِهِ؛ وهذا يدُلُّ على أنَّ هناك فاعلًا حكيمًا قديرًا، وهو اللهُ سبحانه الذي قَدَّرَ ذلك كلَّه.

ثالثًا: أنَّ المتأمِّلَ يَجِدُ أنَّه عندما يُحسِنُ في عبادتِهِ لِرَبِّهِ، ويُحسِنُ للناسِ، فإنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحسِنُ إليه، ويقيِّضُ له مِن البشْرِ ما يقابِلُهُ على إحسانِه؛ وهذا يدُلُّ على تقديرِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ لذلك كلِّه، وأنَّ ذلك قد سبَقَ في عِلْمِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

رابعًا: والمتأمِّلُ أيضًا يَجِدُ أنَّ الناسَ يمُرُّون ما بين انخفاضٍ وارتفاعٍ، وارتفاعٍ وانخفاض؛ وهذا مِن عَدْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ بين عبادِه، وحِكمتِهِ وعِلْمِه.

وقد روى البخاريُّ؛ مِن حديثِ حُمَيْدٍ، عن أنسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: كان للنبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ناقةٌ تسمَّى العَضْباءَ لا تُسبَقُ - قال حُمَيْدٌ: أو لا تكادُ تُسبَقُ - فجاء أعرابيٌّ على قَعُودٍ فسبَقَها، فشَقَّ ذلك على المسلِمينَ حتى عرَفَهُ، فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**حَقٌّ عَلَى اللهِ أَلَّا يَرْتَفِعَ شَيْءٌ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ**»[٤].

(١) «صحيح مسلم» (٢٦٥٣).
(٢) «صحيح البخاري» (٥٠)، و«صحيح مسلم» (٩).
(٣) «صحيح مسلم» (٨).
(٤) «صحيح البخاري» (٢٨٧٢).

وكما قال بعضُ الحكماءِ:

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا ... وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرّ[(١)]

ولا يخفى أهميَّةُ الإيمانِ بالقَدَرِ، وتأثيرُهُ على سلوكِ العَبْدِ؛ فإنَّه إذا آمَنَ بذلك، وجدَ طُمأنينةً وراحةً نفسيَّةً؛ قال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿٢٣﴾﴾ [الحديد: ٢٢ ـ ٢٣]، وقال سبحانه: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿١١﴾﴾ [التغابن: ١١]؛ قال عَلْقمةُ رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيرِ هذه الآيةِ: «هو الرجلُ تُصِيبُهُ المصيبةُ، فيَعلَمُ أنَّها مِن عند اللهِ، فيسلِّمُ ذلك ويَرضَى»[(٢)].

وقال الإمامُ أبو العبَّاسِ ابنُ تيميَّةَ في «العقيدة الواسطية» (ص١٠٥ ـ ١٠٩): «وتؤمِنُ الفِرقةُ الناجيةُ ـ أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ ـ بالقَدَرِ: خَيْرِهِ وشَرِّهِ، والإيمانُ بالقَدَرِ على درجتَيْنِ، كلُّ درجةٍ تتضمَّنُ شيئَيْنِ:

فالدرَجةُ الأُولى: الإيمانُ بأنَّ اللهَ تعالى عَلِمَ ما الخَلْقُ عامِلُونَ بعِلْمِهِ القديمِ الذي هو موصوفٌ به أزَلًا، وعَلِمَ جميعَ أحوالِهِم مِن الطاعاتِ والمعاصي، والأرزاقِ والآجالِ، ثم كتَبَ اللهُ في اللوحِ المحفوظِ مقاديرَ الخَلْقِ: «**فَأَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمَ، قَالَ لَهُ: اكْتُبْ، قَالَ: مَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ**»[(٣)]؛ «**فَمَا أَصَابَ الإِنْسَانَ، لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ، وَمَا أَخْطَأَهُ، لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ؛ جَفَّتِ الأَقْلَامُ، وطُوِيَتِ الصُّحُفُ**»[(٤)]؛ كما قال ﴿أَلَمْ

(١) هذا البيتُ للنَّمِرِ بن تَوْلَب؛ كما في «الكتاب» لسيبويه (١/٨٦)، ولأبي سفيانَ بن حَرْبٍ؛ كما في «أنساب الأشراف» (١/٣٢٧)، وللمنتصِرِ بنِ بلالٍ؛ كما في «رَوْضة العقلاء» (ص٢٩٥).

(٢) أخرجه ابنُ جرير في «تفسيره» (٢٣/١٢)، والبَيْهقي في «السنن الكبرى» (٤/٦٦)؛ مِن طريق الأعمش، عن أبي ظَبْيانَ، عن عَلْقمة.

(٣) أخرجه أبو داود (٤٧٠٠)، والتِّرمِذي (٢١٥٥ و٣٣١٩)؛ مِن حديث عُبادة بن الصامِت.

(٤) أخرجه التِّرمِذي (٢٥١٦)؛ مِن حديث ابن عبَّاس.

تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ﴿٧٠﴾﴾ [الحج: ٧٠]، وقال: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ﴿٢٢﴾﴾ [الحديد: ٢٢].

وهذا التقديرُ ـ التابعُ لعِلْمِهِ سبحانه ـ يكونُ في مواضِعَ جملةً وتفصيلًا؛ فقد كتَبَ في اللوحِ المحفوظِ ما شاء، وإذا خلَقَ جَسَدَ الجَنينِ قبلَ نفخِ الرُّوحِ فيه، بعَثَ إليه مَلَكًا، فيؤمَرُ بأربعِ كلماتٍ، فيقالُ له: اكتُبْ رِزْقَهُ وأجلَهُ وعَمَلَه، وشَقِيٌّ أو سعيد(١)، ونحوَ ذلك.

فهذا التقديرُ قد كان يُنكِرُهُ غلاةُ القَدَريَّةِ قديمًا، ومنكِرُهُ اليومَ قليلٌ.

وأمَّا الدرَجةُ الثانيةُ: فهي مشيئةُ اللهِ النافذةُ، وقُدْرَتُهُ الشاملةُ؛ وهو: الإيمانُ بأنَّ ما شاء اللهُ كان، وما لم يشَأْ لم يكُنْ، وأنَّه ما في السمٰواتِ والأرضِ مِن حركَةٍ ولا سكونٍ إلا بمشيئةِ اللهِ سبحانه، لا يكونُ في مُلْكِهِ إلا ما يُريد، وأنَّه ﷻ على كلِّ شيءٍ قديرٌ مِن الموجوداتِ والمعدوماتِ؛ فما مِن مخلوقٍ في الأرضِ ولا في السماءِ إلا اللهُ خالقُهُ سبحانه، لا خالقَ غيرُهُ، ولا ربَّ سواه، **ومع ذلك**: فقد أمَرَ العِبادَ بطاعتِهِ وطاعةِ رُسُلِهِ، ونهاهم عن معصيتِهِ، وهو سبحانه يُحِبُّ المتَّقِينَ والمحسِنِينَ والمقسِطِينَ، ويَرضَى عن الذين آمَنوا وعَمِلوا الصالحاتِ، ولا يُحِبُّ الكافرين، ولا يرضى عن القومِ الفاسِقِين، ولا يأمُرُ بالفحشاءِ، ولا يَرضَى لعبادِهِ الكُفْرَ، ولا يُحِبُّ الفسادَ.

والعِبادُ فاعِلون حقيقةً، واللهُ خالقُ أفعالِهم، والعبدُ هو المؤمِنُ والكافر، والبَرُّ والفاجر، والمصلِّي والصائم، وللعِبادِ قدرةٌ على أعمالِهم، ولهم إرادةٌ، واللهُ خالقُهم، وخالقُ قدرتِهم وإرادتِهم؛ كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٨ ـ ٢٩].

وهذه الدرَجةُ مِن القَدَرِ: يكذِّبُ بها عامَّةُ القَدَريَّةِ، الذين سمَّاهم النبيُّ ﷺ: مَجُوسَ هذه الأُمَّةِ، ويغلو فيها قومٌ مِن أهلِ الإثباتِ حتى يسلُبوا العبدَ قُدْرَتَهُ واختيارَه، ويُخرِجونَ عن أفعالِ اللهِ وأحكامِهِ حِكَمَها ومصالحَها». اهـ.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣)؛ مِن حديث ابن مسعود.

ومِن أركانِ الإيمانِ أيضًا: الإيمانُ باليومِ الآخِرِ؛ وهو: التصديقُ بكلِّ ما جاء في الكتابِ والسُّنَّةِ؛ ممَّا يكونُ بعد الموتِ مِن نعيمِ القَبْرِ وعذابِهِ، وما يتعلَّقُ بالساعةِ وقيامِها ومُحاسَبةِ الناس، والجَنَّةِ وما فيها مِن نعيمٍ؛ نسألُ اللهَ مِن فضلِهِ! والنارِ وما فيها مِن عذابٍ؛ نعُوذُ باللهِ منها!

وما يَسبِقُ اليومَ الآخِرَ مِن أشراطِ الساعةِ وعلاماتِها؛ ومِن ذلك: نزولُ عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ وخروجُ المَهْدِيِّ، وأنَّ كلَّ ذلك حقٌّ على حقيقتِه.

وممَّا يعتقِدُهُ أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ: السمعُ والطاعةُ لِمَن ثبَتَتْ بَيْعَتُهُ شرعًا مِن أئمَّةِ المسلِمين، وألَّا تُنزَعَ يَدٌ مِن طاعةٍ، ما لم يَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عندهم فيه مِن الله برهانٌ؛ كما جاءت بذلك النصوص:

كما قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٞ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ٥٩﴾ [النساء: ٥٩].

وفي «الصحيحَيْنِ»؛ مِن طريقِ عُبَيْدِ اللهِ، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ، عن النبيِّ ﷺ؛ أنَّه قال: «**عَلَى المَرْءِ المُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ؛ إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ؛ فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ**»(١).

وفي «الصحيحَيْنِ» أيضًا؛ مِن حديثِ جُنَادةَ بنِ أبي أُمَيَّةَ، قال: دخَلْنا على عُبَادةَ بنِ الصامتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو مريضٌ، قُلْنا: أصلَحَكَ اللهُ، حَدِّثْ بحديثٍ يَنفَعُكَ اللهُ به سَمِعْتَهُ مِن النبيِّ ﷺ، قال: دعانا النبيُّ ﷺ فبايَعْناهُ، فقال فيما أخَذَ علينا أن بايَعْنا: «**عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَلَّا نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ**»(٢).

ولمسلمٍ؛ مِن حديثِ عَوْفِ بنِ مالكٍ، عن رسولِ اللهِ ﷺ، قال: «**خِيَارُ أَئِمَّتِكُمْ: الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَشِرَارُ**

---

(١) «صحيح البخاري» (٢٩٥٥)، و«صحيح مسلم» (١٨٣٩).

(٢) «صحيح البخاري» (٧٠٥٥)، و«صحيح مسلم» (١٧٠٩).

أَئِمَّتِكُمُ: الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ»، قيل: يا رسولَ اللهِ، أفلا نُنابِذُهم بالسيفِ؟ فقال: «**لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِن وُلَاتِكُمْ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ، فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ، وَلَا تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ**»(١).

والنصوصُ في ذلك متواتِرةٌ تواتُرًا معنويًّا.

والكُفْرُ البَوَاحُ: مِثْلُ تركِ إقامةِ الصلاةِ ـ كما جاء النصُّ عليه في حديثِ عَوْفِ بنِ مالكٍ المتقدِّمِ ـ والحُكْمِ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ، ومحارَبةِ دِينِهِ ﷻ وموالاةِ أعدائِه.

الدَّلَالةُ السادسةُ والعِشْرونَ: ومِن الأدلَّةِ أيضًا على بطلانِ عقيدةِ تأويلِ صفاتِ اللهِ ﷻ وعدَمِ الإيمانِ بها على الوجهِ الذي يليقُ به: أنَّها عقيدةٌ متكلَّفةٌ، وقد نُهِينا عن التكلُّف:

قال الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللهُ **في «الرد على الجَهْميَّة» (ص٩٨ ـ ٩٩)**: «فإذا سألَهم الناسُ عن قولِ اللهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ ما تفسيرُهُ، يقولون: ليس كمِثْلِهِ شيءٌ مِن الأشياءِ، وهو تحت الأَرَضِينَ السبعِ كما هو على العرشِ، ولا يخلو منه مكانٌ، ولا يكونُ في مكانٍ دون مكانٍ، ولم يتكلَّمْ ولا يتكلَّمُ، ولا ينظُرُ إليه أحدٌ في الدنيا ولا في الآخِرَة، ولا يوصَفُ ولا يُعرَفُ بصفة، ولا يفعَلُ، ولا له غايةٌ ولا منتهًى، ولا يُدرَكُ بعَقْلٍ، وهو وَجْهٌ كلُّه، وهو عِلْمٌ كلُّه، وهو سَمْعٌ كلُّه، وهو بَصَرٌ كلُّه، وهو نُورٌ كلُّه، وهو قدرةٌ كلُّه، ولا يكونُ فيه شيئانِ مختلِفان، ولا يوصَفُ بوصفَيْنِ مختلِفَيْنِ، وليس له أعلى ولا أسفلُ، ولا نواحٍ ولا جوانبُ، ولا يمينٌ ولا شمالٌ، ولا هو خفيفٌ ولا ثقيلٌ، ولا له لونٌ ولا له جِسْمٌ، وليس هو بمعمولٍ ولا معقول.

وكلُّ ما خطَرَ على قَلْبِكَ أنَّه شيءٌ تَعرِفُهُ، فهو على خلافِه.

قال أحمدُ: فقُلْنا: هو شيءٌ؟

فقالوا: هو شيءٌ لا كالأشياءِ.

---

(١) «صحيح مسلم» (١٨٥٥).

فقُلْنا: إنَّ الشيءَ الذي لا كالأشياءِ قد عرَفَ أهلُ العقلِ: أنَّه لا شيءَ!

فعند ذلك: تبيَّن للناسِ أنَّهم لا يؤمِنون بشيءٍ، ولكنْ يَدفَعون عن أنفُسِهم الشُّنْعَةَ بما يُقِرُّون مِن العلانِيَة». اهـ.

وقال عبدُ اللهِ بنُ محمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّابِ رحمهما الله: «وذلك لأنَّ مِن أصلِهم أنَّه ليس له صفةٌ ثبوتيَّةٌ؛ بل صفاتُه:

- **إمَّا سلبيَّةٌ**؛ كقولِهم: «ليس بجِسْمٍ ولا متحيِّز، ولا جَوْهَرٍ ولا عَرَضٍ».
- **وإمَّا إضافيَّةٌ**؛ كقولِهم: «مَبدَأٌ وعِلَّة».
- **وإمَّا مؤلَّفٌ منهما**؛ كقولهم: «عاقلٌ ومعقولٌ وعَقْلٌ».

ويعبِّرون عن هذه المعاني بعباراتٍ هائلةٍ؛ كقولِهم: إنَّه ليس فيه كثرةُ «كَمٍّ»، ولا كثرةُ «كَيْفٍ»، وإنَّه ليس له أجزاءُ «حَدٍّ»، ولا أجزاءُ «كَمٍّ»، أو إنَّه لا بدَّ مِن إثباتِ واحدٍ موحَّدٍ توحيدًا منزَّهًا عن المقولاتِ العَشْرِ؛ عن الكَمِّ، والكَيْفِ، والأَيْنِ، والوَضْعِ، والإضافةِ، ونحوِ ذلك.

ومضمونُ هذه العباراتِ وأمثالِها: نفيُ صفاتِهِ التي جاء بها الرسولُ ﷺ»[(١)]. اهـ.

ولهذا وغيرِه، فإنَّ الذين لا يُثبِتون صفاتِ اللهِ ﷻ على الوجهِ الذي يَلِيقُ به يكتُمون بعضَ عقائدِهم، ولا يُظهِرونها للناسِ.

وهذا مِن أظهَرِ الأدلَّةِ على بطلانِ هذه العقيدةِ؛ لأنَّها لو كانت حقًّا، لَمَا تواصَوْا بكتمانِها؛ قال أبو محمَّدٍ موفَّقُ الدِّينِ ابنُ قُدامةَ المَقْدِسيُّ رحمه الله في رسالتِهِ «حكايةِ المناظَرةِ في القرآنِ مع بعضِ أهلِ البدع»[(٢)]، في الكلامِ على اختلافِ أهلِ الحقِّ والمعتزِلةِ في القرآن؛ قال: «وإنْ رَضُوا هذا واعترَفوا به، خرَجوا عن الإسلامِ بالكلِّيَّة».

(١) «جواب أهل السُّنَّة النبويَّة، في نقض كلام الشيعة والزَّيْديَّة» (٤/ ١٣٣ ط. الرسائل والمسائل النجدية).

(٢) (ص٣٦).

والشاهدُ مِن هذا: قولُهُ(١): «ومِن العَجَبِ: أَنَّهم لا يَتجاسَرونَ على إظهارِ قولِهم، ولا التصريحِ به، إلا في الخَلَوات، ولو أنَّهم وُلَاةُ الأمرِ وأربابُ الدولة، وإذا حُكِيَتْ عنهم مقالتُهم التي يقُولُونها، كَرِهوا ذلك، وأنكَروه، وكابَروا عليه، ولا يَتظاهَرونَ إلا بتعظيمِ القرآنِ، وتبجيلِ المصاحفِ، والقيامِ لها عندَ رؤيتِها».

إلى أن قال(٢): «وقال له بعضُ أصحابِنا: أنتم ولاةُ الأمر، وأربابُ الدَّوْلة؛ فما الذي يَمنعُكم مِن إظهارِ مَقَالَتِكم لعامَّةِ الناسِ، ودعاءِ الناس إلى القولِ بها بينَهم؟! فبُهِتَ، ولم يُجِبْ إليَّ، ولا نَعرِفُ في أهلِ البِدَعِ طائفةً يكتُمون مقالتَهم ولا يَتجاسَرون على إظهارِها إلا الزنادقةَ والأشعريَّة». اهـ.

قلتُ: وهذا الذي ذكَرَهُ موفَّقُ الدِّينِ ابنُ قُدَامةَ قد صرَّحوا به؛ فقد قال الباجُوريُّ في «شرح الجَوْهَرة» (ص١٦٠): «يمتنِعُ أن يقالَ: القرآنُ مخلوقٌ، ويرادَ به اللفظُ الذي نَقرَؤُهُ، إلا في مقامِ التعليم».

قلتُ: وهذا مِن أوضحِ الأَدِلَّةِ على بطلانِ هذه العقيدة.

* * *

وأَختِمُ بما قاله بعضُ نُفَاةِ الصفاتِ، وفيه عِبْرةٌ لِمَن وقَعَ في هذا المَذهَبِ الباطلِ:

قال بعضُ نفاةِ الصفاتِ ـ لمَّا تأمَّل أحوالَ أصحابِهِ، وحالَ مثبِتِيها ـ قال: «لا ريبَ أنَّ حالَ هؤلاءِ عند اللهِ خيرٌ مِن حالِنا؛ فإنَّهم إنْ كانوا مصيبينَ، نالوا الدرَجاتِ العالية، والرِّضْوانَ الأكبَر، وإنْ كانوا مخطِئينَ، فإنَّهم يقولون: يا ربِّ، نحن صدَّقْنا ما دلَّ عليه كتابُكَ وسُنَّةُ رسولِكَ؛ إذْ لم يتبيَّنْ لنا بالكتابِ والسُّنَّةِ نفيُ الصفاتِ، كما دلَّ كلامُكَ على إثباتِها.

فنحن أثبَتْنا ما دلَّ عليه كلامُكَ، وكلامُ رسولِكَ محمَّدٍ ﷺ؛ فإنْ كان الحقُّ بخلافِ ذلك، فلم يبيِّنْ لنا الرسولُ ﷺ ما يخالِفُ ذلك، ولم يكُنْ

(١) (ص٣٤).
(٢) (ص٣٥).

خلافُ ذلك ممَّا يُعلَمُ ببَدَائِهِ العقولِ؛ بل إنْ قُدِّرَ أنَّه حقٌّ، فإنَّما يَعلَمُهُ الأفرادُ؛ فكيف والمخالِفون في ذلك يُقِرُّون بالحَيْرةِ والارتياب؟!

قال النافي: فإنْ كنَّا نحن المصيبينَ، فإنَّه يقالُ لنا: أنتم قلتم شيئًا لم آمُرْكم بقوله، وطلَبْتم عِلْمًا لم آمُرْكم بطَلَبِه؛ فالثوابُ إنَّما يكونُ لأهلِ الطاعةِ، وأنتم لم تمتثِلوا أمري، قال: وإنْ كنَّا مخطِئِينَ، فقد خَسِرْنا خُسْرانًا مبِينًا»[(١)]؛ وباللهِ تعالى التوفيق.

ومِن الكُتُبِ القيِّمةِ في بابِ الاعتقادِ: «عقيدةُ السلَفِ أصحابِ الحديث» للإمام أبي عثمانَ إسماعيلَ بنِ عبدِ الرحمٰنِ الصابُونيِّ رَحِمَهُ اللهُ (ت٤٤٩)، وقد تميَّزتْ بمَيْزاتٍ؛ منها:

أوَّلًا: أنَّه اعتمَدَ فيها على الكتابِ العظيمِ، والسُّنَّةِ النبويَّة، ثم ما جاء عن السلَفِ الصالحِ مِن الصحابةِ وغيرِهم.

ولذا ـ وهو الثاني ـ: نقَلَ إجماعَهُ على كلِّ ما أورَدَهُ فيها مِن مسائلَ في الاعتقادِ؛ فقد أكثَرَ مِن ذكرِ الأدلَّةِ فيها على وَجَازتِها؛ إذَنْ هي عقيدةٌ مجمَعٌ عليها.

ثالثًا: أنَّها شاملةٌ لجُلِّ أبوابِ الاعتقاد، حتى إنَّه ذكَرَ في آخِرِها الآدابَ والأخلاقَ التي يجبُ أن يكونَ عليها المسلِمون، ثم ختَمَها بذكرِ علاماتِ أهلِ البِدَعِ، وعلاماتِ أهلِ السُّنَّة.

ولذا ينبغي دراسةُ هذه العقيدةِ وتدريسُها ونَشْرُها، وبحَمْدِ اللهِ تعالى قد طُبِعَتْ عِدَّةَ طبَعاتٍ، وقام على نشرِها أكثرُ مِن شخصٍ، وقام غيرُ واحدٍ مِن أهلِ الفضلِ على تحقيقِها، ومنهم أخونا الشيخُ: نبيلُ بنُ سابقٍ السُّبْكيُّ؛ فقد قابَلَها على نسخةٍ أخرى مطبوعة، وصحَّح ما وقَعَ فيها مِن أخطاء، كما أنَّه عزا الآياتِ إلى مواضِعِها في المصحفِ، وخرَّج الأحاديثَ والآثارَ التي ذُكِرَتْ فيها، كما أنَّه شرَحَ بعضَ الألفاظِ، كما تضمَّن تحقيقُهُ لهذا الكتابِ بحث بعضِ المسائلِ التي ذُكِرَتْ فيه؛ فجزاه اللهُ خيرًا وبارَك فيه، ونفَعَ به الإسلامَ والمسلِمين.

---

(١) «جواب أهل السُّنَّة النبويَّة، في نقض كلام الشيعة والزيديَّة» (٤/ ١٥٧ ط. الرسائل والمسائل النجدية).

فصلٌ

في عقيدةِ أبي عبدِ اللهِ محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ الحاكِم

يُلاحَظُ أنَّ أبا عثمانَ الصابُونيَّ قد أكثرَ مِن الروايةِ عن أبي عبدِ اللهِ الحاكِمِ في كتابِهِ هذا؛ فدعاني هذا إلى الحديثِ عن عقيدتِهِ رحمه الله تعالى.

فأقولُ، وباللهِ تعالى التوفيقُ:

لا شَكَّ أنَّ الحاكمَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِن مشاهيرِ علماءِ الحديث، وقد ألَّف مؤلَّفاتٍ كثيرةً في هذا الفنِّ، وهي نفيسةٌ في بابِها، ومِن أشهرِها: كتابُهُ «المستدرَكُ»(١)، وأمَّا اعتقادُهُ: فهو على معتقدِ أصحابِ الحديثِ، أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ؛ والدليلُ على هذا مِن أوجُهٍ:

١ ـ تصريحُهُ بالانتسابِ إلى مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «المستدرَك» (١/ ٩٣): «حدَّثَنا أبو سعيدٍ عمرُو بنُ محمَّدِ بنِ منصورٍ العَدْلُ، ثنا الحسينُ بنُ الفضلِ البَجَليُّ، ثنا معاويةُ بنُ عمرٍو الأَزْديُّ، ثنا زائدةُ، عن الأعمشِ، عن المِنْهالِ بنِ عمرٍو، عن زَاذَانَ، عن البَرَاءِ، قال: «صلَّيْنا مع رسولِ اللهِ ﷺ على جِنازةِ رجُلٍ مِن الأنصارِ...»؛ فذكَرَ حديث القبرِ بطُولِه؛ هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ الشيخَيْنِ؛ فقد احتَجَّا جميعًا بالمِنْهالِ بنِ عمرٍو، وزَاذَانَ أبي عُمَرَ الكِنْديِّ، وفي هذا الحديثِ فوائدُ كثيرةٌ لأهلِ السُّنَّةِ، وقَمْعٌ للمبتدِعة، ولم يخرِّجاه بطُولِه».

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا في «المستدرَك» (١/ ١١٦): «ما حدَّثَناهُ أبو الحسَنِ محمَّدُ بنُ الحسينِ بنِ منصورٍ، ثنا أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ يُونُسَ البَزَّارُ، ثنا أبو بكرِ بنُ نافعٍ، ثنا معتمِرُ بنُ سليمانَ، حدَّثَني سليمانُ أبو عبدِ اللهِ

---

(١) وهو كتابٌ نفيسٌ، لكن عابوا عليه تساهُلَهُ في الحُكْمِ على الأحاديث.

المَدَنيُّ، عن عبدِ اللهِ بنِ دِينارٍ، عن ابنِ عُمَرَ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إنَّ اللهَ لَا يَجْمَعُ أُمَّتِي ـ أو قال: أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ ـ عَلَى ضَلَالَةٍ أَبَدًا، وَيَدُ اللهِ عَلَى الجَمَاعَةِ**»، وقال بيدِهِ يبسُطُها: «**إِنَّهُ مَنْ شَذَّ شَذَّ فِي النَّارِ**».

قال الحاكمُ: «فقد استقرَّ الخلافُ في إسنادِ هذا الحديثِ على المعتمِرِ بن سليمانَ ـ وهو أحدُ أركانِ الحديثِ ـ مِن سبعةِ أوجُهٍ، لا يسَعُنا أن نحكُمَ أنَّ كلَّها محمولةٌ على الخطأِ بحكمِ الصوابِ؛ لقولِ مَن قال: «عن المعتمِرِ، عن سليمانَ بنِ سفيانَ المَدَنيِّ، عن عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ»، ونحن إذا قُلْنا هذا القولَ، نسَبْنا الراويَ إلى الجَهالةِ، فوَهَّنَّا به الحديثَ، ولكنَّا نقولُ: «إنَّ المعتمِرَ بنَ سليمانَ أحدُ أئمَّةِ الحديثِ، وقد رُوِيَ عنه هذا الحديثُ بأسانيدَ يَصِحُّ بمثلِها الحديثُ؛ فلا بدَّ مِن أن يكونَ له أصلٌ بأحدِ هذه الأسانيد».

ثم وجَدْنا للحديثِ شواهدَ مِن غيرِ حديثِ المعتمِرِ، لا أدَّعِي صِحَّتَها، ولا أحكُمُ بتوهينِها؛ بل يَلزَمُني ذِكْرُها؛ لإجماعِ أهلِ السُّنَّةِ على هذه القاعدةِ مِن قواعدِ الإسلام». اهـ.

٢ ـ إثباتُهُ لصفاتِ اللهِ ﷻ(١):

قال ﵀ في «المستدرَك» (١/ ٣٠): «نا أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ الصفَّارُ، ثنا إسماعيلُ بنُ إسحاقَ القاضي، ثنا محمَّدُ بنُ أبي بَكْرٍ المقدَّميُّ، ثنا فُضَيْلُ بنُ سليمانَ، ثنا موسى بنُ عُقْبَةَ، حدَّثَني إسحاقُ بنُ يحيى، عن عُبادةَ بنِ الصامتِ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ القِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ، مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَهُوَ تَحْتَ لِوَائِي يَوْمَ القِيَامَةِ يَنْتَظِرُ الفَرَجَ، وَإِنَّ مَعِي لِوَاءَ الحَمْدِ، أَنَا أَمْشِي وَيَمْشِي النَّاسُ مَعِي، حَتَّى آتِيَ بَابَ الجَنَّةِ، فَأَسْتَفْتِحُ، فَيُقَالُ: مَنْ هَذَا؟**

---

(١) وكونُهُ توقَّف في إثباتِ الساقِ للهِ ﷻ إذْ قال عَقِبَ تفسيرِ ابنِ عبَّاسٍ ﵄ لقولِهِ تعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ [القلم: ٤٢]؛ قال ابنُ عبَّاسٍ: «هذا يومُ كَرْبٍ وشِدَّة»؛ قال الحاكمُ: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ، وهو أَوْلى مِن حديثٍ رُوِيَ عن ابنِ مسعودٍ بإسنادٍ صحيحٍ لم أستجِزْ روايتَهُ في هذا المَوْضِع». اهـ.

فهذا لا يَعني أنَّه يؤوِّلُ باقيَ الصفات.

فَأَقُولُ: مُحَمَّدٌ، فَيُقَالُ: مَرْحَبًا بِمُحَمَّدٍ، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي، خَرَرْتُ لَهُ سَاجِدًا أَنْظُرُ إِلَيْهِ».

هذا حديثٌ كبيرٌ في الصفاتِ والرؤيةِ، صحيحٌ على شرطِ الشيخَيْنِ، ولم يخرِّجاه».

٣ ـ نصُّ أهلِ العلمِ على نسبتِهِ للسُّنَّة:

قال أبو العبَّاسِ ابنُ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولمَّا كان الإثباتُ هو المعروفَ عند أهلِ السُّنَّةِ والحديثِ ـ كالبخاريِّ، وأبي زُرْعةَ، وأبي حاتمٍ، ومحمَّدِ بنِ يحيى الذُّهْليِّ، وغيرِهم مِن العلماءِ الذين أدركَهم الإمامُ محمَّدُ بنُ إسحاقَ بنِ خُزَيْمةَ ـ: كان المستقِرُّ عنده ما تلقَّاه عن أئمَّتِهِ: مِن أنَّ اللهَ تعالى لم يزَلْ متكلِّمًا إذا شاء، وأنَّه يتكلَّمُ بالكلامِ الواحدِ مَرَّةً بعد مَرَّة، وكان له أصحابٌ ـ كأبي عليٍّ الثَّقَفيِّ وغيرِهِ ـ تلقَّوْا طريقةَ ابنِ كُلَّابٍ؛ فقام بعضُ المعتزِلَةِ، وألقى إلى ابنِ خُزَيمةَ سِرَّ قولِ هؤلاءِ؛ وهو: أنَّ اللهَ لا يُوصَفُ بأنَّه يَقدِرُ على الكلامِ إذا شاء، ولا يتعلَّقُ ذلك بمشيئتِهِ؛ فوقَعَ بين ابنِ خُزَيْمةَ وغيرِهِ وبينهم في ذلك نزاعٌ، حتى أظهَروا موافقتَهُمْ له فيما لا نزاعَ فيه، وأمَرَ ولاةَ الأمرِ بتأديبِهم؛ لمخالَفتِهم له، وصار الناسُ حِزْبَيْنِ؛ فالجمهورُ مِن أهلِ السُّنَّةِ وأهلِ الحديثِ: معه، ومَن وافَقَ طريقةَ ابنِ كُلَّابٍ: معه، حتى صار بعده علماءُ نَيْسابُورَ وغيرُهم حِزْبَيْنِ:

فالحاكمُ أبو عبدِ اللهِ، وأبو عبدِ الرحمٰنِ السُّلَميُّ، وأبو عثمانَ النَّيْسابُوريُّ، وغيرُهم: معه، وكذلك يحيى بنُ عمَّارٍ السِّجِسْتانيُّ، وأبو عبدِ اللهِ ابنُ مَنْدَهْ، وأبو نَصْرٍ السِّجْزيُّ، وشيخُ الإسلامِ أبو إسماعيلَ الأنصاريُّ، وأبو القاسمِ سَعْدُ بنُ عليٍّ الزَّنْجانيُّ، وغيرُهم: معه.

وأمَّا أبو ذَرٍّ الهَرَويُّ، وأبو بكرٍ البَيْهَقيُّ، وطائفةٌ أخرى: فهم مع ابنِ كُلَّاب»[(١)].

---

(١) «دَرْء تعارض العقل والنقل» (٢/ ٨ ـ ١٠).

٤ ـ ولذا ـ وهي الرابعةُ ـ ذكَرَ رَحِمَهُ اللهُ كثيرًا مِن نصوصِ الصفاتِ ـ كما في كتابِهِ «المستدرَك» ـ ولم يتعرَّضْ لها بتأويل.

٥ ـ ثناؤُهُ العاطرُ على أئمَّةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ؛ كما في «تاريخ نيسابور»(١)، وغيرِه:

فقال رَحِمَهُ اللهُ في ترجمةِ خالدِ بنِ أحمدَ الذُّهْليِّ الأميرِ: «وسكَنَ بُخارَى، وله بها آثارٌ مشهورةٌ محمودةٌ، إلا ما فعَلَ في حقِّ إمامِ أهلِ الحديثِ محمَّدِ بنِ إسماعيلَ البخاريِّ الجُعْفيِّ؛ فإنَّها زَلَّةٌ وسببٌ لزوالِ مُلْكِه»(٢).

وقال عن أبي داودَ السِّجِسْتانيِّ رَحِمَهُ اللهُ: «أبو داودَ: إمامُ أهلِ الحديثِ في عصرِهِ بلا مدافَعة»(٣).

وقال في «معرفة علوم الحديث» (ص٢٤٦ ـ ٢٨٧): «النوعُ العِشْرونَ مِن هذا العِلْم ـ بعد معرفةِ ما قدَّمْنا ذِكْرَهُ مِن صِحَّةِ الحديثِ إتقانًا ومعرفةً، لا تقليدًا وظنًّا ـ: معرفةُ فِقْهِ الحديثِ؛ إذْ هو ثمَرةُ هذه العلوم، وبه قِوَامُ الشريعة، فأمَّا فقهاءُ الإسلامِ أصحابُ القياسِ والرأيِ، والاستنباطِ والجدَلِ والنظَرِ، فمعروفون في كلِّ عصرٍ، وأهلِ كلِّ بلَدٍ، ونحن ذاكِرون ـ بمشيئةِ اللهِ، في هذا المَوضِعِ ـ فِقْهَ الحديثِ عن أهلِهِ؛ لِيُستدَلَّ بذلك على أنَّ أهلَ هذه الصَّنْعةِ مَن تبحَّر فيها لا يَجهَلُ فِقْهَ الحديثِ؛ إذْ هو نوعٌ مِن أنواعِ هذا العِلْم.

فمَنْ أشَرْنا إليه مِن أهلِ الحديثِ: محمَّدُ بنُ مسلِمٍ الزُّهْريُّ...».

ثم ذكَرَ رَحِمَهُ اللهُ يحيى بنَ سعيدٍ الأنصاريَّ، والأَوْزاعيَّ، وسفيانَ بنَ عُيَيْنَةَ، وابنَ المبارَكِ، وعليَّ بنَ المَدِينيِّ، وأحمدَ بنَ حَنْبَلٍ، وإسحاقَ بنَ راهَوَيْهِ، ومحمَّدَ بنَ نَصْرٍ المَرْوَزيَّ، وابنَ خُزَيْمةَ، وغيرَهم.

إلى أن قال أبو عبدِ الله: «قد اختصَرْتُ هذا البابَ، وترَكْتُ أسامِيَ جماعةٍ مِن أئمَّتِنا، كان مِن حقِّهم أن أذكُرَهم في هذا المَوضِعِ؛ فمنهم: أبو داودَ السِّجِسْتانيُّ، ومحمَّدُ بنُ عبدِ الوهَّابِ العَبْديُّ، وأبو بكرٍ الجارُوديُّ،

(١) فيما وصَلَنا مِن نقولٍ عنه.

(٢) «تلخيص تاريخ نيسابور» (ص٤٧).

(٣) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢٢٥)، و«تهذيب الكمال» (١١/ ٣٦٦).

وإبراهيمُ بنُ أبي طالبٍ، وأبو عيسى التِّرمِذيُّ، وموسى بنُ هارونَ البَزَّازُ، والحسَنُ بنُ عليٍّ المَعْمَريُّ، وعليُّ بنُ الحسينِ بنِ الجُنَيْدِ، ومحمَّدُ بنُ مسلِمِ بنِ وارَةَ، ومحمَّدُ بنُ عَقِيلٍ البَلْخيُّ، وغيرُهم مِن مشايخِنا رحمهم الله».

٦ ـ كثرةُ روايةِ أبي عثمانَ الصابُونيِّ عنه، في كتابِهِ «عقيدةِ السلَفِ وأصحابِ الحديث»، وقد كرَّر نَقْلَهُ لإجماعِ أهلِ الحديثِ على إثباتِ الصفاتِ للهِ ﷻ؛ فلو كان مذهبُ الحاكمِ مبايِنًا لمذهَبِهم، لَبَيَّنَ ذلك.

وإليك بعضَ النقولِ عنه مِن هذا الكتابِ، التي تدُلُّ على سلامةِ معتقَدِهِ:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص١٣ ـ ١٤): «أخبَرَنا الحاكمُ أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدَّثَنا أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ الجَرَّاحيُّ بمَرْوَ، حدَّثَنا يحيى بنُ ساسَوَيْهِ، عن أبيه عبدِ الكريمِ اليَشْكُريِّ، قال: قال وَهْبُ بنُ زَمْعةَ: أخبَرَني الباسَانيُّ، قال: سَمِعْتُ عبدَ اللهِ بنَ المبارَكِ يقولُ: «مَن كفَرَ بحرفٍ مِن القرآنِ، فقد كفَرَ بالقرآنِ، ومَن قال: لا أُومِنُ بهذا الكلامِ، فقد كفر».

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص٢٠ ـ ٢١): «أخبَرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبَرَنا أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ داودَ الزاهدُ، أخبَرَنا محمَّدُ بنُ عبدِ الرحمٰنِ الساميُّ، حدَّثَني عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ شَبُّوَيْهِ المَرْوَزيُّ، سَمِعْتُ عليَّ بنَ الحسينِ بنِ شَقِيقٍ يقولُ: سَمِعتُ عبدَ اللهِ بنَ المبارَكِ يقولُ: «نَعرِفُ ربَّنا فوق سَبْعِ سمواتٍ، على العَرْشِ استوى، بائنًا منه خَلْقُهُ، ولا نقُولُ كما قالت الجَهْمِيَّةُ: إنَّه هٰهنا»؛ وأشار إلى الأرضِ.

وسَمِعتُ الحاكمَ أبا عبدِ اللهِ في كتابِهِ «التاريخ» الذي جمَعَهُ لأهلِ نَيْسابُورَ، وفي كتابِهِ «معرفة الحديث» اللَّذَيْنِ جمَعَهما، ولم يُسبَقْ إلى مِثْلِهما، يقولُ: «سَمِعتُ أبا جعفرٍ محمَّدَ بنَ صالحِ بنِ هانئٍ يقولُ: سَمِعتُ أبا بكرٍ محمَّدَ بنَ إسحاقَ بنِ خُزَيْمةَ يقولُ: مَن لم يُقِرَّ بأنَّ اللهَ ﷻ على عَرْشِهِ، فوق سَبْعِ سمواتِهِ، فهو كافرٌ بربِّهِ، حلالُ الدمِ، يستتابُ، فإنْ تاب وإلا ضُرِبَتْ عُنُقُه، وأُلقِيَ على بعضِ المَزابِلِ؛ حتى لا يتأذَّى المسلِمونَ ولا المعاهَدونَ بنَتْنِ رائحةِ جيفتِه، وكان مالُهُ فَيْئًا، لا يَرِثُهُ أحدٌ مِن المسلِمينَ؛ إذِ المسلِمُ لا يَرِثُ الكافرَ؛ كما قال النبيُّ ﷺ: **«لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ**

المُسْلِمَ»؛ رواه البخاريُّ»[(١)].

وقال أبو عثمانَ (ص٢٩ ـ ٣٠): «سَمِعتُ الحاكمَ أبا عبدِ اللهِ يقولُ: سَمِعتُ أبا زكريَّا يحيى بنَ محمَّدٍ العَنْبَريَّ يقولُ: سَمِعتُ إبراهيمَ بنَ أبي طالبٍ يقولُ: سَمِعتُ أحمدَ بنَ سعيدِ بنِ إبراهيمَ بنِ عبدِ اللهِ الرِّبَاطيَّ يقولُ: حضَرْتُ مَجلِسَ الأميرِ عبدِ اللهِ بنِ طاهرٍ ذاتَ يومٍ، وحضَرَ إسحاقُ بنُ إبراهيمَ ـ يعني: ابنَ راهَوَيْهِ ـ فسُئِلَ عن حديثِ النزولِ: أصحيحٌ هو؟ قال: «نعَم»، فقال له بعضُ قُوَّادِ عبدِ اللهِ: يا أبا يعقوبَ، أتزعُمُ أنَّ اللهَ يَنزِلُ كلَّ ليلةٍ؟ قال: «نعَم»، قال: «كيف يَنزِلُ؟»، فقال له إسحاقُ: «أَثبِتْهُ فوقُ حتى أَصِفَ لك النزولَ»، فقال الرجُلُ: «أَثبَتُّهُ فوقُ»، فقال إسحاقُ: قال اللهُ ﷻ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢]، فقال الأميرُ عبدُ اللهِ: «يا أبا يعقوبَ، هذا يومُ القيامةِ!»، فقال إسحاقُ: «أعَزَّ اللهُ الأميرَ، ومَن يَجِيءُ يومَ القيامةِ، مَن يَمْنَعُهُ اليومَ؟!»».

وقال رحمه الله (ص٤٤ ـ ٤٥): «وأخبَرَنا الحاكمُ أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدَّثنا أبو محمَّدٍ الصَّيْدَلانيُّ، حدَّثَنا عليُّ بنُ الحسينِ بنِ الجُنَيْدِ، حدَّثَنا أحمدُ بنُ صالحٍ المِصْريُّ، حدَّثَنا ابنُ وَهْبٍ، أنبأنا مَخرمةُ بنُ بُكَيْرٍ، عن أبيه رحمه الله، وأخبَرَنا الحاكمُ، قال: ثنا أبو العبَّاسِ محمَّدُ بنُ يعقوبَ، واللفظُ له، قال: حدَّثَنا إبراهيمُ بنُ المُنذِرِ، حدَّثَنا ابنُ وَهْبٍ، عن مَخرَمةَ بنِ بُكَيْرٍ، عن أبيه، قال: سَمِعتُ محمَّدَ بنَ المنكَدِرِ يزعُمُ أنَّه سَمِعَ أمَّ سلَمةَ زوجةَ النبيِّ ﷺ تقولُ: «نِعْمَ اليَوْمُ يَوْمٌ يَنْزِلُ اللهُ تَعالَى فِيهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا»، قالوا: وأيُّ يومٍ؟ قالت: «يَوْمُ عَرَفَةَ»».

وقال (ص٥٥ ـ ٥٦): «أخبَرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدَّثَنا محمَّدُ بنُ يَزِيدَ، سَمِعتُ أبا يحيى القَزَّازَ يقولُ: سَمِعتُ العبَّاسَ بنَ حمزةَ يقولُ: سَمِعتُ أحمدَ بنَ أبي الحَوَارِيِّ يقولُ: سَمِعتُ سفيانَ بنَ عُيَيْنَةَ يقولُ: كلُّ ما وصَفَ اللهُ به نَفْسَهُ في كتابِهِ، فتفسيرُهُ تلاوتُهُ، والسكوتُ عنه».

(١) أخرجه البخاري (٦٧٦٤)، ومسلم (١٦١٤)؛ مِن حديث أُسَامة بن زيد.

وقال رَحِمَهُ اللهُ (ص٦٩ ـ ٧٠): «وسَمِعتُ الحاكمَ أبا عبدِ اللهِ الحافظَ يقولُ: سَمِعتُ أبا بكرٍ محمَّدَ بنَ أحمدَ بنِ بَاكَوَيْهِ الجَلَّابَ يقولُ: سَمِعتُ أبا بكرٍ محمَّدَ بنَ إسحاقَ بنِ خُزَيْمةَ يقولُ: سَمِعتُ أحمدَ بنَ سعيدٍ الرِّبَاطيَّ يقولُ: قال لي عبدُ اللهِ بنُ طاهرٍ: يا أحمدُ، إنَّكم تُبغِضونَ هؤلاءِ القومَ جَهْلًا، وأنا أُبغِضُهم عن معرفةٍ، أوَّلًا: أنَّهم لا يرَوْنَ للسلطانِ طاعةً، الثاني: أنَّه ليس للإيمانِ عندهم قَدْرٌ، واللهِ، لا أستجيزُ أن أقولَ: إيماني كإيمانِ يحيى بنِ يحيى، ولا كإيمانِ أحمدَ بنِ حَنْبَلٍ، وهم يقولون: إيمانُنا كإيمانِ جِبْرائيلَ ومِيكائيل».

وقال رَحِمَهُ اللهُ (ص١٠٢ ـ ١٠٤): «سَمِعتُ الحاكمَ أبا عبدِ اللهِ الحافظَ يقولُ: سَمِعتُ أبا عليٍّ الحسينَ بنَ عليٍّ الحافظَ يقولُ: سَمِعتُ جعفرَ بنَ أحمدَ بنِ سِنانٍ الواسِطيَّ يقولُ: سَمِعتُ أحمدَ بنَ سِنَانٍ القَطَّانَ يقولُ: «ليس في الدنيا مبتدِعٌ إلا وهو يُبغِضُ أهلَ الحديثِ، فإذا ابتدَعَ الرجُلُ، نُزِعَتْ حلاوةُ الحديثِ مِن قَلْبِه».

وسَمِعْتُ الحاكمَ يقولُ: «سَمِعْتُ أبا الحسينِ محمَّدَ بنَ أحمدَ الحَنْظَليَّ ببَغْدادَ يقولُ: سَمِعْتُ محمَّدَ بنَ إسماعيلَ التِّرمِذيَّ يقولُ: كنتُ أنا وأحمدُ بنُ الحسَنِ التِّرمِذيُّ عند إمامِ الدِّينِ أبي عبدِ اللهِ أحمدَ بنِ حَنْبَلٍ، فقال له أحمدُ بنُ الحسَنِ: يا أبا عبدِ اللهِ، ذكَروا لابنِ أبي قُتَيْلةَ بمَكَّةَ أصحابَ الحديثِ، فقال: أصحابُ الحديثِ قومٌ سُوءٌ، فقام أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ وهو ينفُضُ ثوبَهُ ويقولُ: زِنْدِيقٌ زِنْدِيقٌ، حتى دخَلَ البيت».

وسَمِعتُ الحاكمَ أبا عبدِ اللهِ يقولُ: «سَمِعتُ أبا نَصْرٍ أحمدَ بنَ سَهْلٍ الفقيهَ ببخارى يقولُ: سَمِعتُ أبا نَصْرِ بنَ سَلَّامٍ الفقيهَ يقولُ: «ليس شيءٌ أثقَلَ على أهلِ الإلحادِ ولا أبغَضَ إليهم مِن سماعِ الحديثِ وروايتِهِ بإسنادِه».

وسَمِعْتُ الحاكمَ يقولُ: «سَمِعتُ الشيخَ أبا بكرٍ أحمدَ بنَ إسحاقَ بنِ أيُّوبَ الفقيهَ، وهو يناظِرُ رجُلًا، فقال الشيخُ أبو بكرٍ: حدَّثَنا فلانٌ، فقال له الرجُلُ: دَعْنا مِن حدَّثَنا! إلى متى حدَّثَنا؟! فقال الشيخُ له: قُمْ يا كافرُ؛ فلا

يَحِلُّ لك أن تدخُلَ داري بعد هذا أبدًا، ثم التفَتَ إلينا، وقال: ما قلتُ لأحدٍ: ما تدخُلُ داري إلا هذا».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ (ص١٠٩): «أخبرَنا الحاكمُ أبو عبدِ اللهِ الحافظُ ـ أسكنَهُ اللهُ وإيَّانا الجَنَّةَ ـ حدَّثَنا محمَّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ الفضلِ المزكِّي، حدَّثنا أحمدُ بنُ سلَمةَ، قرَأَ علينا أبو رَجَاءٍ قُتَيْبةُ بنُ سعيدٍ «كتابَ الإيمانِ» له، فكان في آخِرِهِ: فإذا رأَيْتَ الرجُلَ يُحِبُّ سفيانَ الثَّوْريَّ، ومالكَ بنَ أنسٍ، والأَوْزاعيَّ، وشُعْبَةَ، وابنَ المبارَكِ، وأبا الأحوصِ، وشَرِيكًا، ووَكِيعًا، ويحيى بنَ سعيدٍ، وعبدَ الرحمٰنِ بنَ مَهْديٍّ ـ فاعلَمْ أنَّه صاحبُ سُنَّةٍ، قال أحمدُ بنُ سلَمةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: فألحَقْتُ بخَطِّي تحته: ويحيى، وأحمدَ بنَ حَنْبَلٍ، وإسحاقَ بنَ راهَوَيْهِ، فلمَّا انتهَيْنا إلى هذا المَوضِعِ، نظَرَ إلينا أهلُ نَيْسابُورَ، وقال: هؤلاءِ القومُ يُبغِضون يحيى بنَ يحيى، فقُلْنا: يا أبا رجاءٍ، ما يحيى بنُ يحيى؟ قال: رجُلٌ صالحٌ، إمامُ المسلِمين، وإسحاقُ بنُ إبراهيمَ إمامٌ، وأحمدُ بنُ حَنْبَلٍ أكبَرُ مَن سمَّيْتُهم كلِّهم».

وأمَّا ذِكْرُ ابنِ عساكرَ للحاكِم في الطبَقةِ الثانيةِ مِن أصحابِ الأَشعَريِّ، فأقولُ، وباللهِ تعالى التوفيقُ:

إنَّ ابنَ عساكرَ إنَّما ألَّف ذلك الكتابَ للدفاعِ عن أبي الحسَنِ الأشعريِّ، بعد رجوعِهِ إلى مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ والحديث، وقد صرَّح الأشعريُّ بذلك في بعضِ كُتُبه، خاصَّةً في كتابِ «الإبانة».

فالحاكمُ ـ كما تقدَّم ـ هو مِن أهلِ السُّنَّةِ والحديث.

وإنَّما لُحِظَ على أبي عبدِ اللهِ الحاكمِ رَحِمَهُ اللَّهُ شيءٌ مِن التشيُّع:

قال أبو بَكْرٍ الخطيبُ: «كان أبو عبدِ اللهِ بنُ البَيِّعِ الحاكمُ ثقةً، أوَّلُ سماعِهِ سنةَ ثلاثِينَ وثلاثِمِائةٍ، وكان يَميلُ إلى التشيُّع؛ فحدَّثني إبراهيمُ بنُ محمَّدٍ الأُرْمَويُّ بنَيْسابُورَ، وكان صالحًا عالِمًا، قال: جمَعَ الحاكمُ أبو عبدِ اللهِ أحاديثَ، وزعَمَ أنَّها صِحَاحٌ على شرطِ البخاريِّ ومسلمٍ... منها: حديث

الطَّيْرِ، و«**مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ، فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ**»، فأنكَرَ عليه أصحابُ الحديثِ ذلك، ولم يلتفِتوا فيه إلى قولِه»(١).

وقال أبو إسماعيلَ عبدُ اللهِ بنُ محمَّدٍ الهَرَويُّ، عن أبي عبدِ اللهِ الحاكمِ: «ثقةٌ في الحديثِ، رافِضيٌّ خبيث»(٢).

قلتُ: لا شكَّ أنَّ أبا إسماعيلَ الهَرَويَّ مِن كبارِ الحفَّاظِ وأهلِ العِلْمِ، لكن كان عنده بعضُ الزيادةِ في التسنُّن، يُعلَمُ هذا مِن ترجمتِه.

وقد قال عنه الإمامُ ابنُ تيميَّةَ: «مِن المبالِغينَ في ذمِّ الجهميَّةِ؛ لنفيِهم الصفاتِ، وله كتابُ «تكفير الجهميَّة»، ويبالِغُ في ذمِّ الأشعريَّةِ، مع أنَّهم مِن أقربِ هذه الطوائفِ إلى السُّنَّةِ والحديثِ، وربما كان يَلعَنُهم...»(٣).

ولذا قال الذهَبيُّ: «قلتُ: كَلَّا، ليس هو رافِضيًّا؛ بل يتشيَّعُ(٤)؛ قال ابنُ طاهرٍ: «كان شديدَ التعصُّبِ للشيعةِ في الباطِنِ، وكان يُظهِرُ التسنُّنَ في التقديمِ والخلافة، وكان منحرِفًا غاليًا عن معاويةَ ﵁ وعن أهلِ بيتِه، يَتظاهَرُ بذلك، ولا يعتذِرُ منه، فسَمِعتُ أبا الفتحِ سَمْكَوَيْهِ بهَرَاةَ، سَمِعتُ عبدَ الواحدِ المَلِيحيَّ، سَمِعتُ أبا عبدِ الرحمٰنِ السُّلَميَّ يقولُ: دخَلْتُ على الحاكمِ وهو في دارِه، لا يُمكِنُهُ الخروجُ إلى المسجدِ مِن أصحابِ أبي عبدِ اللهِ بنِ كرَّام؛ وذلك أنَّهم كسَرُوا مِنْبَرَهُ، ومنَعوهُ مِن الخروجِ، فقلتُ له: لو خرَجْتَ وأملَيْتَ في فضائلِ هذا الرجلِ حديثًا، لاسترَحْتَ مِن المِحْنةِ، فقال: لا يَجِيءُ مِن قلبي، لا يَجِيءُ مِن قلبي»(٥).

قلتُ: هذا فيه نَظَرٌ؛ لأنَّ ما في القلوبْ، لا يَعلَمُهُ إلا عَلَّامُ الغيوبْ، وقد أُمِرْنا أن نأخُذَ بالظاهر، وقد قال ابنُ طاهرٍ: «وكان يُظهِرُ التسنُّنَ في التقديمِ والخلافةِ»؛ فينبغي العَمَلُ بهذا حتى يتبيَّنَ خلافُه، نَعَمْ؛ يُنكَرُ عليه

---

(١) «تاريخ بغداد» (٣/ ٥٠٩ ـ ٥١١).
(٢) «المنثور من الحكايات» لابن طاهر (٦).
(٣) «الفتاوى» (٨/ ٢٣٠)، (١٤/ ٣٥٤).
(٤) ويُنظَر «الطبقات» للتاج السُّبْكيِّ؛ فقد دافَعَ عنه أيضًا.
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٧٤ ـ ١٧٥).

انحرافُهُ عن معاويةَ رضي الله تعالى عنه؛ ولذا في كتابِهِ «المستدرَك» قدَّم الصِّدِّيقَ أوَّلًا، ثم عُمَرَ، ثم عثمانَ، ثم عليًّا ﷺ، وذكَرَ مناقبَ غيرِهم مِن الصحابةِ، ومنهم عمرُو بنُ العاصِ رضي الله عنهم أجمعِينَ، وأمَّا معاويةُ رضي الله عنه، فلم يذكُرْ له شيئًا مِن المَناقِب.

ولذا قال الخطيبُ ـ كما تقدَّم في النقلِ عنه ـ: «كان يَمِيلُ إلى التشيُّع».

وقال الذهَبيُّ: «وكان مِن بحورِ العِلْم، على تشيُّعٍ قليلٍ فيه»[(١)] . . . قال عبدُ الغافرِ بنُ إسماعيلَ: «الحاكمُ أبو عبدِ اللهِ هو إمامُ أهلِ الحديثِ في عَصْرِه، العارفُ به حقَّ معرفتِه».

إلى أن قال: «واختَصَّ بصُحْبَةِ الإمامِ أبي بكرٍ الصِّبْغيِّ، وكان الإمامُ يراجِعُهُ في السؤالِ والجَرْحِ والتعديل، وأوصى إليه في أمورِ مدرستِهِ دارِ السُّنَّة. . .

قال أبو حازم عُمَرُ بنُ أحمدَ العَبْدُويِيُّ الحافظُ: سَمِعتُ الحاكمَ أبا عبدِ اللهِ إمامَ أهلِ الحديثِ في عصرِه»[(٢)] . . .

قال الحاكمُ في «تاريخه»: «ذكَرْنا يومًا ما روى سليمانُ التَّيْميُّ، عن أنَسٍ، فمرَرْتُ أنا في الترجمةِ، وكان بحضرةِ أبي عليٍّ الحافظِ وجماعةٍ مِن المشايخِ، إلى أن ذكَرْتُ حديثَ: «**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ**»، فحمَلَ بعضُهم علَيَّ، فقال أبو عليٍّ: لا تَفعَلْ؛ فما رأَيْتَ أنتَ ولا نحن في سِنِّهِ مِثْلَهُ، وأنا أقولُ: إذا رأَيْتُهُ، رأَيْتُ ألفَ رجُلٍ مِن أصحابِ الحديث»[(٣)].

قلتُ: أبو عليٍّ الحافظُ الحسينُ بنُ عليٍّ النَّيْسابُوريُّ مِن كبارِ الحفَّاظِ في زمانِه، مِن شيوخِ الحاكم.

وأمَّا حديثُ الطَّيْرِ، فهو حديثٌ لا يصِحُّ، ومَتْنُهُ منكَرٌ مخالِفٌ للأحاديثِ الصحيحة، وأمَّا أسانيدُهُ، فجميعُها ضعيفةٌ، وقد ضعَّفه الحاكمُ قديمًا؛ فقد ذكَرَ

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٦٥).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٦٩ ـ ١٧١).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٧٦).

الذهبيُّ عن أبي عبدِ الرحمٰنِ الشاذْيَاخيِّ، أنَّه قال: «كنَّا في مَجلِسِ السيِّدِ أبي الحسَنِ، فسُئِلَ أبو عبدِ اللهِ الحاكمُ عن حديثِ الطَّيْرِ، فقال: لا يصحُّ، ولو صحَّ، لَمَا كان أحدٌ أفضَلَ مِن عليٍّ بعد النبيِّ ﷺ».

قال الذهَبيُّ: «فهذه حكايةٌ قويَّةٌ؛ فما بالُهُ أخرَجَ حديثَ الطَّيْرِ في «المستدرَك»؟! فكأنَّه اختلَفَ اجتهادُه»[١].

قلتُ: ولا شكَّ أنَّ اجتهادَهُ القديمَ هو الصحيحُ؛ لأنَّه رَحِمَهُ اللهُ ألَّف «المستدرَكَ» في نهايةِ عُمْرِه؛ حتى قال الحافظُ ابنُ عبدِ الهادي: «وذكَرَ بعضُهم أنَّه حصَلَ له تغيُّرٌ وغَفْلَةٌ في آخِرِ عُمْرِه؛ فلذلك وقَعَ منه ما وقَعَ، وليس ذلك ببعيدٍ»[٢]، ومال إلى هذا القولِ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ[٣].

ويؤيِّدُ هذا: تصحيحُهُ في كتابِهِ «المستدرَكِ» لأحاديثَ كثيرةٍ لا تصحُّ؛ بل بعضُها باطلٌ، وتوثيقُهُ وتقويتُهُ لرواةٍ ضعفاءَ؛ بل إنَّ بعضَهم قد ضعَّفه هو بنفسِهِ؛ كعبدِ الرحمٰنِ بنِ زيدِ بنِ أسلَمَ؛ فقد روى له حديثًا، ثم قال: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ، وهو أوَّلُ حديثٍ ذكَرْتُهُ لعبدِ الرحمٰنِ بنِ زيدِ بنِ أسلَمَ في هذا الكتاب»[٤].

وقد حكَمَ بأنَّه وضَّاعٌ؛ كما في «المَدخَل إلى الصحيح» (١/ ١٨٠)؛ قال: «عبدُ الرحمٰنِ بنُ زيدِ بنِ أسلَمَ: روى عن أبيه أحاديثَ موضوعةً، لا يخفى على مَن تأمَّلَها مِن أهلِ الصَّنْعةِ أنَّ الحَمْلَ فيها عليه».

قلتُ: وبهذا يجابُ عن حديثِ: **«أَنَا مَدِينَةُ العِلْمِ، وَعَلِيٌّ بَابُهَا»**؛ فقد خرَّجه في «المستدرَكِ»، وصحَّحَه[٥].

وجُلُّ ما أُنكِرَ عليه في بابِ التصحيحِ والتضعيفِ، والجَرْحِ والتعديلِ؛ إنَّما كان مِن عَمَلِهِ في «المستدرَكِ»، بخلافِ أقوالِهِ القديمة، وباللهِ تعالى التوفيق.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٦٨ ـ ١٦٩).
(٢) «الصارم المُنكِي» (ص٤٤).
(٣) «لسان الميزان» (٧/ ٢٥٦ ـ ٢٥٧).
(٤) «المستدرَك» (٢/ ٦١٥).
(٥) «المستدرَك» (٣/ ١٢٦).

فصلٌ

في رجوعِ أئمَّةِ التأويلِ عن تأويلِهم لصفاتِ اللّهِ ﷻ، وذَمِّهم لهذا المَسْلَك

١ ـ أبو الحَسَنِ الأشعريُّ رحمه الله تعالى:

فقد رجَعَ عن مذهَبِ الاعتزالِ، وانتهى أمرُهُ إلى إثباتِ الصفاتِ للهِ ﷻ على الوجهِ الذي يَلِيقُ به؛ كما قرَّر ذلك في كتابِهِ «الإبانة»، وغيرِه، وتوبتُهُ مشهورة، ويُنظَرُ كتابُ «تبيينِ كذبِ المفتري» لأبي القاسمِ ابنِ عساكر.

٢ ـ أبو المَعَالِي الجُوَيْنيُّ رحمه الله تعالى:

أوَّلًا: نَدَمُهُ على اشتغالِهِ بعِلْمِ الكلام:

قال الذهَبيُّ: «قرَأْتُ بخطِّ أبي جعفرٍ أيضًا: سَمِعتُ أبا المعالي يقولُ: قرَأْتُ خمسِينَ ألفًا، في خمسِينَ ألفًا، ثم خلَّيْتُ أهلَ الإسلامِ بإسلامِهم فيها، وعلومِهم الظاهرة، ورَكِبْتُ البحرَ الخِضَمَّ، وغُصْتُ في الذي نهى أهلُ الإسلام، كلُّ ذلك في طَلَبِ الحقِّ، وكنتُ أهرُبُ في سالفِ الدهرِ مِن التقليدِ، والآنَ فقد رجَعْتُ إلى كلمةِ الحقِّ؛ عليكم بدِينِ العجائزِ، فإنْ لم يُدرِكْني الحقُّ بلطيفِ برِّهِ، فأموتَ على دِينِ العجائزِ، ويُختَمَ عاقبةُ أمري عند الرحيلِ على كلمةِ الإخلاصِ: «لا إلٰهَ إلا اللهُ»؛ فالوَيْلُ لابنِ الجُوَيْنيِّ...»، إلخ.

إلى أن قال الذهَبيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كما أنَّه في الآخِرِ، رجَّح مذهبَ السلَفِ في الصفاتِ، وأقرَّه».

قال الفقيهُ غانمُ المُوشيلِيُّ: سَمِعتُ الإمامَ أبا المَعَالِي يقولُ: «لو

استقبَلْتُ مِن أمري ما استدبَرْتُ، ما اشتغَلْتُ بالكلام»[١].

ثانيًا: ذَمُّهُ للتأويل:

قال الذهبيُّ في «سِيَر أعلام النبلاء»[٢]: «قال أبو المَعَالِي في كتابِ «الرسالة النِّظَامِيَّة»[٣]: «اختلَفَتْ مسالكُ العلماءِ في الظواهِرِ التي ورَدَتْ في الكتابِ والسُّنَّة، وامتنَعَ على أهلِ الحقِّ فَحْواها...

فرأى بعضُهم: تأويلَها، والتزَمَ ذلك في القرآنِ، وما يصحُّ مِن السُّنَن.

وذهَبَ أئمَّةُ السلَفِ: إلى الانكفافِ عن التأويلِ، وإجراءِ الظواهرِ على مواردِها، وتفويضِ معانيها إلى الربِّ تعالى.

والذي نرتضيه رأيًا، ونَدِينُ اللهَ به عَقْدًا: اتِّباعُ سَلَفِ الأمَّة؛ فالأَوْلى الاتِّباعُ، والدليلُ السمعيُّ القاطعُ في ذلك: أنَّ إجماعَ الأُمَّةِ حُجَّةٌ متَّبَعةٌ، وهو مستنَدُ معظَمِ الشريعة، وقد درَجَ صَحْبُ الرسولِ ﷺ على تركِ التعرُّضِ لمعانيها، ودَرَكِ ما فيها، وهم صفوةُ الإسلامِ المستقِلُّونَ بأعباءِ الشريعة، وكانوا لا يألُونَ جُهْدًا في ضبطِ قواعدِ المِلَّةِ، والتواصي بحِفْظِها، وتعليمِ الناسِ ما يحتاجون إليه منها، فلو كان تأويلُ هذه الظواهرِ مسوَّغًا أو محتومًا، لَأَوْشَكَ أن يكونَ اهتمامُهم بها فوق اهتمامِهم بفروعِ الشريعة، فإذا تصرَّمَ عَصْرُهم وعَصْرُ التابِعِينَ على الإضرابِ عن التأويلِ، كان ذلك قاطعًا بأنَّه الوجهُ المُتَّبَع؛ فحَقٌّ على ذي الدِّينِ أن يعتقِدَ تنزُّهَ الباري عن صفاتِ المحدَثِين، ولا يخُوضَ في تأويلِ المشكِلات، ويَكِلَ معناها إلى الربِّ، فلْيُجْرِ آيةَ الاستواءِ والمجيءِ وقولَهُ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ﴾ [ص: ٧٥]، ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، و﴿تَجْرِي﴾ [القمر: ١٤]، وما صَحَّ مِن أخبارِ الرسولِ؛ كخَبَرِ النزولِ وغيرِهِ، على ما ذكَرْناه».

قال الحافظُ محمَّدُ بنُ طاهرٍ: «سَمِعتُ أبا الحسَنِ القَيْرَوانيَّ الأديبَ

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٤٧١ ـ ٤٧٣).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٤٧٣ ـ ٤٧٤).
(٣) وهو في «الرسالة النِّظَاميَّة» (ص٣٢ ـ ٣٤).

بنَيْسابُورَ ـ وكان يختلِفُ إلى درسِ الأستاذِ أبي المعالي ابنِ الجُوَيْنيِّ يَقرَأُ عليه الكلامَ ـ يقولُ: سَمِعتُ أبا المعالي اليومَ يقولُ: يا أصحابَنا، لا تشتغِلوا بالكلامِ؛ فلو عرَفْتُ أنَّ الكلامَ يبلُغُ بي إلى ما بلَغَ، ما اشتغَلْتُ به»(١).

وحكى الفقيهُ أبو عبدِ اللهِ الحسَنُ بنُ العبَّاسِ الرُّسْتُميُّ، قال: «حكى لنا أبو الفتحِ الطَّبَريُّ الفقيهُ، قال: دخَلْتُ على أبي المعالي في مَرَضِهِ، فقال: اشهَدُوا عليَّ أنِّي قد رجَعْتُ عن كلِّ مقالةٍ تخالِفُ السُّنَّة، وأنِّي أموتُ على ما يموتُ عليه عجائزُ نَيْسابُورَ»(٢).

٣ ـ أبو حامدٍ الغزاليُّ:

قال في كتابِهِ «إلجام العوامّ، عن علم الكلامْ» (ص٦٣ ـ ٦٤): «أمَّا البُرْهانُ الكلِّيُّ على أنَّ الحقَّ مذهبُ السلَفِ، فينكشِفُ بتسليمِ أربعةِ أصولٍ، هي مسلَّمةٌ عند كلِّ عاقلٍ:

الأوَّلُ: أنَّ أعرَفَ الخَلْقِ بصلاحِ أحوالِ العِبادِ، بالإضافةِ إلى حُسْنِ المَعادِ، هو النبيُّ؟...

الأصلُ الثاني: أنَّه ﷺ أفاض إلى الخَلْقِ ما أُوحِيَ إليه مِن صلاحِ العِباد في مَعادِهم ومعاشِهم، وأنَّه ما كتَمَ شيئًا.

الأصلُ الثالثُ: أنَّ أعرَفَ الناسِ بمعاني كلامِهِ وأحراهم بالوقوفِ على كُنْهِهِ ودَرَكِ أسرارِهِ، هم الذين شاهَدوا الوحيَ والتنزيلَ، وعاصَروهُ وصاحَبوه.

الأصلُ الرابعُ: أنَّهم [أي: الصحابةَ ﷺ] في طولِ عَصْرِهم إلى آخِرِ أعمارِهم، ما دَعَوُا الخَلْقَ إلى البحثِ والتفتيشِ، والتفسيرِ والتأويلِ؛ فلو كان ذلك مِن الدِّينِ، أو كان مِن مدارِكِ الأحكامِ وعِلْمِ الدِّينِ، لَأَقْبَلوا عليه لَيْلًا ونهارًا، ودَعَوْا إليه أولادَهم وأهلِيهم...

فنَعلَمُ بالقطعِ مِن هذه الأصولِ: أنَّ الحقَّ ما قالُوه، والصوابَ ما رأَوْه». اهـ.

---

(١) «المنثور من الحِكَايات» (٦٣).

(٢) هنا انتهى النقلُ عن الذهَبي.

٤ ـ محمَّدُ بنُ عُمَرَ الرازيُّ الملقَّب بفَخْرِ الدِّين:

قال[(١)]: «رأَيْتُ الأصلحَ والأصوبَ طريقةَ القرآنِ، وهو تركُ التعمُّقِ، ثم المبالَغةُ في التعظيمِ مِن غيرِ خوضٍ في التفاصيل؛ فاقرَأْ في التنزيهِ قولَهُ: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾ [محمد: ٣٨]، وقولَهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]، واقرَأْ في الإثباتِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، و﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، و﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، واقرَأْ في أنَّ الكلَّ مِن اللهِ قولَهُ: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، وفي تنزيهِهِ عمَّا لا ينبغي: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩].

وعلى هذا القانونِ فقِسْ، وأقولُ مِن صميمِ القلبِ مِن داخلِ الرُّوحِ: إنِّي مُقِرٌّ بأنَّ كلَّ ما هو الأكملُ الأفضلُ، الأعظمُ الأجلُّ، فهو لك، وكلَّ ما فيه عيبٌ ونقصٌ، فأنت منزَّهٌ عنه، وأقولُ: إنَّ عَقْلي وفَهْمي قاصرٌ عن الوصولِ إلى كُنْهِ صفةِ ذَرَّةٍ مِن مخلوقاتِك». اهـ.

قال الإمامُ أبو عمرِو بنُ الصلاحِ: «حدَّثَني القُطْبُ الطُّوغانيُّ مَرَّتَيْنِ؛ أنَّه سَمِعَ الفخرَ الرازيَّ يقولُ: «ليتني لم أشتغِلْ بالكلامِ، وبكى»[(٢)].

وفي «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٥٠١): قال الرازيُّ: «لقد تأمَّلْتُ الطُّرُقَ الكلاميَّةَ، والمناهجَ الفلسفيَّةَ؛ فما رأَيْتُها تَشفِي عليلًا، ولا تَروِي غليلًا، ورأَيْتُ أقربَ الطرقِ طريقةَ القرآنِ؛ اقرَأْ في الإثباتِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، واقرَأْ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ومَن جرَّب مِثلَ تجرِبتي، عرَف مِثلَ معرِفتي.

وقال في أبياتٍ له:

نِهَايَةُ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَالُ ... وَأَكْثَرُ سَعْيِ الْعَالَمِينَ ضَلَالُ

(١) كما في «تاريخ الإسلام» (١٣/ ١٤١ ـ ١٤٢ ط. بشار)، وغيره.
(٢) السابق.

وَأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا وَغَـايَـةُ دُنْـيَـانَـا أَذًى وَوَبَـالُ
وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُ

٥ ـ عبدُ الكريمِ الشَّهْرَسْتانيُّ:

وقد أبدى ندَمَهُ على ما حصَلَ منه في هذه الأبياتِ(١):

لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْتُ المَعَاهِدَ كُلَّهَا وَسَيَّرْتُ طَرْفِي بَيْنَ تِلْكَ المَعَالِمِ
فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعًا كَفَّ حَائِرٍ عَلَى ذَقَنٍ أَوْ قَارِعًا سِنَّ نَادِمِ

٦ ـ أبو الوفاءِ ابنُ عَقِيلٍ:

وقد تاب توبةً مشهورةً عمَّا وقَعَ فيه مِن مخالَفةِ مذهبِ السلَفِ، ويُنظَرُ: «ذيل طبقات الحنابِلة» (١/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧)، وغيرُها.

٧ ـ ابنُ عَرَبيٍّ(٢) في «الفتوحاتِ الربَّانيَّة» (٣/ ٦٥): «وقالت الأنبياءُ قاطبةً: إنَّ اللهَ يومَ القيامةِ يَغضَبُ غضبًا لم يَغضَبْ قبلَهُ مِثْلَه، ولن يَغضَبَ مِثْلَهُ بعده(٣)، وسلَّم العاقلُ ذلك كلَّهُ إلى اللهِ في خَبَرِهِ عن نَفْسِهِ، كما سلَّم إليه سبحانه أنَّه يَفرَحُ بتوبةِ عبدِه(٤)، وكلُّ مَن اتَّصَفَ بالفَرَحِ، فيتَّصِفُ بنَقِيضِه، ووصَفَ نَفْسَهُ بأنَّه يتعجَّبُ مِن الشابِّ ليست له صَبْوةٌ(٥)، ووصَفَ نفسَهُ بأنَّه يَضحَكُ إذا قال [منادٍ] يومَ القيامةِ: «أتستهزِئُ بي وأنت ربُّ

---

(١) كما في كتابِهِ «نهاية الإقدام» (ص٧)، ونقَلَهُ عنه غيرُ واحد.
وقد رَدَّ عليه الإمامُ محمَّدُ بنُ إسماعيلَ الأميرُ الصنعانيُّ، صاحبُ «سُبُلِ السلام»، فقال:

لَعَلَّكَ أَهْمَلْتَ الطَّوَافَ بِمَعْهَدِ الرْ رَسُولِ وَمَنْ وَالَاهُ مِنْ كُلِّ عَالِمِ
فَمَا حَارَ مَنْ يُهْدَى بِهَدْيِ مُحَمَّدٍ وَلَسْتَ تَرَاهُ قَارِعًا سِنَّ نَادِمِ

ينظر: «ديوان الإمام الصَّنْعاني» (ص٣٦٩).

(٢) ولا يخفى أنَّ ابنَ عربيٍّ كان مِن أئمَّةِ أهلِ الضلال.

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٤٠)، ومسلم (١٩٤)؛ مِن حديث أبي هُرَيْرة.

(٤) أخرجه البخاري (٦٣٠٨)، ومسلم (٢٧٤٤)؛ مِن حديث ابن مسعود، والبخاري (٦٣٠٩)، ومسلم (٢٧٤٧)؛ مِن حديث أنَس بن مالك.

(٥) أخرجه أحمد (٤/ ١٥١ رقم ١٧٣٧١)؛ مِن حديث عُقْبة بن عامر.

العالَمِين؟!»[(١)]، ووصَفَ نفسَهُ بأنَّه يَتبشْبَشُ لعبدِهِ إذا جاء المسجِدَ يريدُ الصلاةَ[(٢)]، ووصَفَ نفسَهُ بأنَّه يَكرَهُ لعبادِهِ الكُفْرَ، ويَرضَى لهم الشُّكْرَ والإيمان؛ فهذا كلُّهُ واجبٌ على كلِّ مسلِمٍ الإيمانُ به، ولا يقولُ العَقْلُ هنا: كَيْفَ؟! ولا: لِمَ كان كذا؟! بل يسلِّمُ ويستسلِمُ ويصدِّقُ، ولا يكيِّفُ؛ فإنَّه ليس كمِثْلِهِ شيءٌ».

٨ ـ الشَّعْرانيُّ[(٣)]:

قال: «التفويضُ أسلَمُ[(٤)]، والتأويلُ إلى الخطإِ أقرَبُ، مع ما في التأويلِ مِن فواتِ كمالِ الإيمانِ بآياتِ الصفات؛ لأنَّ اللهَ ما أمَرَنا أن نؤمِنَ إلا بعينِ اللفظِ الذي أنزَلَه، لا بما أوَّلْناهُ بعقولِنا؛ فقد لا يكونُ ذلك التأويلُ الذي أوَّلْناهُ يَرْضاهُ اللهُ تعالى»[(٥)].

قال أحمدُ بنُ إبراهيمَ الواسطيُّ الحَزَّاميُّ[(٦)]، في رسالتِهِ في «إثباتِ الاستواءِ والفوقيَّةِ»[(٧)]: «كنتُ بُرْهةً مِن الدهرِ متحيِّرًا في ثلاثِ مسائلَ: مسألةِ الصفاتِ، ومسألةِ الفوقيَّةِ، ومسألةِ الحرفِ والصوتِ في القرآنِ المجيد، وكنتُ

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٧)؛ مِن حديث ابن مسعود.
(٢) أخرجه ابن ماجه (٨٠٠)؛ مِن حديث أبي هُرَيْرة.
(٣) ولا يَخفَى أنَّه كان مِن أئمَّةِ أهلِ الضلال.
(٤) إن كان يَقصِدُ التفويضَ في الكيفيَّةِ، فهذا حقٌّ، وإن كان يَقصِدُ تفويضَ المعنى، فهو باطل.
وإنَّما نقَلْتُ كلامَ الجُوَيْنيِّ والغزاليِّ... إلخ، ردًّا على الذين وقَعُوا في التأويل، وهم ممَّن يعظِّمُ هؤلاءِ، ويأخُذُ بكلامِهم في أمورِ الاعتقاد، وهذا البحثُ كلُّهُ مستفادٌ مِن كتابِ «الصفات الإلٰهيَّةِ بين السلَفِ والخَلَف» لعبد الرحمٰن الوكيل رحمه الله؛ فقد أجاد في هذا الكتابِ، ويحسُنُ الاطِّلاعُ عليه، وهو مفصَّلٌ قبل ذلك عند الإمامِ ابنِ تيميَّةَ في «الفتوى الحمَويَّة»، وغيرِهِ مِن كتبِهِ أيضًا.
(٥) «اليواقيت والجواهر» (١/ ١٨٦).
(٦) هو: أحمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ عبدِ الرحمٰنِ بنِ مسعودِ بنِ عُمَرَ الواسطيُّ الحَزَّاميُّ، أبو العبَّاسِ، ابنُ شيخِ الحَزَّاميِّين، (ت ٧١١).
(٧) (ص٢٥ وما بعدها ط. عدنان بن حمود).

متحيِّرًا في الأقوالِ المختلِفةِ الموجودةِ في كتبِ أهلِ العصرِ في جميعِ ذلك مِن تأويلِ الصفاتِ وتحريفِها، أو إمرارِها والوقوفِ فيها، أو إثباتِها بلا تأويلٍ ولا تعطيل، ولا تشبيهٍ ولا تمثيل، فأَجِدُ النصوصَ في كتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِهِ ﷺ ناطقةً منبِئةً بحقائقِ هذه الصفات، وكذلك في إثباتِ العلوِّ والفوقيَّة، وكذلك في الحرفِ والصوت، ثم أَجِدُ المتأخِّرينَ مِن المتكلِّمِينَ في كتبِهم منهم مَن يؤوِّلُ الاستواءَ بالقهرِ والاستيلاء، ويؤوِّلُ النزولَ بنزولِ الأمر، ويؤوِّلُ اليدَيْنِ بالقدرتَيْنِ أو النِّعْمتَيْنِ، ويؤوِّلُ القدَمَ بقدَمِ صِدْقٍ عند ربِّهم، وأمثالَ ذلك، ثم أَجِدُهم مع ذلك يَجعَلونَ كلامَ اللهِ تعالى معنًى قائمًا بالذاتِ بلا حرفٍ ولا صوت، ويَجعَلونَ هذه الحروفَ عبارةً عن ذلك المعنى القائم.

وممَّن ذهَبَ إلى هذه الأقوالِ وبعضِها قومٌ لهم في صدري منزِلة؛ مِثلُ طائفةٍ مِن فقهاءِ الأشعريَّةِ الشافعيِّينَ؛ لأنِّي على مذهبِ الشافعيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عرَفْتُ فرائضَ دِيني وأحكامَهُ، فأَجِدُ مِثلَ هؤلاءِ الشيوخِ الأَجِلَّةِ يَذهَبونَ إلى مِثلِ هذه الأقوال، وهم شيوخي، ولي فيهم الاعتقادُ التامُّ؛ لفضلِهم وعِلْمِهم، ثم إنَّني مع ذلك أَجِدُ في قلبي مِن هذه التأويلاتِ حَزَازاتٍ لا يطمئنُّ قلبي إليها، وأَجِدُ الكَدَرَ والظُّلْمةَ منها، وأَجِدُ ضِيقَ الصدرِ وعدَمَ انشراحِهِ مقرونًا بها؛ فكنتُ كالمتحيِّرِ المضطرِبِ في تحيُّرِهْ، المتململِ مِن قلبِهِ وتغيُّرِهْ.

وكنتُ أخافُ مِن إطلاقِ القولِ بإثباتِ العلوِّ والاستواءِ والنزولِ؛ مخافةَ الحَصْرِ والتشبيه، ومع ذلك: فإذا طالَعْتُ النصوصَ الواردةَ في كتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِهِ ﷺ، أَجِدُها نصوصًا تشيرُ إلى حقائقِ هذه المعاني، وأَجِدُ الرسولَ ﷺ قد صرَّح بها مخبِرًا عن ربِّه، واصفًا له بها، وأَعلَمُ بالاضطرارِ: أنَّه ﷺ كان يحضُرُ في مَجلِسِهِ الشريفُ، العالمُ والجاهلُ، والذكيُّ والبليدُ، والأعرابيُّ والجافي، ثم لا أَجِدُ شيئًا يعقُبُ تلك النصوصَ التي كان يَصِفُ رَبَّهُ بها، لا نصًّا ولا ظاهرًا، ممَّا يَصرِفُها عن حقائقِها، ويؤوِّلُها كما تأوَّلَها هؤلاءِ ـ مشايخي الفقهاءَ المتكلِّمين ـ مِثلُ: تأويلِهم الاستيلاءَ بالاستواءِ، ونزولَ الأمرِ للنزول، وغيرَ ذلك، ولم أَجِدْ عنه ﷺ أنَّه كان يحذِّرُ الناسَ مِن الإيمانِ بما يَظهَرُ مِن كلامِهِ في صِفَتِهِ لديه؛ مِن الفوقيَّةِ، واليدَيْنِ، وغيرِهما، ولم يُنقَلْ عنه

مقالةٌ تدُلُّ على أنَّ لهذه الصفاتِ معانيَ أُخَرَ باطِنةً غيرَ ما يَظهَرُ مِن مدلولِها؛ مِثلُ فوقيَّةِ المَرتَبة، ويدِ النِّعْمة، والقُدْرةِ، وغيرِ ذلك، وأَجِدُ اللهَ عَجَّلَ يقولُ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طـه: ٥]، ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يَعْلَمُ﴾ [الحديد: ٤]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ ۝١٦ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [الملك: ١٦ ـ ١٧]، ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ [النحل: ١٠٢]، ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧]، وهذا يدُلُّ على أنَّ موسى أخبَرَهُ بأنَّ ربَّه تعالى فوق السماء؛ ولهذا قال: ﴿وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾، وقولَهُ تعالى: ﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ ۝٣ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ۝٤﴾ الآيةَ [المعارج: ٣ ـ ٤]، ثم أَجِدُ الرسولَ ﷺ لمَّا أراد اللهُ تعالى أن يخُصَّهُ بقُرْبِه، عرَجَ به مِن سماءٍ إلى سماءٍ، حتى كان قابَ قوسَيْنِ أو أدنى، ثم قولَهُ ﷺ في الحديثِ الصحيحِ للجارية: «**أَيْنَ اللهُ؟**»، فقالت: في السماءِ، فلم يُنكِرْ عليها بحضرةِ أصحابِه كيلا يتوهَّموا أنَّ الأمرَ على خلافِ ما هو عليه؛ بل أَقَرَّها، وقال: «**أَعْتِقْهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ**»[(١)]».

إلى أن قال: «**فصلٌ**: إذا عَلِمْنا ذلك واعتقَدْناه، تخلَّصْنا مِن شُبَهِ التأويلْ، وعَمَاوةِ التعطيلْ، وحَمَاقةِ التشبيهِ والتمثيلْ، وأثبَتْنا علوَّ ربِّنا سبحانَهُ وفَوْقيَّتَه، واستواءَهُ على عرشِهِ كما يَلِيقُ بجلالِهِ وعظَمتِه، والحقُّ واضحٌ في ذلك، والصدورُ تنشرِحُ له:

فإنَّ التحريفَ تأباه العقولُ الصحيحةُ؛ مِثلَ تحريفِ الاستواءِ بالاستيلاءِ وغيرِه، والوقوفُ في ذلك جَهْلٌ وعِيٌّ، مع كونِ أنَّ الربَّ تعالى وصَفَ نَفْسَهُ بهذه الصفاتِ لنعرِفَهُ بها؛ فوقوفُنا على إثباتِها ونفيِها عدولٌ عن المقصودِ منه في تعريفِنا إيَّاها؛ فما وصَفَ لنا نفسَهُ بها إلا لنُثبِتَ ما وصَفَ به نفسَهُ لنا، ولا نَقِفَ في ذلك.

---

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧)؛ مِن حديث معاوية بن الحَكَم السُّلَمي.

وكذلك التشبيهُ والتمثيلُ حماقةٌ وجهالةٌ؛ فمَن وفَّقه اللهُ تعالى للإثباتِ بلا تحريفٍ ولا تكييفٍ ولا وقوفٍ؛ فقد وقَعَ على الأمرِ المطلوبِ منه؛ إن شاء اللهُ تعالى.

فصلٌ: والذي شرَحَ اللهُ صدري في حالِ هؤلاءِ الشيوخِ الذين أوَّلوا الاستواءَ بالاستيلاءِ، والنزولَ بنزولِ الأمر، واليدَيْنِ بالنِّعْمَتَيْنِ والقدرتَيْنِ، هو عِلْمِي بأنَّهم ما فَهِموا في صفاتِ الربِّ تعالى إلا ما يَلِيقُ بالمخلوقِينَ؛ فما فَهِموا عن اللهِ استواءً يَلِيقُ به، ولا نزولًا يَلِيقُ به، ولا يَدَيْنِ تَلِيقُ بعظَمَتِهِ بلا تكييفٍ ولا تشبيه؛ فلذلك حرَّفوا الكَلِمَ عن مواضِعِه، وعطَّلوا ما وصَفَ اللهُ تعالى نفسَهُ به، ونذكُرُ بيانَ ذلك؛ إن شاء اللهُ تعالى...».

إلى أن قال: «فكيف نُنكِرُ الوجهَ الكريمَ ونحرِّفُ، وقد قال ﷺ في دعائِهِ: «**أَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ**»[(١)]، وإذا ثبَتَ صفةُ الوجهِ بهذا الحديثِ وبغيرِهِ مِن الآياتِ والنصوصِ، فكذلك صفةُ اليَدَيْنِ، والضحِكِ، والتعجُّبِ، ولا يُفهَمُ مِن جميعِ ذلك إلا ما يَلِيقُ باللهِ ﷻ وبعظَمتِه».اهـ.

(١) أخرجه النَّسائي (١٣٠٥ و١٣٠٦)؛ مِن حديث عمَّار بن ياسر.

مُلحَقٌ

كلامٌ محرَّرٌ جامعٌ للحافظِ ابنِ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ في «فتح الباري»

قال[١]: «ففي هذا الحديثِ[٢]: أنَّ اللهَ يأتيهم أوَّلَ مَرَّةٍ فلا يَعرِفونَهُ، ثم يأتيهم في المرَّةِ الثانيةِ فيَعرِفونه.

وفي الحديثِ السابقِ اختصارٌ، وقد ساقه في مَواضِعَ أُخَرَ بتمامِه.

وقد دلَّ القرآنُ على ما دلَّ عليه هذا الحديثُ في مَواضِعَ؛ كقولِهِ: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقال: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَۗ يَوۡمَ يَأۡتِي بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، وقال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ٢٢﴾ [الفجر: ٢٢].

ولم يتأوَّلِ الصحابةُ ولا التابِعونَ شيئًا مِن ذلك، ولا أخرَجوهُ عن مدلولِه؛ بل رُوِيَ عنهم ما يدُلُّ على تقريرِه، والإيمانِ به، وإمرارِهِ كما جاء.

وقد رُوِيَ عن الإمامِ أحمدَ: أنَّه قال في مَجيئِهِ: هو مجيءُ أمرِه؛ وهذا ممَّا تفرَّد به حَنْبَلٌ عنه[٣]:

فمِن أصحابِنا[٤] **مَن قال**: وَهِمَ حَنْبَلٌ فيما روَى، وهو خلافُ مذهبِهِ

---

(١) في «فتح الباري» له (٧/ ٢٢٨ ـ ٢٤١).

(٢) يعني: حديثَ أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في رؤيةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وهو حديثٌ طويل؛ أخرجه البخاري (٨٠٦)، ومسلم (١٨٢).

(٣) قال ابنُ تيميَّةَ عن هذه الروايةِ لحنبلٍ: «وحَنبَلٌ ينفرِدُ برواياتٍ يغلِّطُهُ فيها طائفةٌ كالخَلَّالِ وصاحِبِهِ؛ قال أبو إسحاقَ ابنُ شاقِلَّا: «هذا غلَطٌ مِن حَنبَلٍ لا شكَّ فيه». «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٠٥).

(٤) ينظر التعليق السابق.

المعروفِ المتواترِ عنه، وكان أبو بكرٍ الخَلَّالُ وصاحبُهُ لا يُثبِتانِ بما تفرَّد به حَنْبَلٌ عن أحمدَ روايةً.

ومِن متأخِّرِيهم: مَن قال: هو روايةٌ عنه، بتأويلِ كلِّ ما كان مِن جنسِ المجيءِ والإتيانِ ونحوِهما.

ومنهم مَن قال: إنَّما قال ذلك إلزامًا لِمَن ناظَرَهُ في القرآنِ؛ فإنَّهم استدَلُّوا على خلقِهِ بمجيءِ القرآنِ؛ فقال: إنَّما يجيءُ ثوابُهُ؛ كقولِهِ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]؛ أي: كما تقولون أنتم في مجيءِ اللهِ: إنَّه مجيءُ أمرِه.

وهذا أصحُّ المسالكِ في هذا المرويّ[(١)].

وأصحابُنا في هذا على ثلاثِ فِرَقٍ:

فمنهم: مَن يُثبِتُ المجيءَ والإتيانَ، ويصرِّحُ بلوازمِ ذلك في المخلوقات، وربَّما ذكَروهُ عن أحمدَ مِن وجوهٍ لا تصحُّ أسانيدُها عنه.

ومنهم: مَن يتأوَّلُ ذلك على مجيءِ أمرِه.

ومنهم: مَن يُقِرُّ ذلك، ويُمِرُّهُ كما جاء، ولا يفسِّرُهُ، ويقولُ: هو مجيءٌ وإتيانٌ يَلِيقُ بجلالِ اللهِ وعظمتِهِ سبحانه.

وهذا هو الصحيحُ عن أحمدَ، ومَن قَبْلَهُ مِن السلَف؛ وهو قولُ إسحاقَ وغيرِهِ مِن الأئمَّة.

وكان السلَفُ ينسُبونَ تأويلَ هذه الآياتِ والأحاديثِ الصحيحةِ إلى الجهميَّةِ؛ لأنَّ جهمًا وأصحابَهُ أوَّلُ مَن اشتهَرَ عنهم أنَّ اللهَ تعالى منزَّهٌ عمَّا دَلَّتْ عليه هذه النصوصُ بأدلَّةِ العقولِ التي سمَّوْها أدلَّةً قطعيَّةً هي المحكَمات، وجعَلوا ألفاظَ الكتابِ والسُّنَّةِ هي المتشابِهات، فعرَضوا ما فيها على تلك الخيالات، فقبِلُوا ما دلَّت على ثبوتِهِ بزَعْمِهم، وردُّوا ما دَلَّتْ على نفيِهِ بزَعْمِهم، ووافَقَهم على ذلك سائرُ طوائفِ أهلِ الكلامِ مِن المعتزِلةِ وغيرِهم.

وزعَموا: أنَّ ظاهرَ ما يدُلُّ عليه الكتابُ والسُّنَّةُ تشبيهٌ وتجسيمٌ وضلالٌ،

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٠٥).

واشتقُّوا مِن ذلك لِمَن آمَنَ بما أنزَلَ اللهُ على رسولِهِ أسماءً ما أنزَلَ اللهُ بها مِن سلطانٍ؛ بل هي افتراءٌ على اللهِ، ينفِّرون بها عن الإيمانِ باللهِ ورسولِه.

وزعَموا: أنَّ ما ورَدَ في الكتابِ والسُّنَّةِ مِن ذلك ـ مع كثرتِهِ وانتشارِهِ ـ مِن بابِ التوسُّعِ والتجوُّزِ، وأنَّه يُحمَلُ على مجازاتِ اللغةِ المستبعَدة؛ وهذا مِن أعظمِ أبوابِ القدحِ في الشريعةِ المحكَمةِ المطهَّرة، وهو مِن جنسِ حملِ الباطنيَّةِ نصوصَ الإخبارِ عن الغيوبِ ـ كالمَعادِ، والجَنَّةِ، والنارِ ـ على التوسُّعِ والمجازِ دون الحقيقة، وحملِهم نصوصَ الأمرِ والنهيِ على مِثلِ ذلك؛ وهذا كلُّه مروقٌ عن دِينِ الإسلام.

ولم يَنْهَ علماءُ السلَفِ الصالحِ وأئمَّةُ الإسلامِ ـ كالشافعيِّ، وأحمدَ، وغيرِهما ـ عن الكلامِ وحذَّروا عنه إلا خوفًا مِن الوقوعِ في مِثلِ ذلك، ولو عَلِمَ هؤلاءِ الأئمَّةُ أنَّ حملَ النصوصِ على ظاهرِها كُفْرٌ، لَوَجَبَ عليهم تبيينُ ذلك، وتحذيرُ الأمَّةِ منه؛ فإنَّ ذلك مِن تمامِ نصيحةِ المسلِمين؛ فكيف كانوا يَنصَحونَ الأمَّةَ فيما يتعلَّقُ بالأحكامِ العمَليَّةِ، ويدَعُونَ نصيحتَهم فيما يتعلَّقُ بأصولِ الاعتقادات؟! هذا مِن أبطَلِ الباطل.

قال أبو عبدِ الرحمٰنِ السُّلَميُّ الصُّوفيُّ: «سَمِعتُ عبدَ الرحمٰنِ بنَ محمَّدِ بنِ حامدٍ[(١)] السُّلَميَّ يقولُ: سَمِعتُ محمَّدَ بنَ عَقِيلِ بنِ الأزهرِ الفقيهَ يقولُ: جاء رجُلٌ إلى المُزَنيِّ يسألُهُ عن شيءٍ مِن الكلامِ، فقال: إنِّي أكرَهُ هذا؛ بل أنهَى عنه؛ كما نهى عنه الشافعيُّ؛ فإنِّي سَمِعتُ الشافعيَّ يقولُ: سُئِلَ مالكٌ عن الكلامِ والتوحيدِ، فقال مالكٌ: مُحالٌ أن يُظَنَّ بالنبيِّ ﷺ أنَّه علَّم أمَّتَهُ الاستنجاءَ، ولم يعلِّمْهم التوحيدَ؛ فالتوحيدُ ما قاله النبيُّ ﷺ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَإِذَا قَالُوهَا، عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ**»[(٢)]، فما عصَمَ الدمَ والمالَ، فهو حقيقةُ التوحيدِ». انتهى[(٣)].

---

(١) عند السُّلَميِّ: «ابن جابرٍ»، والتصويبُ مِن الهَرَويِّ في الموضعَيْنِ ومِن مصادرَ أخرى.
(٢) جاء هذا عن عَدَدٍ مِن الصحابة. ينظر: «صحيح البخاري» (٣٩٢ و١٣٩٩ و٢٩٤٦)، و«صحيح مسلم» (٢٠ ـ ٢٣).
(٣) «أحاديث في ذمِّ الكلام وأهله» (ص٩١ـ٩٢)، و«ذم الكلام وأهله» للهَروي (١١٢٨، ١٢٢٥).

وقد استوفَيْنا الكلامَ على ذلك في أوائلِ «كتابِ العِلْمِ»، في الكلامِ على أوَّلِ الواجبات.

وقد صحَّ عن ابنِ عبَّاسٍ؛ أنَّه أنكَرَ على مَن استنكَرَ شيئًا مِن هذه النصوصِ، وزعَمَ أنَّ اللهَ منزَّهٌ عمَّا تدُلُّ عليه؛ فروى عبدُ الرزَّاقِ في «كتابه»[(١)]، عن مَعْمَرٍ، عن ابنِ طاوسٍ، عن أبيه، قال: سَمِعتُ رجُلًا يحدِّثُ ابنَ عبَّاسٍ بحديثِ أبي هُرَيْرَةَ: «**تَحَاجَّتِ الجَنَّةُ وَالنَّارُ**»، وفيه: «**فَلَا تَمْتَلِئُ حَتَّى يَضَعَ رِجْلَهُ**» ـ أو قال: «**قَدَمَهُ**» ـ «**فِيهَا**»، قال: فقام رجُلٌ فانتفَضَ، فقال ابنُ عبَّاسٍ: «ما فَرَقُ هؤلاءِ؟! يَجِدونَ رِقَّةً عند مُحكَمِه[(٢)]، ويَهلِكُون عند متشابِهِه!»؛ وخرَّجه إسحاقُ بنُ راهَوَيْهِ في «مسنَده» عن عبدِ الرزَّاق[(٣)].

ولو كان لذلك عنده تأويلٌ، لَذَكَرَهُ للناسِ، ولم يَسَعْهُ كتمانُه.

وقد قابَلَ هؤلاءِ المتكلِّمِينَ طوائفُ آخَرون، فتكلَّموا في تقريرِ هذه النصوصِ بأدلَّةٍ عقليةٍ، وردُّوا على النفاةِ، ووسَّعوا القولَ في ذلك، وبيَّنوا أنَّ لازِمَ النفيِ التعطيلُ المَحْض.

وأمَّا طريقةُ أئمَّةِ أهلِ الحديثِ وسلَفِ الأمَّةِ: فهي الكَفُّ عن الكلامِ في ذلك مِن الطرَفَيْنِ، وإقرارُ النصوصِ وإمرارُها كما جاءت، ونفيُ الكيفيَّةِ عنها والتمثيل.

وقد قال الخطَّابيُّ في «الأعلام»[(٤)]: «مذهَبُ السلَفِ في أحاديثِ الصفاتِ: الإيمانُ [بها]، وإجراؤُها على ظاهِرِها، ونفيُ الكيفيَّةِ عنها.

ومَن قال: الظاهرُ منها غيرُ مرادٍ، قيل له: الظاهرُ ظاهرانِ:

- ظاهرٌ يَلِيقُ بالمخلوقِينَ، ويختصُّ بهم؛ فهو غيرُ مرادٍ.
- وظاهرٌ يَلِيقُ بذي الجلالِ والإكرامِ؛ فهو مرادٌ، ونفيُه تعطيلٌ.

---

(١) «تفسير عبد الرزَّاق» (٢/ ٢٣٩)، و«جامع مَعْمَر» (٢٠٨٩٥).

(٢) في «تفسير عبد الرزَّاق»، و«جامع مَعْمَر»: «يَجِدونَ عند مُحكَمِه».

(٣) لم نقِفْ عليه في المطبوع من «مسنَد إسحاق».

(٤) «أعلام الحديث» للخطَّابي (١/ ٦٣٧).

ولقد قال بعضُ أئمَّةِ الكلامِ والفلسفةِ مِن شيوخِ الصوفيَّةِ، الذي يُحسِنُ به الظنَّ المتكلِّمونَ: إنَّ المتكلِّمِينَ بالَغُوا في تنزيهِ اللهِ عن مشابَهةِ الأجسامِ، فوقَعوا في تشبيهِهِ بالمعاني، والمعاني محدَثةٌ كالأجسامِ؛ فلم يخرُجوا عن تشبيهِهِ بالمخلوقاتِ.

وهذا كلُّه إنَّما أتى مِن ظنِّ أنَّ تفاصيلَ معرِفةِ الجائزِ على اللهِ والمستحيلِ عليه يؤخَذُ مِن أدلَّةِ العقولْ، ولا يؤخَذُ ممَّا جاء به الرسولْ.

وأمَّا أهلُ العلمِ والإيمانِ: فيَعلَمونَ أنَّ ذلك كلَّه متلقًّى ممَّا جاء به الرسولُ ﷺ، وأنَّ ما جاء به مِن ذلك عن ربِّهِ، فهو الحقُّ الذي لا مزيدَ عليه، ولا عدولَ عنه، وأنَّه لا سبيلَ لتلقِّي الهُدَى إلا منه، وأنَّه ليس في كتابِ اللهِ ولا سُنَّةِ رسولِهِ الصحيحةِ ما ظاهِرُهُ كفرٌ أو تشبيهٌ أو مستحيل؛ بل كلُّ ما أثبَتَهُ اللهُ لنفسِهِ، أو أثبَتَهُ له رسولُهُ، فإنَّه حقٌّ وصِدْقٌ، يجبُ اعتقادُ ثبوتِهِ، مع نفيِ التمثيلِ عنه؛ فكما أنَّ اللهَ ليس كمِثْلِهِ شيءٌ في ذاتِه، فكذلك في صفاتِه.

وما أشكَلَ فهمُهُ مِن ذلك، فإنَّه يقالُ فيه ما مدَحَ اللهُ الراسخِينَ مِن أهلِ العلمِ؛ أنَّهم يقولون عند المتشابِهاتِ: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، وما أمَرَ به رسولُ اللهِ ﷺ في متشابِهِ الكتابِ؛ أنَّه يُرَدُّ إلى عالِمِهِ، واللهُ يقولُ الحقَّ ويَهدِي السبيل.

وكلمةُ السلَفِ وأئمَّةِ أهلِ الحديثِ متَّفِقةٌ على أنَّ آياتِ الصفاتِ وأحاديثَها الصحيحةَ كلَّها تُمَرُّ كما جاءت؛ مِن غيرِ تشبيهٍ ولا تمثيلٍ، ولا تحريفٍ ولا تعطيلٍ.

قال أبو هلالٍ: «سأَلَ رجُلٌ الحسَنَ عن شيءٍ مِن صفةِ الربِّ ﷻ فقال: «أَمِرُّوها بلا مثالٍ»»(١).

(١) لم نَقِفْ عليه بهذا السياق، وأخرجه البَيْهقيُّ في «الأسماء والصفات» (٦١١)؛ مِن طريق الحسَن بن موسى، عن أبي هِلَال محمد بن سُلَيْم، عن رجُلٍ؛ أنَّ ابنَ رَوَاحةَ البَصْريَّ سأل الحسَنَ، فقال: يا أبا سعيدٍ، هل تَصِفُ لنا ربَّك؟ قال: «نَعَمْ، أَصِفُهُ بغيرِ مثالٍ».

وقال وكيعٌ: «أدركْتُ إسماعيلَ بنَ أبي خالدٍ وسفيانَ ومِسْعَرًا يحدِّثون بهذه الأحاديثِ، ولا يفسِّرون شيئًا»[(١)].

وقال الأَوْزاعيُّ: سُئِلَ مكحولٌ والزُّهْريُّ عن تفسيرِ هذه الأحاديثِ، فقالا: «أَمِرَّها على ما جاءت»[(٢)].

وقال الوليدُ بنُ مسلِم: سألتُ الأَوْزاعيَّ ومالكًا وسفيانَ ولَيْثًا عن هذه الأحاديثِ التي فيها الصفةُ والقرآنُ، فقالوا: «أَمِرُّوها بلا كَيْفٍ»[(٣)].

وقال ابنُ عُيَيْنَةَ: «ما وصَفَ اللهُ به نفسَهُ، فقراءتُهُ تفسيرُه؛ ليس لأحدٍ أن يفسِّرَهُ إلا اللهُ ﷻ»[(٤)].

وكلامُ السلَفِ في مِثلِ هذا كثيرٌ جِدًّا.

وقال أشهبُ: سَمِعتُ مالكًا يقولُ: «إيَّاكم وأهلَ البِدَعِ! فقيل: يا أبا عبدِ اللهِ، وما البدعُ؟ قال: أهلُ البدعِ الذين يتكلَّمونَ في أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ، وعِلْمِهِ وقُدْرتِهِ، ولا يسكُتونَ عمَّا سكَتَ عنه الصحابةُ والتابِعونَ لهم بإحسانٍ»؛ خرَّجه أبو عبدِ الرحمٰنِ السُّلَميُّ الصوفيُّ في كتابِ «ذَمِّ الكلام»[(٥)].

---

(١) أخرجه ابن مَعِينٍ في «تاريخه» (٣/ ٥٢٠/رواية الدُّوري)، قال: شَهِدتُّ زكريَّا بنَ عَدِيٍّ سأل وكيعًا، فقال: يا أبا سفيانَ، هذه الأحاديثُ، يعني: مثلَ حديثِ: «الكُرْسيُّ مَوضِعُ القَدَمَيْنِ»، ونحوَ هذا، فقال وكيعٌ: أدرَكْنا إسماعيلَ... الحديث.
ومِن طريقِ يحيى أخرجه البَيْهقيُّ في «الأسماء والصفات» (٧٥٩).

(٢) أخرجه ابنُ أبي خَيْثمةَ في «التاريخ الكبير» (٢٧٣٦/السفر الثالث)، والمَرْوَزيُّ في «تعظيم قَدْر الصلاة» (٥٣٥)؛ مِن طريق بقيَّةَ بن الوليد، عن الأوزاعيِّ، به.

(٣) أخرجه ابنُ أبي خَيْثَمةَ في «التاريخ الكبير» (٤٦٨٨/السفر الثالث)، والخَلَّال في «السُّنَّة» (٣١٣)، والدارَقُطْنيُّ في «الصفات» (٦٧)، واللالَكائيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (٨٧٥)؛ مِن طريق الهَيْثَم بن خارجة، عن الوليد بن مسلِم، به.

(٤) أخرجه الدارَقُطْنيُّ في «الصفات» (٦١)، واللالَكائيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (٧٣٦)، والبَيْهقيُّ في «الأسماء والصفات» (٦٨٣)؛ مِن طريق إسحاق بن موسى، عن ابن عُيَيْنة، به.

(٥) أخرجه أبو عبد الرحمٰن السُّلَميُّ؛ كما في «أحاديث في ذَمِّ الكلام وأهله» (ص٨٢) ـ ومن طريقِهِ أبو عثمانَ الصابُونيُّ في «عقيدة السَّلَف» (٨٦)، والهَرَويُّ في «ذَمِّ الكلام» (٨٥٨) ـ عن محمَّد بن محمود الفقيه المَرْوَزيِّ، عن محمَّد بن عُمَيْر الرازيِّ، عن =

وروى أيضًا بأسانيدِهِ ذمَّ الكلامِ وأهلِهِ عن مالكٍ، وأبي حَنِيفةَ، وأبي يوسُفَ، ومحمَّدٍ، وابنِ مَهْديٍّ، وأبي عُبَيْدٍ، والشافعيِّ، والمُزَنيِّ، وابنِ خُزَيْمة.

وذكَرَ ابنُ خُزَيْمةَ النهيَ عنه عن مالكٍ، والثَّوْريِّ، والأَوْزاعيِّ، والشافعيِّ، وأبي حنيفةَ وصاحبَيْهِ، وأحمدَ، وإسحاقَ، وابنِ المبارَكِ، ويحيى بنِ يحيى، ومحمَّدِ بنِ يحيى الذُّهْلي.

وروى أيضًا السُّلَميُّ النهيَ عن الكلامِ وذَمَّهُ عن الجُنَيْدِ، وإبراهيمَ الخوَّاص.

فتبيَّن بذلك: أنَّ النهيَ عن الكلامِ إجماعٌ مِن جميعِ أئمَّةِ الدِّينِ مِن المتقدِّمِينَ مِن الفقهاءِ وأهلِ الحديثِ والصوفيَّة، وأنَّه قولُ أبي حَنِيفةَ، ومالكٍ، والشافعيِّ، وأحمدَ، وإسحاقَ، وأبي عُبَيْدٍ، وغيرِهم مِن أئمَّةِ المسلِمِين.

ومِن جملةِ صفاتِ اللهِ التي نؤمِنُ بها، وتُمَرُّ كما جاءت عندهم: قولُهُ تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢]، ونحوُ ذلك ممَّا دلَّ على إتيانِهِ ومجيئِهِ يومَ القيامة؛ وقد نصَّ على ذلك أحمدُ، وإسحاقُ، وغيرُهما.

وعندهما: أنَّ ذلك مِن أفعالِ اللهِ الاختياريَّةِ التي يَفعَلُها بمشيئتِهِ واختيارِه.

وكذلك قاله الفُضَيْلُ بنُ عِيَاضٍ وغيرُهُ مِن مشايخِ الصوفيَّةِ أهلِ المعرِفة.

وقد ذكَرَ حَرْبٌ الكِرْمانيُّ[1] أنَّه أدرَكَ على هذا القولِ كلَّ مَن أخَذَ عنه العِلْمَ في البُلْدانِ؛ سمَّى منهم: أحمدَ، وإسحاقَ، والحُمَيْديَّ، وسعيدَ بنَ منصور.

وكذلك: ذكَرَهُ أبو الحسَنِ الأشعريُّ في كتابِهِ المسمَّى بـ«الإبانة»، وهو

= أبي زكريَّا يحيى بن أيُّوبَ العَلَّافِ التُّجِيبيِّ، عن يونس بن عبد الأعلى، عن أشهَبَ بن عبد العزيز، به.

(١) في «مسائله» (٣/ ٩٦٧).

مِن أجَلِّ كُتُبِه، وعليه يعتمِدُ العلماءُ وينقُلونَ منه؛ كالبَيْهقيِّ، وأبي عثمانَ الصابُونيِّ، وأبي القاسمِ ابنِ عساكرَ، وغيرِهم، وقد شرَحَهُ القاضي أبو بكرِ ابنُ الباقِلّانيّ.

وقد ذكَرَ الأشعريُّ في بعضِ كُتُبِهِ: أنَّ طريقةَ المتكلِّمينَ في الاستدلالِ على قِدَمِ الصانعِ، وحدوثِ العالَمِ، بالجواهرِ والأجسامِ والأعراضِ ـ محرَّمةٌ عند علماءِ المسلِمين.

وقد رُوِيَ ذَمُّ ذلك وإنكارُهُ ونسبتُهُ إلى الفلاسفةِ عن أبي حَنِيفةَ[(١)].

وقال ابنُ سُرَيْجٍ: «توحيدُ أهلِ العِلْمِ وجماعةِ المسلِمينَ: الشهادَتانِ، وتوحيدُ أهلِ الباطنِ مِن المسلِمينَ: الخوضُ في الأعراضِ والأجسام، وإنَّما بُعِثَ النبيُّ ﷺ بإنكارِ ذلك»[(٢)]؛ خرَّجه أبو عبدِ الرحمنِ السُّلَميُّ، وكذلك ذكَرَهُ الخطَّابيُّ في رسالتِهِ في «الغُنْية عن الكلامِ وأهلِه»[(٣)].

وهذا يدُلُّ على أنَّ ما يُؤخَذُ مِن كلامِهِ في كثيرٍ مِن كتبِهِ، ممَّا يخالِفُ ذلك ويوافِقُ طريقةَ المتكلِّمينَ، فقد رجَعَ عنه؛ فإنَّ نفيَ كثيرٍ مِن الصفاتِ إنَّما هو مبنيٌّ على ثبوتِ هذه الطريقة.

قال الخطَّابيُّ في هذه الرسالةِ، في هذه الطريقةِ، في إثباتِ الصانعِ[(٤)]: «إنَّما هو شيءٌ أخَذَهُ المتكلِّمونَ عن الفلاسفةِ، وإنَّما سلَكَتِ الفلاسفةُ هذه الطريقةَ؛ لأنَّهم لا يُثبِتونَ النبوَّاتِ، ولا يرَوْنَ لها حقيقةً؛ فكان أقوى شيءٍ عندهم في الدَّلَالةِ على إثباتِ هذه الأمورِ: ما تعلَّقوا به مِنَ الاستدلالِ بهذه الأشياء، فأمَّا مثبِتو النبوَّاتِ، فقد أغناهم اللهُ عن ذلك، وكفاهم كُلْفةَ المُؤْنةِ في ركوبِ هذه الطريقةِ المتعرِّجةِ التي لا يُؤمَنُ العَنَتُ على مَن رَكِبَها، والإبداعُ والانقطاعُ على سالكِها».

(١) «أحاديث في ذَمِّ الكلام وأهله» (ص٨٥ ـ ٨٦).
(٢) «أحاديث في ذَمِّ الكلام وأهله» (ص٨٦ ـ ٨٧).
(٣) «الغنية عن الكلامِ وأهلِه» (ص١٠ ـ ١٧).
(٤) وهو في «الغُنْية» (ص١٠ وما بعدها).

ثم ذكَرَ أنَّ الطريقَ الصحيحةَ في ذلك: الاستدلالُ بالصَّنْعةِ على صانعِها؛ كما تضمَّنَهُ القرآنُ، ونَدَبَ إلى الاستدلالِ به في مواضِعَ، وبه تَشهَدُ الفِطَرُ السليمةُ المستقيمة.

ثم ذكَرَ طريقتَهُمُ التي استدلُّوا بها، وما فيها مِن الاضطرابِ والفساد، والتناقُضِ والاختلاف.

ثم قال: «فلا تشتغِلْ ـ رَحِمَكَ اللهُ ـ بكلامِهم، ولا تَغتَرَّ بكثرةِ مقالاتِهم؛ فإنَّها سريعةُ التهافُتِ، كثيرةُ التناقضِ، وما مِن كلامٍ تَسمَعُهُ لفِرْقةٍ منهم إلا ولخصومِهم عليه كلامٌ يوازيهِ ويفارِقُه؛ فكلٌّ بكلٍّ معارَضٌ، وبعضُهم ببعضٍ مقابَلٌ».

قال: «وإنَّما يكونُ تقدُّمُ الواحدِ منهم، وفَلْجُهُ على خَصْمِهِ، بقدرِ حظِّهِ مِن البيان، وحِذْقِهِ في صنعةِ الجَدَلِ والكلام، وأكثرُ ما يَظهَرُ به بعضُهم على بعضٍ: إنَّما هو إلزامٌ مِن طريقِ الجَدَلِ على أصولٍ مؤصَّلةٍ لهم، ومناقَضاتٍ على مقالاتٍ حَفِظوها عليهم، فهم يطالِبونهم بعَوْدِها وطَرْدِها؛ فمَن تقاعَدَ عن شيءٍ منها، سمَّوْهُ مِن طريقِ الجَدَلِ منقطِعًا، وجعَلوهُ مبطِلًا، وحكَموا بالفَلْجِ لخَصْمِهِ عليه، والجَدَلُ لا يبيِّنُ به حَقٌّ، ولا تقومُ به حُجَّة.

وقد يكونُ الخَصْمانِ على مقالتَيْنِ مختلِفَتَيْنِ، كلاهما باطلٌ، ويكونُ الحقُّ في ثالثٍ غيرِهما؛ فمناقَضةُ أحدِهما صاحبَهُ غيرُ مصحِّحٍ مذهَبَه، وإنْ كان مفسِدًا به قولَ خَصْمِه؛ لأنَّهما مجتمِعانِ معًا في الخطأ، مشترِكانِ فيهِ؛ كقولِ الشاعرِ:

حُجَجٌ تَهَافَتُ كَالزُّجَاجِ تَخَالُهَا ... حَقًّا وَكُلٌّ وَاهِنٌ مَكْسُورُ

ومتى كان الأمرُ كذلك، فإنَّ أحدًا مِن الفريقَيْنِ لا يعتمِدُ في مقالتِهِ التي نصَرَها أصلًا صحيحًا، وإنَّما هو أوضاعٌ وآراءٌ تتكافأُ وتتقابَلُ، فيكثُرُ المقالُ، ويدومُ الاختلافُ، ويَقِلُّ الصوابُ؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢]، فأخبَرَ تعالى أنَّ ما كثُرَ فيه الاختلافُ فليس مِن عندِه، وهو مِن أدَلِّ الدليلِ على أنَّ مذاهبَ المتكلِّمِينَ مذاهبُ فاسدةٌ؛ لكثرةِ ما يوجَدُ فيها مِن الاختلافِ المفضِي بهم إلى التكفيرِ والتضليل».

وذكَرَ بقيَّةَ الرسالةِ، وهي حسَنةٌ متضمِّنةٌ لفوائدَ جليلةٍ، وإنَّما ذكَرْنا هذا القَدْرَ منها؛ ليتبيَّنَ به أنَّ القواعدَ العقليَّةَ التي يدَّعي أهلُها أنَّها قطعيَّاتٌ لا تَقبَلُ الاحتمالَ، فتُرَدُّ لأجلِها - بزَعْمِهم - نصوصُ الكتابِ والسُّنَّة، وتُصرَفُ عن مدلولاتِها، إنَّما هي عند الراسخِينَ شبهاتٌ جهليَّاتٌ، لا تساوي سماعَها، ولا قراءتَها، فضلًا عن أن يُرَدَّ لأجلِها ما جاء عن اللهِ ورسولِه، أو يحرَّفَ شيءٌ مِن ذلك عن مواضِعِه.

وإنَّما القطعيَّاتُ: ما جاء عن اللهِ ورسولِهِ مِن الآياتِ المحكَماتِ البيِّناتْ، والنصوصِ الواضحاتْ؛ فتُرَدُّ إليها المتشابِهاتْ.

وجميعُ كتبِ اللهِ المنزَّلةِ متَّفِقةٌ على معنًى واحدٍ، وإنَّما فيها محكَماتٌ ومتشابِهات؛ فالراسِخونَ في العِلْمِ: يؤمِنونَ بذلك كلِّه، ويرُدُّونَ المتشابِهَ إلى المحكَم، ويَكِلُونَ ما أشكَلَ عليهم فَهْمُهُ إلى عالِمِه، والذين في قلوبِهم زيغٌ: يتَّبِعون ما تشابَهَ منه ابتغاءَ الفِتْنةِ وابتغاءَ تأويلِه، فيَضرِبونَ كتابَ اللهِ بعضَهُ ببعضٍ، ويرُدُّون المحكَمَ، ويتمسَّكونَ بالمتشابِهِ؛ ابتغاءَ الفِتْنةِ، ويحرِّفونَ المحكَمَ عن مواضِعِهِ، ويعتمِدونَ على شبهاتٍ وخيالاتٍ لا حقيقةَ لها؛ بل هي مِن وسواسِ الشيطانِ وخَيَالاتِه؛ يَقذِفُها في القلوب.

فأهلُ العِلْمِ والإيمانِ: يمتثِلون في هذه الشبهاتِ ما أُمِروا به؛ مِن الاستعاذةِ باللهِ، والانتهاءِ عمَّا ألقاه الشيطانُ، وقد جعَلَ النبيُّ ﷺ ذلك مِن علاماتِ الإيمان، وغيرُهم فيُصْغُونَ إلى تلك الشبهات، ويعبِّرون عنها بألفاظٍ مشتبِهات، لا حُرْمةَ لها في نَفْسِها، وليس لها معنًى يصحُّ، فيَجعَلونَ تلك الألفاظَ محكَمةً لا تَقبَلُ التأويلَ، فيرُدُّونَ كلامَ اللهِ ورسولِهِ إليها، ويَعرِضُونَهُ عليها، ويحرِّفونه عن مواضِعِهِ لأجلِها.

هذه طريقةُ طوائفِ أهلِ البدعِ المَحْضةِ؛ مِن الجهميَّةِ، والخوارجِ، والروافضِ، والمعتزِلةِ، ومَن أشبَهَهم، وقد وقَعَ في شيءٍ مِن ذلك كثيرٌ مِن المتأخِّرينَ المنتسِبينَ إلى السُّنَّةِ مِن أهلِ الحديثِ والفِقْهِ والتصوُّفِ مِن أصحابِنا وغيرِهم في بعضِ الأشياءِ دون بعض.

وأمَّا السلَفُ وأئمَّةُ أهلِ الحديثِ: فعلى الطريقةِ الأُولى؛ وهي: الإيمانُ

بجميعِ ما أثبَتَهُ اللهُ لنفسِهِ في كتابِهِ، أو صحَّ عن رسولِ اللهِ ﷺ: أنَّه أثبَتَهُ له، مع نفيِ التمثيلِ والكيفيَّةِ عنه؛ كما قاله ربيعةُ، ومالكٌ، وغيرُهما مِن أئمَّةِ الهدى في الاستواءِ، ورُوِيَ عن أمِّ سلَمةَ أمِّ المؤمنين، وقال مِثلَ ذلك غيرُهم مِن العلماءِ في النزول، وكذلك القولُ في سائرِ الصفاتِ، واللهُ ﷻ الموفِّق»[1]. اهـ.

(١) هنا انتهى النقلُ عن «فتح الباري» للحافظِ ابن رجَبٍ (٧/٢٢٨ ـ ٢٤١).